

# مجلة جيل



## الدراسات السياسية والعلاقات الدولية

مجلة علمية دولية محكمة تصدر شهريا عن مركز جيل البحث العلمي

ISSN 2410-3926

Lebanon - Tripoli / Abou Samra Branche P.O.BOX 8 + 961/71053262 - www.jilrc-magazines.com - politic@jilrc-magazines.com



العام الثالث – العدد 11 : أكتوبر 2017



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



ISSN 2410-3926

## المشرفة العامة: د. سرور طالبی المل المؤسسة ورئيسة التحرير: د. هادية يحيایوي

### التعريف:

مجلة علمية دولية محكمة تصدر دورياً عن مركز جيل البحث العلمي تعنى بالأبحاث العلمية في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية، بإشراف هيئة تحرير مشكلة من أساتذة وباحثين وهيئة علمية تتألف من نخبة من الباحثين وهيئة تحكيم تتشكل دورياً في كل عدد.

تتناول المجلة إسهامات مختلف الباحثين والمهتمين بمجال العلوم السياسية سواء ما تعلق بالرصيد النظري أو بقضايا الساعة أو بترجمة الأعمال ذات الأهمية العلمية المعترف بها.

تعد هذه الدورية العلمية تكريماً لحرص المركز على تشجيع الأبحاث والمجهود العلمي، وعلى الإسهام في إثراء الرصيد النظري لمختلف العلوم بنشر الدراسات الجادة والراقية، استناداً إلى معايير علمية موضوعية ودقيقة.

### أسرة التحرير:

أ.د. حاجي دوران

أستاذ العلوم الاجتماعية والإدارة جامعة أديامان - تركيا-

أ.د. زواقري الطاهر

عميد كلية الحقوق والعلوم السياسية - جامعة خنشلة الجزائر

أ.د. قادري حسين

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية جامعة باتنة الجزائر

د. زرارة عواطف

أستاذة القانون بجامعة الشارقة- الإمارات العربية المتحدة-

د. عدنان خلف حميد البدراني

رئيس فرع العلاقات الدولية، جامعة الموصل، العراق

د. ناجي الهتاش

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة تكريت- العراق

### الهيئة العلمية التحكيمية للعدد:

د. محمد بوبوش / جامعة وجدة (المغرب).

د. ليندة أونيسي جامعة خنشلة (الجزائر).

### التدقيق اللغوي:

أ.د. حازم ذنون إسماعيل جامعة الموصل - العراق-

## قواعد النشر



ISSN 2410-3926

تقبل المجلة الأبحاث والمقالات التي تلتزم الموضوعية والمنهجية، وتتوافر فيها الأصالة العلمية والدقة والجدية وتحترم قواعد النشر التالية:  
بالنسبة للمقالات:

- تنشر المجلة المقالات التي تستوفي الشروط الآتية:
- الالتزام بالمعايير العلمية والموضوعية المعمول بها دولياً في الدوريات المحكمة، والتي تستجيب لشروط البحث العلمي.
- تعتمد هيئة التحكيم مبدأ الحياد والموضوعية في تحكيم المواد العلمية المرشحة للنشر مع الحرص على خلو الأعمال من التطرف الفكري أو مساسها بمبادئ بالأشخاص أو الأنظمة.
- يراعى في المقالات المقترحة للنشر في المجلة أن تتسم بالجدية وألا تكون محل نشر سابق أو مقتطف من مذكرة أو أعمال، ملتمقى.
- أن تكون المواضيع المقدمة ضمن اختصاص المجلة.
- أن تلتزم المقالات الدقة وقواعد السلامة اللغوية، وألا يتعدى حجم العمل 15 صفحة مع احتساب هوامش، مصادر وملاحق البحث.
- ترسل المادة العلمية في ملف مرفق بملخص بلغة البحث وآخر بإحدى اللغات: العربية، الفرنسية أو الانجليزية (حسب لغة البحث).

بالنسبة للأعمال المترجمة:

- تقبل من الأعمال المترجمة تلك التي تتصل باختصاص المجلة.
- تقبل الأعمال المترجمة من وإلى: العربية، الفرنسية، الانجليزية أو الألمانية.
- تخضع المقالات لاستشارة ترجمانيين مختصين في اللغات المذكورة أعلاه.

### سياسة التحكيم:

- تحول الأعمال المقدمة المقالات إلى أساتذة من ذوي الخبرة العلمية حسب اختصاص المقالة.
- يبلغ الباحث المرسل بتلقي مادته في غضون 24 ساعة من تسلمها.
- تراعي السرية في التحكيم.
- تلتزم هيئة التحكيم بإبداء الرأي واتخاذ القرار في غضون 20 يوم من تمكينها من المادة المقترحة للنشر.
- يحق لهيئة التحكيم أن ارتأت ضرورة إقرار تعديلات على المواد المقدمة للنشر.
- يعلم الباحث المرسل بقبول مادته للنشر على أن يعلم بتاريخ نشرها حسب رزنامة المجلة.

### شروط النشر:

- شكل الكتابة: باللغة العربية شكل Traditional Arabic حجم 14.
- بالنسبة للغات الأجنبية شكل Times New Roman حجم 12.
- يرفق الباحث الباحث مادته بسيرة ذاتية علمية مفصلة.
- تهمشن معلومات البحث حسب طريقة شيكاغو الأمريكية بترتيب تسلسلي يتبع متن البحث.
- ترتب هوامش المعلومات في نهاية كل صفحة.

### نموذج التمهيد:

1. الكتب باللغة العربية أو الأجنبية: لقب واسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، بلد النشر، سنة النشر، رقم الطبعة.
2. النصوص التشريعية: البلد، نوع النص، مضمون النص، سنة الصدور.
3. المجلات والدوريات: عنوان المجلة أو الدورية، لقب واسم الكاتب، عنوان المقالة، عدد المجلة، تاريخ الصدور، صفحة الاقتباس.
4. الرسائل الجامعية: لقب واسم الطالب، عنوان المذكرة، درجة المذكرة، مؤسسة تسجيل المذكرة، كلية التخصص، السنة الجامعية، صفحة الاقتباس.
5. التقارير الرسمية: جهة إصدار التقرير، موضوع التقرير، مكان نشر التقرير، سنة إصدار التقرير، صفحة الاقتباس.
6. المراجع الإلكترونية:  
يوثق المرجع المنقول عن شبكة "الإنترنت" بذكر معلومات الرابط الإلكتروني كاملاً مع ذكر صاحب المادة المنشورة، وتاريخ زيارة الموقع .

**ترسل المساهمات بصيغة الكترونية حصراً على عنوان المجلة:**

**politic@jilrc-magazines.com**

## الفهرس

### الصفحة

- 9 • الافتتاحية
- 11 • أثر التعديلات الدستورية في مرحلة الربيع العربي على الحياة السياسية في الأردن / صالح عبد الرزاق فالح الخوالدة ( المملكة الأردنية الهاشمية).
- 37 • المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وأفاق المستقبل / محمد عبدالحفيظ الشيخ (جامعة الجفرة - ليبيا).
- 51 • فشل "ثورات الربيع العربي!"، محاولة للفهم / أحمد بودراع (جامعة محمد الخامس، المغرب).
- 65 • الموقف الدفاعي للجزائر اتجاه الأزمة الليبية / مولود بلقاسمي (المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية- الجزائر).
- 75 • دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية / قياتي عاشور (جامعة بني سويف، مصر)
- 91 • إشكالية التطرف وعلاقته بالعنف والإرهاب / عامر جوهر (جامعة عبد الحميد بن باديس - الجزائر).
- 103 • البنائيات الأيلة للسقوط بالمغرب، أية إستراتيجية للتديير؟ ظريف جواد (جامعة الحسن الثاني - المغرب).
- 113 • الجزائر والأزمات السياسية في تونس خلال القرنين 18 و19 / عبد القادر سوداني (جامعة صفاقس، تونس).
- 125 • الشباب والتنمية المفاهيم والإشكاليات / وفاء كرمين (المعهد العالي للعلوم الإنسانية بمدنين-تونس).

تخلي أسرة تحرير المجلة مسؤوليتها عن أي انتهاك لحقوق الملكية الفكرية

لا تعبر الآراء الواردة في هذا العدد بالضرورة عن رأي إدارة المركز

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017



## الإفتتاحية

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تتطلع أسرة تحرير المجلة من خلال هذا العدد، أن يحمل إلى قرائها الأوفياء كل ما يرى فيه إضافات قيمة تسهم في تفسير مجريات مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية على ضوء التوجهات الكبرى التي تحكمه والتي تتوزع بشكل واضح على قضايا التنمية والأمن وكليهما متلازمتين حتمياً.

تصبو المواد العلمية التي طرحها الباحثون في هذا العدد إلى إعطاء تحليلات رصينة علمية لأهم التحولات التي شهدتها عالمنا العربي ولا زال تحت تأثير تداعياتها كالتحول الديمقراطي البطيء في بعض الأحيان والمستعصي أحياناً أخرى، سيما الأزمة الليبية والتفاعلات الإقليمية التي تحيط بها، وما أفرزه الوضع من عنف منظم خارق للحدود.

نأمل أن يجد القارئ بحول الله تعالى في هذا العدد ما يعينه على إعداد مشاريع بحثية مستقبلية يستفيد منها عالمنا الإسلامي والعربي في تخطي العثرات قد تعترضه في مساره نحو إنتاج حلول أصيلة تتواءم و خصوصياته و قيمه.

والحمد لله رب العالمين الذي بفضله تتم الصالحات  
رئيسة التحرير / الدكتورة هادية يحيى



## أثر التعديلات الدستورية في مرحلة الربيع العربي على الحياة السياسية في الأردن

### The impact of the constitutional amendments in the Arab Spring stage on the political life in Jordan

د. صالح عبد الرزاق فالح الخوالدة، باحث في الشؤون السياسية المملكة الأردنية الهاشمية.

#### ABSTRACT

As a result of the Arab Spring revolutions and popular protests in Jordan, has been a substantial constitutional amendments on the Jordanian constitution, hence, this study aims to identify the constitutional amendments that have taken place on the Jordanian constitution in the Arab spring stage, the impact of the Arab Spring protest movements in Jordan to conduct constitutional amendments, and the impact of the Jordanian constitutional amendments in the Arab spring stage on the political life. The study concluded that the Arab Spring revolutions and popular protests in Jordan contributed to pay the political regime towards a constitutional amendment, and the Arab Spring revolutions and popular protests in Jordan positively reflected on the conduct of constitutional amendments in Jordan, and the constitutional amendments directly affected on the political life in Jordan and it contributed to the creation of new political institutions in the Jordanian political regime, including the constitutional Court and the independent Commission for election.

Key words: - Constitutional Amendments, Arab Spring, Political Reform, Jordanian Political Regime .

#### الملخص:

على أثر ثورات الربيع العربي والاحتجاجات الشعبية في الأردن، تم إجراء تعديلات دستورية كبيرة على الدستور الأردني، ومن هنا فإن هذه الدراسة تهدف إلى التعرف على التعديلات الدستورية التي طرأت على الدستور الأردني في مرحلة الربيع العربي، وأثر ثورات الربيع العربي والحركات الاحتجاجية في الأردن على إجراء تعديلات دستورية، وأثر التعديلات الدستورية الأردنية في مرحلة الربيع العربي على الحياة السياسية. وقد خلصت الدراسة إلى أن ثورات الربيع العربي والاحتجاجات الشعبية في الأردن ساهمت بدفع النظام السياسي نحو إجراء التعديلات الدستورية، وأن ثورات الربيع العربي والاحتجاجات الشعبية في الأردن انعكست بشكل إيجابي على إجراء التعديلات الدستورية في الأردن، وأن التعديلات الدستورية أثرت بشكل مباشر على الحياة السياسية في الأردن، وساهمت بإيجاد مؤسسات سياسية جديدة في النظام السياسي الأردني ومنها المحكمة الدستورية والهيئة المستقلة للانتخاب.

الكلمات الدالة :- التعديلات الدستورية، الربيع العربي، الإصلاح السياسي، النظام السياسي الأردني.

## مقدمة

على أثر موجة الاحتجاجات والمظاهرات التي شهدتها المنطقة العربية والتي سميت فيما يعرف بـ "الربيع العربي"، والتي تطالب بالإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي والثقافي، فقد شهد الأردن كغيره من دول المنطقة موجة من المظاهرات والاحتجاجات التي تطالب بمزيد من الإصلاح السياسي، وقد استجابت القيادة الأردنية مبكراً لهذه المطالبات.

وفي شهر آذار 2011م، وبتوجيه من الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، شكلت الحكومة الأردنية لجنة الحوار الوطني والتي تكونت من حوالي خمسين عضواً ضمت معظم أطراف المجتمع الأردني، وكان هدفها إدارة حوار وطني في كافة أنحاء المجتمع الأردني من أجل صياغة الإصلاحات السياسية التي تتطلبها المرحلة وتناسب العمل السياسي الحديث والتي يطالب بها الشعب الأردني، والخروج بتوصيات واقتراحات لوضع قانون انتخاب جديد لمجلس النواب وقانون جديد للأحزاب السياسية وما يرتبط بهما من تعديلات دستورية ضرورية.

وفي 26 نيسان 2011م، صدرت الأوامر الملكية من الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، بتشكيل لجنة ملكية برئاسة دولة السيد أحمد اللوزي لمراجعة نصوص الدستور الأردني والنظر في أي تعديلات دستورية ملائمة لحاضر ومستقبل الأردن.

وقد اجتمعت اللجنة الملكية وقامت بمراجعة نصوص الدستور الأردني، ومن ثم قدمت توصياتها إلى الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، وقد أوعز الملك للحكومة بصياغة هذه التعديلات وتقديمها لمجلس الأمة ليتم إقرارها حسب الآليات المعتمدة في الدستور الأردني، وقد تم إقرار هذه التعديلات من قبل مجلس الأمة الأردني، وصدرت الإرادة الملكية بالتصديق والموافقة على هذه التعديلات الدستورية، وبذلك صدرت التعديلات الدستورية لسنة 2011م، وكذلك تم إجراء تعديلات دستورية على الدستور الأردني عام 2014م، وكذلك أيضاً تعديلات دستورية أخرى على الدستور الأردني عام 2016م.

## هدف الدراسة :-

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على طبيعة التعديلات الدستورية التي طرأت على الدستور الأردني في مرحلة الربيع العربي، وكذلك التعرف على أثر ثورات الربيع العربي والحركات الاحتجاجية في الأردن على إجراء تعديلات دستورية جديدة في الأردن، والتعرف على أثر التعديلات الدستورية الأردنية في مرحلة الربيع العربي على الحياة السياسية وعلى السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وكذلك أثرها في استحداث مؤسسات سياسية جديدة في النظام السياسي الأردني.

## مشكلة الدراسة وتساؤلاتها :-

تكمن مشكلة الدراسة في مرحلة ثورات الربيع العربي والاحتجاجات الشعبية في الأردن، والتي كان من بين أهم مطالبها إجراء تعديلات دستورية من أجل الإصلاح السياسي، الأمر الذي دفع النظام السياسي نحو إجراء تعديلات

دستورية واسعة على الدستور الأردني خلال فترة الدراسة؛ ومن هنا جاءت هذه الدراسة من أجل الإجابة على الأسئلة التالية :-

ما أثر ثورات الربيع العربي والاحتجاجات الأردنية على إجراء التعديلات الدستورية ؟.

كيف أثرت التعديلات الدستورية الأردنية على الحياة السياسية في الأردن؟.

ما أثر التعديلات الدستورية الأردنية على عمل السلطة التشريعية ؟.

ما أثر التعديلات الدستورية الأردنية على عمل السلطة التنفيذية ؟.

ما أثر التعديلات الدستورية الأردنية على عمل السلطة القضائية ؟.

ما أثر التعديلات الدستورية الأردنية على استحداث مؤسسات سياسية جديدة في النظام السياسي ؟.

**فرضيات الدراسة :-**

تستند هذه الدراسة على الفرضيات التالية :-

أولاً :- هنالك علاقة ارتباطية إيجابية بين ثورات الربيع العربي والاحتجاجات الشعبية في الأردن وبين إجراء التعديلات الدستورية في الأردن خلال فترة الدراسة.

ثانياً :- هنالك علاقة ارتباطية إيجابية بين التعديلات الدستورية الأردنية وبين عمل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية خلال فترة الدراسة.

ثالثاً :- هنالك علاقة ارتباطية إيجابية بين التعديلات الدستورية الأردنية وبين استحداث مؤسسات سياسية جديدة في النظام السياسي خلال فترة الدراسة.

**منهج الدراسة :-**

سيقوم الباحث باستخدام المنهج القانوني، حيث يُستخدم هذا المنهج في الدراسات السياسية، وذلك بوصفه للمؤسسات السياسية للدولة، ووصفه لحق التصويت وتحديد الشروط التي ينبغي توفرها في المرشح، والإجراءات الواجب إتباعها قانونياً في العملية الانتخابية، وتأثير ذلك في العملية السياسية سواء تعلق بالمشاركة السياسية أو تأثير ذلك في استقرار الدولة والنظام السياسي أو العكس، كما يفيد في معرفة مدى التزام القادة والنخب بالقواعد القانونية<sup>(1)</sup>.

وسيتم التعامل مع نصوص الدستور الأردني التي تم تعديلها خلال فترة الدراسة، وتناول كافة النصوص الدستورية المتعلقة بعمل السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وكذلك المتعلقة باستحداث مؤسسات سياسية جديدة في النظام السياسي، وسيتم تحليل هذه النصوص الدستورية والتعليق عليها، وكذلك سيقوم الباحث في هذه الدراسة باستخدام المنهج الوصفي التحليلي؛ وذلك من أجل جمع كافة المعلومات المتعلقة بظاهرة

(1) محمد شلي، المنهجية في التحليل السياسي، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1997، ص118.

التعديلات الدستورية في الأردن، وتحديد أهم مضامين التعديلات الدستورية وأثرها على الحياة السياسية خلال فترة الدراسة.

#### مصطلحات ومفاهيم الدراسة :-

**الدستور :-** يعتبر الدستور الوثيقة الأساسية للدولة، وهو مجموعة من القواعد القانونية التي تتعلق بتنظيم الحكم السياسي في الدولة، فالدستور يحدد شكل الدولة (بسيطة أم مركبة وشكل الحكم فيها (ملكياً أم جمهورياً)، وشكل النظام (برلماني أم رئاسي أم شبه رئاسي ... الخ)، كما أنه يحدد كيفية توزيع الاختصاصات بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وطرق الوصول إلى الحكم<sup>(1)</sup>. وتتم الأساليب الديمقراطية لنشأة الدساتير بإحدى طريقتين : الجمعية التأسيسية المنتخبة والاستفتاء الدستوري، وتقسم الدساتير إلى دساتير مدونة ودساتير غير مدونة، وإلى دساتير مرنة ودساتير جامدة<sup>(2)</sup>. ويرى وير (wheare) أن هناك معنيين لمصطلح الدستور، الأول هو المؤسسات السياسية الأساسية للدولة، والثاني هو الوثيقة المكتوبة التي تُعرّف المؤسسات السياسية الأساسية في الدولة وحقوق المواطنين<sup>(3)</sup>.

وفي هذه الدراسة سيتم تناول التعديلات الدستورية التي طرأت على الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته خلال فترة الربيع العربي (2011-2017م).

**الربيع العربي :-** هي التسمية التي أطلقت على موجة الاحتجاجات والمظاهرات والاضطرابات التي عمت العديد من الدول العربية مع نهاية عام 2010م وبداية عام 2011م، وكانت تدعو إلى مزيد من الديمقراطية والحرية والتعددية السياسية وتحقيق العدالة الاجتماعية، وكانت في بدايتها سلمية وبدون عنف في تونس وفي مصر واليمن، ونتج عنها تغيير النظام السياسي القائم، ثم أصبحت أكثر عنفاً كما في ليبيا وسوريا، ونتج عنها تغيير النظام السياسي في ليبيا، ومازالت المعارضة السورية المسلحة تحارب النظام وتطالب بإسقاطه، وكذلك تطورت الأمور في اليمن وتحولت إلى حرب أهلية بين الحكومة وبعض قوى المعارضة المتحالفة مع الرئيس السابق، وما زالت مستمرة، وهناك مظاهرات ودعوات من أجل المزيد من الإصلاحات السياسية في عمان والأردن والمغرب والبحرين.

#### الدراسات السابقة :-

هناك عدد من الدراسات التي تناولت الإصلاحات السياسية في الأردن في مرحلة الربيع العربي، وكذلك تناولت أهم هذه الإصلاحات والتي تمثلت بإجراء التعديلات الدستورية والتي نتج عنها، إنشاء مؤسسات دستورية جديدة في النظام السياسي وتغيير العلاقة بين كافة السلطات في النظام السياسي، ومن هذه الدراسات :-

(1) رقية المصدق، القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، 1988، ص 74.  
(2) محمد برهام المشاعلي، الموسوعة السياسية والاقتصادية، ط1، دار الأحمدي للنشر، القاهرة، مصر، 2007، ص 58.  
(3) ستيفن دي تانسي، علم السياسة : الأسس، ترجمة رشا جمال، مراجعة جمال عبدالرحيم، ط1، الشبكة العربية للأبحاث والنشر، بيروت، لبنان، 2012، ص 298.

دراسة " الربيع العربي : حالة الأردن "(1), وقد بينت الدراسة على أنه على عكس الربيع العربي الذي اجتاح الكثير من دول المنطقة العربية، فالربيع الأردني هو محدود في مداه وفي نهاياته، فحركات الاحتجاج لم تكن عنيفة حيث كانت المطالب تنصب على فكرة إصلاح النظام وليس إسقاطه، وتبحث هذه الدراسة في تاريخ ديناميكية علاقة الدولة بالمجتمع، وتصف هذه الدراسة تاريخ العلاقة بين الدولة الحديثة والمجتمع التي مكنت النظام في الأردن من ترتيب العلاقة بشكل يساعدها على التصدي للتحديات الداخلية والخارجية، وتحاول هذه الدراسة تقييم الجهود التي بذلت من قبل الدولة والمجتمع للتوصل إلى وضع مريح للطرفين، فالربيع الأردني وفر فرصة لتقديم حزمة الإصلاحات المنتظرة بشكل جنب البلد حالة من عدم الاستقرار هيمنت في مناطق أخرى من الإقليم، وتوصلت الدراسة إلى أن النظام في الأردن قام ببعض الخطوات من أجل الإصلاح مع أن هناك الكثير الذي يجب أن يقدم حتى ينتهي الربيع الأردني بسلام.

ودراسة " أثر التعديلات الدستورية لعام 2011م على السلطات العامة في الأردن "(2), وقد تناولت هذه الدراسة التعديلات الدستورية لعام 2011م من حيث ماهيتها وأثرها على السلطات العامة في الأردن، وقد هدفت هذه الدراسة إلى بيان التعديلات التي أدخلها المشرع الدستوري على أحكام السلطة التنفيذية، وأهمها تحديد حالات الضرورة الموجبة لإصدار القوانين المؤقتة على سبيل الحصر، كما تناولت هذه الدراسة التعديلات الدستورية المتعلقة بالسلطة التشريعية والمتمثلة في إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات، وتوفير ضمانات إضافية لحل البرلمان؛ تتمثل في وجوب استقالة الحكومة التي تناسب بحل مجلس النواب خلال أسبوع من تاريخ الحل، وإلغاء التأجيل العام للانتخابات التشريعية، أما بخصوص السلطة القضائية، فقد بينت هذه الدراسة التعديلات الدستورية ذات الصلة والتي هدفت إلى تعزيز استقلال القضاء؛ وذلك من خلال إنشاء المجلس القضائي بقانون، وإنشاء محكمة دستورية للرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة، وعلى الرغم من أن التعديلات الدستورية الأخيرة قد سعت إلى تحقيق التوازن بين السلطات الثلاث في الأردن، إلا أنه مازال هناك مظاهر هيمنة للسلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، وهو ما يستدعي تعديلات أخرى على الدستور الأردني في المستقبل.

ودراسة " الحركات الاحتجاجية في الأردن: دراسة في المطالب والاستجابة "(3), وقد تناولت الدراسة الحركات الاحتجاجية في الأردن، وآليات ووسائل التعبير لديها، وتناولت هذه الحركات من حيث المكون الاجتماعي وتصنيفها وخصائصها، ثم بينت الدراسة أهم مطالب الحركات الاحتجاجية في الأردن، ومدى استجابة النظام السياسي لمطالب الحركات الاحتجاجية، وبيان أهم الاستجابات التي تحققت من قبل النظام السياسي لمطالب الحركات الاحتجاجية، وتوصلت الدراسة إلى أن الحكومات استطاعت أن تستوعب مطالب الحركات الاحتجاجية من خلال

(1) Hassan A. Barari & Christina A. Satkowski, The Arab Spring: The Case of Jordan, Ortadoğu Etütleri, Volume 3, No 2, January, 2012, pp.41-57

(2) ليث كمال نصرأوين، أثر التعديلات الدستورية لعام 2011م على السلطات العامة في الأردن، مجلة دراسات، علوم الشريعة والقانون، المجلد (40)، العدد (1)، الجامعة الأردنية، عمان، 2013، ص 223.

(3) رضوان محمود المجالي، الحركات الاحتجاجية في الأردن: دراسة في المطالب والاستجابة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (38)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص 9.

الاستجابات المتفاوتة، وكذلك فإن التأثيرات الخارجية شكلت عوامل مؤثرة في تحديد مدى استجابة الحكومة لمطالب الحركات الاحتجاجية.

ودراسة " أثر التعديلات الدستورية في عام 2011م على مسيرة الإصلاح في الأردن " (1)، وقد تناولت الدراسة التعديلات الدستورية لعام 2011م وأثرها على الإصلاح السياسي في الأردن، حيث تناولت الدراسة التعديلات الدستورية الخاصة بالسلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية، ثم تناولت أهم التعديلات ومنها استحداث المحكمة الدستورية، وتناولت الدراسة مسيرة الإصلاحات في الأردن بعد التعديلات الدستورية؛ ومنها قانون الانتخاب وقانون الهيئة المستقلة للانتخاب وقانون الأحزاب السياسية، كما تناولت الدراسة الإصلاح الاقتصادي المتمثل بهيكل الرواتب ومكافحة الفساد، وقد توصلت الدراسة إلى أن استحداث المحكمة الدستورية خطوة مهمة وتاريخية، وأن إنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب هو لضمان نزاهة وشفافية الانتخابات، وأوصت الدراسة بتمديد مدة الدورة العادية لمجلس النواب إلى ثمانية شهور بدلاً من ستة، وإعطاء الحق للمحكمة التي تنظر بالدعوى الحق في مخاطبة المحكمة الدستورية لبيان مدى دستورية القوانين والأنظمة المراد تطبيقها في الدعوى المنظورة أمامها، وتقديم الدعم المالي والمعنوي للأحزاب السياسية، والاستمرار في مكافحة الفساد.

ودراسة " التعديلات الدستورية 2011 وأثرها في تنمية الحياة السياسية الأردنية " (2)، وقد هدفت هذه الدراسة إلى بيان التعديلات الدستورية لعام 2011م وأثرها في تنمية الحياة السياسية الأردنية، والتعرف على مطالب الشارع الأردني، ومدى تحقيق التعديلات الدستورية للتوازن بين السلطات، وأثر التعديلات الدستورية لمنظومة الإصلاح السياسي في الأردن. وقد توصلت الدراسة إلى أن التعديلات الدستورية لعام 2011م أزالَت كثيراً من التشوهات السابقة التي أحدثتها التعديلات الدستورية السابقة، وأضافت على مواده ما يعزز الحقوق والحريات مثل حصر صلاحيات محكمة أمن الدولة، وإحالة الطعون الانتخابية للقضاء بدلاً من البرلمان وغيرها، وأن التعديلات الدستورية عالجت القضايا المتصلة بالحياة السياسية بشكل ايجابي، وساهمت في تعزيز مساحة الحريات العامة بشكل ايجابي، وأن إقرار قانون المحكمة الدستورية ومجموعة قوانين الإصلاح السياسي مهد الطريق لمرحلة جديدة في النظام السياسي الأردني، وهو ما يثمل بناء سياسي وينعكس بشكل ايجابي على تطور التنمية السياسية في الأردن، وأن التعديلات الدستورية جاءت تحقيقاً لمطالب الحراك السياسي العام الاجتماعي والاقتصادي في الأردن، وانعكاس لما حدث من ثورات الربيع العربي في الدول العربية الأخرى. وأوصت الدراسة بتقليص المسافة بين المطالب الشعبية والحكومة من خلال معالجة تحديات تواجه التنمية السياسية: مثل الفساد وتطبيق حكم القانون، وعدم تدخل الأجهزة الأمنية في النواحي غير الأمنية للحياة السياسية في البلاد، وضرورة متابعة هذه التعديلات بعملية إصلاحية أكثر شمولاً ودستورية وأهمية من خلال تقديم رؤية سياسية واقتصادية أوسع لمستقبل الأردن، ومواصلة تعزيز الحريات المدنية وتحريم انتهاك الحقوق والحريات العامة.

(1) أسامة أحمد الحناينة، أثر التعديلات الدستورية في عام 2011م على مسيرة الإصلاح في الأردن، مجلة الشريعة والقانون، جامعة الإمارات العربية المتحدة، السنة (28)، العدد (57)، 2014، ص ص 125-179.

(2) حسن محاسنة، التعديلات الدستورية 2011 وأثرها في تنمية الحياة السياسية الأردنية، مجلة اربد للبحوث والدراسات، جامعة اربد الأهلية، المجلد (16)، العدد (2)، شباط، الأردن، 2013، ص ص 67-94.

ودراسة " أثر الجراك المجتمعي على عملية الإصلاح في الأردن 2010 – 2014م"<sup>(1)</sup>, وهدفت الدراسة إلى تقييم الإصلاحات التي أُجريت في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وقياس أثرها على عملية الإصلاح في الأردن، كما ناقشت العوامل والظروف الداخلية، التي أدت إلى ظهور الحراك المجتمعي، بالإضافة إلى الظروف الخارجية المتعلقة بأحداث الربيع العربي، وخُصت الدراسة إلى أن تحقيق الإصلاح المتكامل يتطلب إجراء المزيد من التعديلات الدستورية، وتطوير منظومة القوانين والتشريعات الناظمة لعملية الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وأوصت الدراسة بتعديل عدد من مواد الدستور؛ بهدف تطوير آلية تشكيل الحكومات، وتعزيز الفصل بين السلطات، وتطوير الأداء الرقابي والتشريعي لمجلس النواب، وتعزيز استقلالية القضاء، كما دعت إلى ضرورة تعديل العديد من القوانين والتشريعات الناظمة لعملية الإصلاح السياسي، وفي مقدمتها قانون الانتخاب؛ وذلك بإلغاء نظام الصوت الواحد، واستبداله بنظام القائمة النسبية المفتوحة، وأوصت الدراسة بتغيير شكل النظام الاقتصادي المتبع، وإتباع آليات أكثر فاعلية في ضبط الإنفاق، ومكافحة الفساد، وتطبيق مبدأ سيادة القانون، وتحقيق تكافؤ الفرص، وتفعيل وسائل التنشئة الاجتماعية؛ من أجل تحفيز المواطنين على مشاركة أكثر إيجابية في الحياة العامة.

ودراسة " الإصلاحات الدستورية في الأردن: تحليل دقيق"<sup>(2)</sup>, وقد هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على تجربة الإصلاح الدستوري في الأردن في ظل الربيع العربي، وتحليل أبرز التعديلات الدستورية الأخيرة، والتعرف على أهم معالم هذه التعديلات ونقاط القوة والضعف فيها، وردود الفعل المؤيدة والمعارضة لهذه التعديلات، وبينت الدراسة أن التعديلات الدستورية خطوة هامة باتجاه تطور وتعزيز المسيرة الديمقراطية بما ينعكس إيجاباً على المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأنّ التعديلات الدستورية فيها الكثير من الإيجابيات، ويمكن القول أن التعديلات السابقة قد وضعت حداً لبعض مظاهر هيمنة السلطة التنفيذية على السلطتين التشريعية والقضائية، وإعادة نوعاً من التوازن المفقود بين السلطات الثلاث، إلا أن هذه التعديلات بقيت منقوصة ولم تؤدّ إلى القضاء كلياً على كافة مظاهر تغول أو هيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى، لاسيما السلطة التشريعية. كما بينت أن هذه التعديلات الدستورية قد جاءت نتيجة الربيع العربي والحراك الشعبي الأردني المطالب بإصلاحات سياسية وتعديلات دستورية جوهرية تعيد السلطة إلى الشعب، وأوصت الدراسة باحترام أحكام الدستور والالتزام بها من قبل السلطات الثلاث ووقف العبث بالدستور، واعتبار الإصلاح الدستوري هو المدخل الحقيقي والأساسي للإصلاح السياسي وكافة أنواع الإصلاح الأخرى، وأوصت الدراسة بالعمل على تعزيز استقلال ونزاهة القضاء وتطوير آليات تطبيق القوانين، وتفعيل دور السلطة التشريعية في الإصلاح الدستوري المنشود، ووقف هيمنة السلطة التنفيذية وتغولها على بقية السلطات في البلاد، وإعادة النظر بالقوانين الناظمة للعمل السياسي، وفي مقدمتها قوانين الانتخاب والأحزاب السياسية والاجتماعات العامة والمطبوعات والنشر.

(1) حمزة عثمان بصبوص، أثر الجراك المجتمعي على عملية الإصلاح في الأردن (2010 – 2014م)، رسالة دكتوراة غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، كلية الدراسات العليا، الأردن، 2015.

(2) Mohammed Torqi Bani Salameh and Azzam Ali Ananzah, Constitutional Reforms in Jordan: A Critical Analysis, Digest of Middle East Studies, Volume 24, Issue 2, pages 139–160, Fall 2015, The Policy Studies Organization.

ودراسة " أثر التعديلات الدستورية على ضمانات استقلال عضو مجلس النواب في التشريع الأردني"<sup>(1)</sup>, وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر التعديلات الدستورية على ضمانات استقلال عضو مجلس النواب في التشريع الأردني، وتناولت الدراسة ضمانات تتعلق بعضوية النائب في مجلس النواب، والضمانات المتعلقة بالحصانة البرلمانية، وكذلك تهدف الدراسة إلى إظهار نطاق وفعالية وأهمية هذه الضمانات على استقلال النائب، وقد توصلت الدراسة إلى أن أهم الضمانات المتعلقة بصحة عضوية النائب، أنه أصبح القضاء هو صاحب الاختصاص في الحكم على صحة أعضاء مجلس النواب دون أي تأثير من قبل السلطة التنفيذية، وأن من أهم ضمانات النائب حرية التعبير والرأي داخل مجلس النواب، وعدم محاكمته جنائياً على الجرائم التي يرتكبها خارج نطاق العمل البرلماني إلا بعد الحصول على موافقة مجلس النواب.

وبعد الإطلاع على هذه الدراسات والأبحاث، نلاحظ أنها تناولت في غالبها الإصلاح السياسي في الأردن خلال مرحلة الربيع العربي، وتناولت في جزء منها التعديلات الدستورية كإحدى أهم الإصلاحات السياسية في الأردن، دون الخوض في تفاصيل وإجراءات تشكيل لجنة التعديلات الدستورية ومضمون التعديلات الدستورية، وستضيف هذه الدراسة إلى الدراسات السابقة البحث بشكل تفصيلي في التعديلات الدستورية لعام 2011م، وكيفية تشكيل لجنة التعديلات الدستورية ومضامين التعديلات الدستورية، كما ستضيف الدراسة البحث في التعديلات الدستورية لعام 2014م والتعديلات الدستورية لعام 2016م.

تقسيم الدراسة :- سوف يتم تقسيم هذه الدراسة إلى ثلاثة مباحث :-

المبحث الأول:- الربيع العربي والحراك الشعبي الأردني.

المبحث الثاني :- التعديلات الدستورية الأردنية في مرحلة الربيع العربي.

المبحث الثالث:- أثر التعديلات الدستورية في مرحلة الربيع العربي على الحياة السياسية في الأردن.

الخاتمة :- نتائج وتوصيات الدراسة.

المبحث الأول :- الربيع العربي والحراك الشعبي الأردني :-

إن ظاهرة الاحتجاجات عابرة لمختلف النظم السياسية، فهي موجودة في النظم الديمقراطية وغير الديمقراطية، ولكنها في الأولى عادة ما تؤدي إلى تطوير النظام ولفت انتباهه إلى ثغر ومظالم اجتماعية أو تهميش سياسي يؤدي إلى تحسين أدائه وأحياناً تجديد نخبته. أما في الثانية فإنها تكرس، وربما تعمق أزماته، لأنه عادة ما يعجز عن الاستجابة لمطالب المحتجين السياسية، وقد يستجيب لجانب من المطالب الاجتماعية عن طريق تغييرات في بنية العلاقة بين

(1) Walid AL-Qadi, The Impact of the Constitutional Amendments on the Guarantees of the Independence of the Member of the Chamber of Deputies in the Jordanian Legislator , *European Journal of Social Sciences* , Vol 46, No 4,2015, PP 457-472 . [www.europeanjournalofsocialsciences.com](http://www.europeanjournalofsocialsciences.com).

النظام والمحتجين، ويعمل على التحايل عليها، فهو يلي جانباً، ويرفض جوانب كثيرة بصورة لا تجعله في كل الأحوال قادراً على الاستفادة منها من أجل التطور الديمقراطي والانفتاح السياسي<sup>(1)</sup>.

وقد بدأت مرحلة الربيع العربي بالتحديد بتاريخ 17 كانون الأول 2010م في مدينة سيدي بوزيد في جنوب تونس، عندما أقدم الشاب محمد بوعزيزي على إضرام النار في جسده؛ تعبيراً عن غضبه على بطالته ومصادرة العربة التي يبيع عليها الخضار لمساعدة أسرته على مواجهة الظروف المعيشية الصعبة، وبعد تلك الحادثة، اشتعلت الاحتجاجات والمظاهرات العارمة في تونس، حتى هرب الرئيس التونسي زين العابدين إلى المنفى، ومع نجاح الثورة التونسية، بدا أن المنطقة العربية مقبلة على أمر لم يكن متوقفاً من كل مراكز الرصد والدراسات، فأخذت المنطقة تمور بثورات شعبية من شرقها إلى غربها، كانت مصر محطتها الثانية، وبعد نجاح ثورتها مصر وتونس استمرت وامتدت موجات الاحتجاج إلى جميع أنحاء الوطن العربي، حيث انتقلت الاحتجاجات إلى ليبيا واليمن والجزائر والأردن والكويت وعمان والسعودية وسوريا والعراق، ولا تزال الاحتجاجات في معظم تلك البلدان، وتطورت في بعضها إلى حرب أهلية كما حدث في كل من ليبيا واليمن وسوريا، وقد أُصطلح على تسمية هذه التحولات التاريخية التي شهدتها العالم العربي (ثورات الربيع العربي)<sup>(2)</sup>.

ويرى بعض الباحثين بأن ثورات الربيع العربي هي مجموعة من الحركات الاحتجاجية التي اجتاحت بعض الدول العربية؛ في إطار التعبير عن رفض الأنظمة السياسية القائمة كما في (تونس ومصر وليبيا واليمن و سوريا والعراق..)، والتي أدى بعضها إلى الإطاحة المفاجئة والجزرية في الهياكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية القائمة<sup>(3)</sup>.

#### الحركات الاحتجاجية والشعبية في الأردن :-

يرى البعض أن الحركات الاحتجاجية في الأردن على أنها مجموعات من الأفراد ذات توجهات اجتماعية وسياسية وثقافية معينة: (عمالية، ونقابية، وحزبية، وعشائرية، ومستقلة)، تؤدي دوراً في المجتمع في بناء وصياغة فلسفة سياسية واجتماعية واقتصادية، من خلال ممارسة ضغوطات مطلبيه على دوائر صنع القرار الأردني تحقق واقعاً من الحوار والمشاركة الفعالة بين مختلف عناصر النظام السياسي في إيجاد حلول لمشاكل المجتمع<sup>(4)</sup>.

(1) عمرو الشوبكي، الحركات الاحتجاجية في الوطن العربي (مصر، المغرب، لبنان، البحرين)، مجلة المستقبل العربي، العدد (384)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، شباط، 2011، ص 101.

(2) محمد تركي بني سلامة، الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي "دراسة ميدانية ونوعية"، مركز البديل للدراسات والأبحاث، بدعم من مؤسسة المستقبل، عمان، 2013، ص 17.

(3) حمزة إسماعيل أبو شريعة، الإعلام وأثره في قيام الثورات العربية، مجلة المنارة، المجلد (19)، العدد (3)، جامعة آل البيت، الأردن، 2013، ص 255.

(4) رضوان محمود المجالي، الحركات الاحتجاجية في الأردن: دراسة في المطالب والاستجابة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد (38)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2013، ص 21.

ويرى آخرون أن الاحتجاجات هي ما يشهده الشارع الأردني من حركات شعبية، تتمثل بالاعتصامات والإضرابات والمسيرات والمهرجانات الخطابية وغيرها من أشكال الاحتجاج الأخرى؛ بهدف الضغط على الحكومات المتعاقبة لتنفيذ إصلاحات سياسية واقتصادية وإدارية... الخ، للوصول إلى التغيير المنشود في المجتمع الأردني<sup>(1)</sup>.

ومع هذه المعطيات السياسية الجديدة وجدت مجموعة من الشباب الأردني الفرصة سانحة للقيام باستنساخ الأحداث ومحاولة إسقاط الحال في الدول العربية الشقيقة على الواقع الأردني، حيث كانت في بدايتها فعاليات مساندة ومؤيدة لما يحدث في بلاد الربيع العربي قبل الالتفات إلى الحالة الأردنية؛ وهو ما أدى لاحقاً إلى تشكيل ما سمي بالحركات، والتي تشكلت من مجموعات من الشباب الأردني المتحمس ولكن بدوافع مختلفة ومتفرقة<sup>(2)</sup>.

وبدأت المسيرات الفعلية في الأردن بصورة محدودة في السابع من كانون الثاني 2011م، في لواء ذيبان بمحافظة مادبا المحاذية للعاصمة عمّان، من خلال مئات من الشبان الذين يطالبون بتحسين الظروف المعيشية والأوضاع الاقتصادية لأهالي اللواء<sup>(3)</sup>.

وهناك تمايزاً من حيث آليات وسائل التعبير لدى الحركات الاحتجاجية تتمثل بالاعتصام والوقوف الاحتجاجية والمبادرات والإضرابات، حيث تراوح عددها في عام 2011م حول أربعة آلاف فاعلية احتجاجية مختلفة، وزاد عددها في الأشهر الثلاثة الأولى من عام 2012م إلى (1318) فاعلية ضمت جميع الحركات الأردنية، وحصل تطور في شهر تشرين الثاني 2012م على الحركات الاحتجاجية حيث صاحها عنف وتخريب لممتلكات عامة، وبخاصة في العديد من المدن الأردنية كرد فعل على قرار الحكومة القاضي بتحرير أسعار المشتقات النفطية ورفع الدعم الحكومي عنها بالكامل<sup>(4)</sup>.

وبالرغم من أن الاحتجاجات والمطالبات بالتغيير في الأردن تزامنت مع تلك التي حدثت في كل من تونس ومصر، إلا أن سقف المطالبات في الأردن، يبدو أقل من تلك التي حصلت في تونس ومصر وليبيا واليمن، وتحصل الآن في سوريا؛ وربما يعود السبب في هذا الاختلاف إلى أن هناك توافقاً حالياً بين الأحزاب السياسية والحركات الجديدة على " المظلة الملكية " للحكم، وعلى عدم السعي إلى تغيير هذا النظام، بقدر ما تركزت إلى الآن الصورة الحالية من المطالب في صيغة " إصلاح النظام "<sup>(5)</sup>.

(1) علي عقلة نجادات، الاحتجاجات في الصحف الأردنية اليومية والتحولت المنشودة في المجتمع الأردني "دراسة مسحية"، مجلة دراسات، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (41)، العدد (1)، الجامعة الأردنية، عمان، 2014، ص 257.

(2) حسام النعيمات، وفراس خير الله، ورقة سياسات: حالة الدولة الأردنية، مؤسسة فريدريش إيبتر، مكتب الأردن و العراق، عمان، تشرين الثاني، 2013، ص 6.

(3) علي عقلة نجادات، الاحتجاجات في الصحف الأردنية اليومية والتحولت المنشودة في المجتمع الأردني، مرجع سابق.

(4) رضوان محمود المجالي، الحركات الاحتجاجية في الأردن، مرجع سابق، ص 22.

(5) علي عقلة نجادات، الاحتجاجات في الصحف الأردنية اليومية، مرجع سابق، ص 257.

وما يميز مرحلة الربيع الأردني أنها لم تسلك طابع العنف الذي صبغ انتفاضات الربيع العربي في مصر وسورية واليمن والبحرين وليبيا، لقد كان الطابع العام لهذه التظاهرات سلمياً، إذ تركز المطالب فيها على الإسراع بوتيرة الإصلاح وتعميق الديمقراطية والشفافية، مؤكدة بذلك أهمية الحوار والنقاش في إدارة الصراع<sup>(1)</sup>.

وقد تفاعلت جماعة الإخوان المسلمين مع تلك الاحتجاجات الشعبية الداخلية، ومع لحظة الربيع العربي، عبر تقديم مطالب إصلاحية غير تقليدية، تهدف، عملياً، إلى إعادة تشكيل قواعد " اللعبة السياسية "، بتحجيم سلطات الملك الدستورية، وتقييدها في حل مجلس النواب، وفي إصدار الحكومات لقوانين مؤقتة، ومنح مجلس النواب قوة دستورية أكبر، وزيادة من مستوى تحصينه من الحل، والمطالبة بانتخاب مجلس الأعيان، ووضع نص في الدستور يفرض على الملك اختيار رئيس الوزراء من حزب الأغلبية، وسحب سلطة اختيار قضاة المحكمة الدستورية الجديدة من الملك، ولم يشارك الإخوان في لجان الحوار الوطني والتعدلات الدستورية، ولم يقبلوا بمخارجها، ولا بالتعدلات الدستورية، وقاطعوا الانتخابات النيابية في العام 2013م<sup>(2)</sup>.

ولم يلجأ النظام السياسي في الأردن إلى القمع، واستخدام القوة العسكرية كما هو الحال في دول الربيع العربي، وقد أثمرت تلك الاحتجاجات عن إجراء بعض الإصلاحات السياسية والاقتصادية، ولكنها من وجهة نظر المعارضة السياسية والحراك الشعبي والشبابي إصلاحات شكلية غير كافية؛ حيث يطالب المحتجين بإجراء إصلاحات دستورية جوهرية تسهم في تخلي الملك عن بعض صلاحياته وتفويضها للحكومة، وإعادة النظر ببعض القوانين الناظمة للحياة السياسية وفي مقدمتها قوانين الانتخاب والأحزاب السياسية، وكذلك إعادة النظر بالنهج الاقتصادي بما يسهم في تخفيض نسب الفقر والبطالة، وإيقاف غلاء الأسعار، ومكافحة الفساد<sup>(3)</sup>.

ويرى بعض الباحثين أن أسباب نشأة الحركات والحركات الاحتجاجية في الأردن، يعود لمجموعة من الأسباب، تتمثل بما يلي<sup>(4)</sup>:-

أ- الأسباب السياسية:- وتتمثل بما يلي:- تعثر وبطء مسيرة الإصلاح في البلاد، وتراجع المسيرة الديمقراطية في الأردن، والتزوير الذي حصل في الانتخابات البرلمانية في أعوام 2007، و2010م، ونقص الحريات وعدم احترام حقوق الإنسان، وفشل الأحزاب السياسية في الأردن، وانتقال الربيع العربي إلى البلاد الأردنية.

ب :- الأسباب الاقتصادية:- وتتمثل بما يلي :- الخصخصة، ونهب مقدرات البلد، والفساد الاقتصادي، وسوء توزيع عوائد التنمية، وغياب التنمية الاقتصادية، وانتشار الفقر والبطالة.

ج :- الأسباب الاجتماعية:- وتتمثل بما يلي :- غياب العدالة والمساواة، والتمييز والحرمان والإقصاء، والفساد الأخلاقي وتدهور القيم.

(1) عصام سليمان الموسى، الرقمنة والربيع العربي في الأردن: دراسة حالة، مجلة المستقبل العربي، العدد (401)، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، تموز، 2012، ص 93.

(2) محمد أبو رمان، الدولة والإخوان: لعبة الخطوط الحمراء في الأردن، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص 3-4.

(3) محمد تركي بني سلامة، الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي، مرجع سابق، ص 23-24.

(4) محمد تركي بني سلامة، الحراك الشبابي الأردني في ظل الربيع العربي، مرجع سابق، ص 51-55.

ويمكن حصر المطالب الرئيسية للحركات الاحتجاجية بما يلي :-

- 1- تحقيق الإصلاح الاقتصادي من خلال معالجة التشوّهات والاختلالات في النظام الاقتصادي (معالجة مشكلتي الفقر والبطالة، وخفض الأسعار وبشكل خاص أسعار المشتقات النفطية، ومعالجة عجز المديونية الخارجية ومراجعة السياسات الاقتصادية).
- 2- تحقيق الإصلاح السياسي من خلال تخفيف القيود المفروضة على حرية التعبير، والمشاركة السياسية، وتعزيز دور مؤسسات المجتمع المدني في الحياة السياسية، وتعديل القوانين السياسية المقيدة للعمل السياسي (كقانون الأحزاب السياسية، وقانون الانتخاب لل صوت الواحد، وقانون المطبوعات والنشر)، وإجراء انتخابات برلمانية نزيهة ورفع القبضة الأمنية عن الحياة السياسية.
- 3- إصلاح نظام الحكم من خلال الدعوة إلى قيام ملكية دستورية بإنشاء حكومة برلمانية منتخبة لها الولاية العامة، وإجراء تعديلات دستورية تعزز من دور الشعب في الحكم وتضمن حقوقه.
- 4- تعزيز مؤشرات الحكم الصالح من خلال : مكافحة الفساد ومحاسبة الفاسدين، والمساءلة والشفافية.
- 5- تركيز مطالب الحركات الاحتجاجية العمالية والمهنية على تحسين ظروف العمل للعمال في القطاعات المختلفة، وإنشاء نقابات خاصة تدافع عن مصالحهم وحقوقهم، على غرار اعتصام المعلمين للمطالبة بنقابة خاصة بهم، وتحسين أوضاع المتقاعدين.
- 6- تركيز المطالبة القبلية العشائرية والمطالب الجغرافية على تحسين الأوضاع الخاصة بهم، مثل إشكالية توزيع أراضي الواجهات العشائرية.
- 7- انتقال الحركات من مطالبها الشعبية الإصلاحية إلى مطالب خارجية مناهضة للتوجهات الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة (كالدعوة إلى إلغاء اتفاقية وادي عربة لعام 1994م، وإطلاق سراح الأسرى الأردنيين في السجون الإسرائيلية، والتظاهر أمام السفارة الإسرائيلية احتجاجاً على ممارستها تجاه الفلسطينيين، والاحتجاج دعماً للشعب السوري ضد نظامه)<sup>(1)</sup>.

وقد استجابت الحكومة لبعض المطالب التي نادى بها المحتجون، وكانت هذه الاستجابة بتدخّل وتوجيه مباشر من الملك، حيث أُقيمت حكومة الرفاعي، وكُلف البخيت بتشكيل حكومة جيدة، وتمّ تشكيل اللجنة الوطنية للحوار، واللجنة الملكية لتعديل الدستور، وتمت هيكلة رواتب جميع العاملين في الدولة، وأنجزت حكومة البخيت التعديلات الدستورية، وأحالت بعض قضايا الفساد إلى المحاكم المختصة، وتم تغيير موقع إقامة الكلية العسكرية في غابات برقيش بحيث تم تجنب قطع العديد من الأشجار التي كان من الممكن قطعها لو تمّ إقامة الكلية في الموقع الذي كان مقرراً لها، كما تم إنشاء نقابة للمعلمين، وإصدار عفو عام عن المحكومين، وإغلاق العديد من الملاهي

(1) رضوان محمود المجالي، الحركات الاحتجاجية في الأردن، مرجع سابق، ص 29.

والنوادي الليلية في مدينتي عمان والعقبة، إلا أن كل ما تقدّم لم يُرضِ المحتجين، مما حدا بالملك إلى إقالة حكومة البخيت الثانية مساء يوم الاثنين 17 تشرين الأول 2011م<sup>(1)</sup>.

وبشكل عام يمكن القول أن النظام السياسي الأردني تفاعل مع ثورات الربيع العربي، واتسم بالمرونة في التعامل مطالب الاحتجاجات الشعبية، وبدأ بإجراء حزمة من الإصلاحات السياسية من خلال تشكيل لجنة للحوار الوطني ضمت ممثلين من كافة أطراف المجتمع الأردني؛ وذلك لإدارة حوار وطني حول قانون الانتخاب لمجلس النواب، وقانون الأحزاب السياسية وما يرتبط لهما من تعديلات دستورية، وكذلك تشكيل لجنة ملكية لمراجعة نصوص الدستور الأردني، وتقديم توصياتها بالتعديلات الدستورية المقترحة التي تتناسب مع الوضع السياسي وبما يحقق المزيد من الإصلاح السياسي.

### المبحث الثاني :- التعديلات الدستورية الأردنية في مرحلة الربيع العربي :-

في هذا المبحث سيتم تناول تشكيل اللجنة الملكية المكلفة بالنظر في نصوص الدستور، ثم التوصيات التي قدمتها بخصوص التعديلات المقترحة، ثم مضمون التعديلات الدستورية خلال مرحلة الربيع العربي (2011-2017م).

### المطلب الأول :- تشكيل اللجنة الملكية لمراجعة نصوص الدستور الأردني :-

في 26 نيسان 2011م، صدرت الأوامر الملكية من الملك عبد الله الثاني ابن الحسين بتشكيل لجنة ملكية برئاسة دولة السيد أحمد اللوزي لمراجعة نصوص الدستور الأردني والنظر في أي تعديلات دستورية ملائمة لحاضر ومستقبل الأردن. حيث وجه الملك عبد الله الثاني ابن الحسين، رسالة ملكية إلى دولة السيد أحمد اللوزي يعهد إليه فيها برئاسة لجنة ملكية مكلفة بمراجعة نصوص الدستور الأردني والنظر في أي تعديلات دستورية ملائمة لحاضر ومستقبل الأردن، وقد جاء فيها<sup>(2)</sup> :- " ... وعليه، فإنني أعهد إلى شخصكم الكريم برئاسة لجنة ملكية تتولى مراجعة التعديلات الدستورية الضرورية، تتكون ممن يشهد لهم شعبنا الأبى بالخبرة والممارسة في التشريع والعمل الدستوري والسياسي، ومن القادرين على توفير مصدر ثقة واطمئنان للشعب بأن دستور الوطن يتم بحثه من قبل نخبة قادرة وأمينه.

أما الإطار العام لمهمة هذه اللجنة، فهو العمل على كل ما من شأنه النهوض بالحياة السياسية في السياق الدستوري، على أن تأخذ بالاعتبار ما سيصدر عن لجنة الحوار الوطني من توصيات متعلقة بالتعديلات الدستورية المرتبطة بقانوني الانتخاب والأحزاب، ونؤكد هنا أن غايتنا من ذلك كله هو ترسيخ التوازن بين السلطات، والارتقاء بالأداء السياسي الحزبي والنيابي وصولاً إلى صيغة دستورية تمكن مجلس الأمة من القيام بدوره التشريعي والرقابي بكفاءة واستقلالية، بالإضافة إلى تكريس القضاء حكماً مستقلاً بين مختلف السلطات والهيئات والأطراف، وأن يظل مرفقاً مكتمل البناء في جميع درجات التقاضي وأشكاله.

(1) علي عقلة نجادات، الاحتجاجات في الصحف الأردنية اليومية والتحولت المنشودة في المجتمع الأردني، مرجع سابق، ص 257.  
(2) رسالة الملك عبد الله الثاني ابن الحسين إلى دولة السيد أحمد اللوزي يعهد إليه فيها برئاسة لجنة ملكية مكلفة بمراجعة نصوص الدستور بتاريخ 26 نيسان 2011م، الموقع الرسمي للملك عبد الله الثاني ابن الحسين: www.kingabdullah.jo- تاريخ 2016/3/20م.

وقد استقر رأينا على اختيار الذوات التالية أسماؤهم أعضاء في اللجنة الملكية المكلفة بمراجعة نصوص الدستور، للنظر في أي تعديلات دستورية ملائمة لحاضر ومستقبل الأردن العزيز، وهم: دولة السيد أحمد اللوزي : رئيساً، دولة السيد طاهر المصري(رئيس مجلس الأعيان)، دولة السيد فيصل الفايز(رئيس مجلس النواب)، دولة الدكتور فايز الطراونة، معالي السيد راتب الوزني(رئيس المجلس القضائي)، معالي السيد رجائي المعشر، معالي الدكتور سعيد التل، معالي السيد طاهر حكمت، معالي السيد مروان دودين، معالي السيد رياض الشكعة: أعضاء).

**المطلب الثاني:- توصيات اللجنة الملكية المكلفة بمراجعة نصوص الدستور:-**

وقد تسلم الملك عبدالله الثاني يوم الأحد الموافق 2011/8/14م، التوصيات المتعلقة بالتعديلات المقترحة على الدستور التي وضعتها اللجنة الملكية المكلفة بمراجعة نصوص الدستور والتي شكلها في شهر نيسان الماضي، وجاء في كلمة الملك التي ألقاها في باحة قصر رغدان، بحضور سمو الأمير الحسين ابن عبدالله الثاني ولي العهد وعدد من أصحاب السمو الأمراء، ورؤساء وأعضاء السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية، وكبار المسؤولين المدنيين والعسكريين، والهيئات الدبلوماسية، وفعاليات سياسية ونقابية وحزبية وإعلامية<sup>(1)</sup>:- "... وبعد، فإن المعروض أمامكم اليوم من توصيات حول نصوص دستورنا هو خير دليل على قدرة الأردن على تجديد حياته وتشريعاته، والسير نحو المستقبل برؤية إصلاحية اجتماعية وسياسية تقوم على ركنٍ أساسي يتمثل بمشاركة شعبية أوسع، وفصلٍ بين سلطات الدولة، وتحديدٍ واضحٍ لمسؤوليات كلٍ من هذه السلطات، تجسيدا للنهج الهاشمي والحكم الرشيد في إدارة الدولة. ولأننا مؤمنون بحماية الدستور، الذي أقسمنا على الحفاظ عليه، فقد كان من أبرز هذه المقترحات إنشاء محكمة دستورية تبت في دستورية القوانين، وترسخ دور القضاء باعتباره الفيصل الذي يحمي دستورية التشريع.

ولا بد أيضاً من الوقوف على شكل العلاقة الجديد بين الحكومات ومجلس النواب، وفق المقترحات التي تعزز التوازن بين الحكومة والمجلس عبر ربط حل مجلس النواب باستقالة الحكومة فوراً، ووقف إصدار القوانين المؤقتة، إلا في حالات الحرب والكوارث الطبيعية والنفقات المالية التي لا تحتل التأجيل، بالإضافة إلى تولي هيئة وطنية مستقلة إدارة الانتخابات، أما سلطة النظر في الطعون النيابية، ومحاكمة الوزراء فهي محصورة بالقضاء. أما الاقتراح الذي يجسد دور الشباب في الحياة السياسية والنيابية، فهو خفض سن الترشح للنيابة إلى (25) عاماً، وجعل العمل الحزبي والنشاط النقابي مكوناتٍ أساسية في ثقافتنا الوطنية والسياسية".

وقد ألقى دولة السيد أحمد اللوزي رئيس اللجنة الملكية المكلفة بمراجعة نصوص الدستور الأردني كلمة أمام الملك عبدالله الثاني ابن الحسين؛ وذلك بمناسبة تقديم اللجنة الملكية المكلفة بمراجعة نصوص الدستور

(1) كلمة الملك عبدالله الثاني ابن الحسين بمناسبة تقديم اللجنة الملكية المكلفة بمراجعة نصوص الدستور للتعديلات الدستورية المقترحة في عمان بتاريخ 14 آب 2011م، الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني ابن الحسين: [www.kingabdullah.jo](http://www.kingabdullah.jo). تاريخ 2016/3/20م.

للتعديلات الدستورية المقترحة إلى الملك في عمان بتاريخ 14 آب 2011م، وقد جاء في كلمته<sup>(1)</sup>:- " ...فقد تضمّنت المراجعة الدستورية الشاملة التي أجريناها إضافات وتغييرات وتعديلات، ومعطيات جديدة على نصوص الدستور، ليصبح أكثر تلبية واستجابة لمسيرة التغيير والتطوّر. جاء كل ذلك بمنهجية وعقلانية وموضوعية، بعيداً عن الانفعال باللحظة الراهنة والآراء المُسبقة واستجابةً واعيةً لمقتضيات المستقبل.

وفي ضوء ذلك قامت اللجنة بإجراء التعديلات التي رأت أنّها أصبحت تُشكّل استحقاقاتاً لتطوير الحياة السياسية والمسيرة الديمقراطية.

وتشمل هذه التعديلات: النصوص التي تؤكد على استقلال القضاء، باعتباره سُلطةً مهمتها الأساسية فرض سيادة القانون، وتحقيق المساواة واحترام حقوق الإنسان وإحاطتها بكافة الضمانات التي تحقّق العدالة والكرامة وتصون الحريات، وتضمن حق المواطنين في حياة كريمة آمنة ومشاركهم في صناعة القرارات والسياسات الناظمة لمسيرة المجتمع الديمقراطي، ولتحقيق كل ذلك؛ فقد اشتملت التعديلات على قواعد هامة ورئيسية منها :-

- إنشاء المحكمة الدستورية ضمن أفضل المعايير الدولية.
- إنشاء هيئة مستقلة للإشراف على الانتخابات.
- محاكمة المدنيين أمام المحاكم المدنية.
- إنابة محاكمة الوزراء بالمحاكم العليا المدنية.
- الطعن في نتائج الانتخابات أمام القضاء المدني.
- تحديد صلاحيات السلطة التنفيذية بوضع قوانين مؤقتة بثلاث حالات على سبيل الحصر كما كان عليه الحال بدستور عام 1952م".

وقد تضمنت توصيات اللجنة الملكية لمراجعة الدستور تعديل ما يقارب (42) مادة من الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته.

### المطلب الثالث :- مضامين التعديلات الدستورية في مرحلة الربيع العربي :-

وبعد أن قدمت اللجنة الملكية المكلفة بمراجعة نصوص الدستور الأردني توصياتها إلى الملك عبدالله الثاني ابن الحسين، أوعز الملك للحكومة بصياغة هذه التعديلات وتقديمها لمجلس الأمة ليتم إقرارها حسب الآليات المعتمدة في الدستور الأردني، وقد تم إقرار هذه التعديلات الدستورية من قبل مجلس الأمة الأردني، ونشرها في الجريدة الرسمية<sup>(2)</sup>.

(1) كلمة دولة السيد أحمد اللوزي رئيس اللجنة الملكية المكلفة بمراجعة نصوص الدستور الأردني أمام الملك عبدالله الثاني ابن الحسين وذلك بمناسبة تقديم اللجنة الملكية المكلفة بمراجعة نصوص الدستور للتعديلات الدستورية المقترحة في عمان بتاريخ 14 آب 2011م، الموقع الرسمي للملك عبدالله الثاني ابن الحسين:- [www.kingabdullah.jo](http://www.kingabdullah.jo)، تاريخ 20/3/2016م.

(2) الجريدة الرسمية، رقم العدد (5117)، تاريخ 1/10/2011م.

وفي عام 2014م، تم إجراء التعديلات الدستورية لسنة 2014م، وتم نشرها في الجريدة الرسمية<sup>(1)</sup>. وفي عام 2016م، تم إجراء التعديلات الدستورية لسنة 2016م، وتم نشرها في الجريدة الرسمية<sup>(2)</sup>.

وفيما يلي أهم وأبرز مضامين التعديلات الدستورية في مرحلة الربيع العربي :-

- 1- النص على أن الدفاع عن الوطن وأرضه ووحدته شعبه والحفاظ على السلم الاجتماعي واجب مقدس على كل أردني، وأن الأسرة أساس المجتمع قوامها الدين والأخلاق وحب الوطن، يحفظ القانون كيانها الشرعي ويقوي أواصرها وقيمها، وأن القانون يحمي الأمومة والطفولة والشيوخ ويرعى النشء وذوي الإعاقات ويحميهم من الإساءة والاستغلال<sup>(3)</sup>.
- 2- النص على أن كل اعتداء على الحقوق والحريات العامة أو حرمة الحياة الخاصة للأردنيين جريمة يعاقب عليها القانون<sup>(4)</sup>.
- 3- النص على أن كل من يقبض عليه أو يوقف أو يجلس أو يقيد حريته وفق أحكام القانون تجب معاملته بما يحفظ عليه كرامة الإنسان، ولا يجوز تعذيبه، بأي شكل من الأشكال، أو إيذاؤه بدنياً أو معنوياً، كما لا يجوز حجزه في غير الأماكن التي تجيزها القوانين، وكل قول يصدر عن أي شخص تحت وطأة أي تعذيب أو إيذاء أو تهديد لا يعتد به<sup>(5)</sup>.
- 4- النص على أن الدولة تكفل حرية البحث العلمي والإبداع الأدبي والفني والثقافي والرياضي بما لا يخالف أحكام القانون أو النظام العام والآداب<sup>(6)</sup>.
- 5- النص على أن الدولة تكفل حرية الصحافة والطباعة والنشر ووسائل الإعلام ضمن حدود القانون<sup>(7)</sup>.
- 6- النص على أن للأردنيين الحق في تأسيس الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات<sup>(8)</sup>.
- 7- النص على أن السلطة القضائية مستقلة<sup>(9)</sup>.
- 8- النص على أن الملك يمارس الملك صلاحياته بإرادة ملكية دون توقيع من رئيس الوزراء والوزير أو الوزراء المختصين في الحالات التالية: (اختيار ولي العهد، تعيين نائب الملك، تعيين رئيس مجلس الأعيان وأعضائه وحل المجلس وقبول استقالة أو إعفاء أي من أعضائه من العضوية، تعيين رئيس المجلس القضائي

(1) الجريدة الرسمية، رقم العدد (5299)، تاريخ 2014/9/1 م.

(2) الجريدة الرسمية، رقم العدد (5396)، تاريخ 2016/5/5 م.

(3) الدستور الأردني لسنة 1952 م وتعديلاته، المادة (6).

(4) الدستور الأردني لسنة 1952 م وتعديلاته، المادة (7).

(5) الدستور الأردني لسنة 1952 م وتعديلاته، المادة (8).

(6) الدستور الأردني لسنة 1952 م وتعديلاته، المادة (15).

(7) الدستور الأردني لسنة 1952 م وتعديلاته، المادة (15).

(8) الدستور الأردني لسنة 1952 م وتعديلاته، المادة (16).

(9) الدستور الأردني لسنة 1952 م وتعديلاته، المادة (27).

- وقبول استقالته، تعيين رئيس المحكمة الدستورية وأعضائها وقبول استقالاتهم، تعيين قائد الجيش ومدير المخابرات ومدير الدرك وإنهاء خدماتهم<sup>(1)</sup>.
- 9- النص على أنه في حال وفاة رئيس الوزراء تستمر الوزارة برئاسة نائب رئيس الوزراء أو الوزير الأقدم حسب مقتضى الحال ولحين تشكيل وزارة جديدة<sup>(2)</sup>.
- 10- النص على أن الحكومة التي يتم تشكيلها في حال كان مجلس النواب غير منعقد يدعى للانعقاد لدورة استثنائية، وعلى الوزارة أن تتقدم ببيانها الوزاري، وأن تطلب الثقة على ذلك البيان خلال شهر من تاريخ تأليفها، وإذا كان مجلس النواب منحللاً فعلى الوزارة أن تتقدم ببيانها الوزاري وأن تطلب الثقة على ذلك البيان خلال شهر من تاريخ اجتماع المجلس الجديد<sup>(3)</sup>.
- 11- النص على ضرورة حصول الحكومة على ثقة مجلس النواب، وذلك من خلال اعتبار أن الحكومة تحصل على الثقة إذا صوتت لصالحها الأغلبية المطلقة من أعضاء مجلس النواب<sup>(4)</sup>.
- 12- النص على أنه تتم محاكمة الوزراء على ما ينسب إليهم من جرائم ناتجة عن تأدية وظائفهم أمام المحاكم النظامية المختصة في العاصمة، وفقاً لأحكام القانون، ولمجلس النواب حق إحالة الوزراء إلى النيابة العامة مع إبداء الأسباب المبررة لذلك<sup>(5)</sup>.
- 13- النص على تأسيس المحكمة الدستورية للرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة، وتفسير نصوص الدستور، والتأكيد على ضرورة وجوب الموازنة بين التشريعات و التعديلات الدستورية بمداه لا تتجاوز ثلاثة أعوام، وكذلك اعتبار المحكمة دستورية هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها، يعين أعضائها الملك<sup>(6)</sup>.
- 14- النص على إنشاء هيئة مستقلة للانتخاب تدير الانتخابات النيابية والبلدية وأي انتخابات عامة وفقاً لأحكام القانون<sup>(7)</sup>.
- 15- النص على أنه ينتخب مجلس النواب في بدء الدورة العادية رئيساً له لمدة سنتين شمسيين ويجوز إعادة انتخابه<sup>(8)</sup>.

(1) الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته، المادة (40).

(2) الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته، المادة (50).

(3) الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته، المادة (53).

(4) الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته، المادة (53).

(5) الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته، المادة (55، 56).

(6) الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته، المادة (58-61).

(7) الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته، المادة (67).

(8) الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته، المادة (69).

- 16- النص على أن القضاء يختص بحق الفصل في صحة نيابة أعضاء مجلس النواب، بحيث يحق لكل ناخب من الدائرة الانتخابية أن يقدم طعناً إلى محكمة الاستئناف التابعة لها الدائرة الانتخابية للنائب المطعون بصحة نيابته من دائرته الانتخابية خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ نشر نتائج الانتخابات في الجريدة الرسمية<sup>(1)</sup>.
- 17- النص على أنه إذا حل مجلس النواب فيجب إجراء انتخاب عام بحيث يجتمع المجلس الجديد في دورة غير عادية بعد تاريخ الحل بأربعة أشهر على الأكثر، وإذا لم يتم الانتخاب عند انتهاء الشهر الأربعة يستعيد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية، ويجتمع فوراً كأن الحل لم يكن ويستمر في أعماله إلى أن ينتخب المجلس الجديد<sup>(2)</sup>.
- 18- النص على أنه إذا حل مجلس النواب لسبب ما، فلا يجوز حل المجلس الجديد لسبب نفسه<sup>(3)</sup>.
- 19- النص على أن الحكومة التي يُحل مجلس النواب في عهدها تستقيل خلال أسبوع من تاريخ الحل، ولا يجوز تكليف رئيسها بتشكيل الحكومة التي تليها<sup>(4)</sup>.
- 20- النص على زيادة مدة الدورة العادية لمجلس الأمة إلى ستة أشهر<sup>(5)</sup>.
- 21- النص على عدم السماح للحكومة بوضع القوانين المؤقتة في حالة وجود مجلس النواب في الساحة السياسية، حتى وإن كان في حالة عدم انعقاد<sup>(6)</sup>.
- 22- النص على حصر وضبط حالات وضع القوانين المؤقتة من قبل الحكومة، عندما يكون مجلس النواب منحلًا، وهي (الكوارث العامة، وحالة الحرب والطوارئ، والحاجة إلى نفقات ضرورية ومستعجلة لا تحتمل التأجيل)<sup>(7)</sup>.
- 23- النص على إنشاء مجلس قضائي يتولى جميع الشؤون المتعلقة بالقضاة النظاميين<sup>(8)</sup>.
- 24- النص على إنشاء قضاء إداري على درجتين<sup>(9)</sup>.

(1) الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته، المادة (71).

(2) الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته، المادة (73).

(3) الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته، المادة (74).

(4) الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته، المادة (74).

(5) الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته، المادة (78).

(6) الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته، المادة (94).

(7) الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته، المادة (94).

(8) الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته، المادة (98).

(9) الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته، المادة (100).

- 25- النص على عدم جواز محاكمة أي شخص مدني في قضية جزائية لا يكون جميع قضاتها مدنيين، ويستثنى من ذلك جرائم الخيانة والتجسس والإرهاب وجرائم المخدرات وتزيف العملة<sup>(1)</sup>.
- 26- النص على أن يقدم ديوان المحاسبة إلى مجلسي الأعيان والنواب تقريراً عاماً يتضمن المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها وآراءه وملاحظاته وذلك في بدء كل دورة عادية و كلما طلب أحد المجلسين منه ذلك<sup>(2)</sup>.
- 27- النص على إلغاء المجلس العالي الذي كان يختص بتفسير نصوص الدستور ومحاكمة الوزراء في حال وضع قانون المحكمة الدستورية، وبعد أن أصبحت محاكمة الوزراء تتم أمام المحاكم النظامية المختصة<sup>(3)</sup>.
- 28- النص على أن الملك يعين قائد الجيش ومدير المخابرات ومدير الدرك وينهي خدماتهم<sup>(4)</sup>.
- 29- النص على عدم تأثير القوانين التي تصدر بموجب هذا الدستور لتنظيم الحقوق والحريات على جوهر هذه الحقوق أو تمس أساسياتها<sup>(5)</sup>.

المبحث الثالث :- أثر التعديلات الدستورية في مرحلة الربيع العربي على الحياة السياسية في الأردن :-

في هذا المبحث سيتم تناول أثر التعديلات الدستورية على الحياة السياسية في الأردن، من حيث أثر التعديلات الدستورية على السلطات الثلاث ( التشريعية، التنفيذية، القضائية )، وكذلك أثر التعديلات الدستورية في استحداث مؤسسات سياسية جديدة في النظام السياسي.

المطلب الأول :- أثر التعديلات الدستورية على السلطة التشريعية :-

لقد أثرت التعديلات الدستورية التي طرأت على الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته في مرحلة الربيع العربي بشكل مباشر على السلطة التشريعية، ويمكن ملاحظة أثر التعديلات الدستورية على السلطة التشريعية، كما يلي :-

- 1- عملت التعديلات الدستورية على تحصين مجلس النواب الجديد من الحل؛ من خلال اعتبار أنه إذا حل مجلس النواب لسبب ما، فلا يجوز حل المجلس الجديد للسبب نفسه.
- 2- أكدت التعديلات الدستورية على ضرورة وجود مجلس النواب في الحياة السياسية، حيث أنه بموجب أحكام الدستور لا تستطيع الحكومة إبعاد مجلس النواب عن الساحة السياسية لأكثر من أربعة أشهر، إذ أنه يجب إجراء الانتخاب خلال الشهر الأربعة التي تسبق انتهاء مدة المجلس؛ فإذا لم يكن الانتخاب

(1) الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته، المادة (101) .

(2) الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته، المادة (119) .

(3) الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته، المادة (122) .

(4) الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته، المادة (127) .

(5) الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته، المادة (128) .

قد تم عند انتهاء مدة المجلس أو تأخر بسبب من الأسباب يبقى المجلس قائماً حتى يتم انتخاب المجلس الجديد. وفي حالة حل المجلس من قبل الحكومة فيجب إجراء انتخاب عام بحيث يجتمع المجلس الجديد في دورة غير عادية بعد تاريخ الحل بأربعة أشهر على الأكثر، وإذا لم يتم الانتخاب عند انتهاء الشهر الأربعة يستعيد المجلس المنحل كامل سلطته الدستورية، ويجتمع فوراً كأن الحل لم يكن ويستمر في أعماله إلى أن ينتخب المجلس الجديد.

3- أكدت التعديلات الدستورية على دور وأهمية السلطة التشريعية، وذلك من خلال زيادة مدة الدورة العادية لمجلس الأمة إلى ستة أشهر بدل أربعة أشهر.

4- أكدت التعديلات الدستورية على مبدأ الفصل بين السلطات، وتعزيز دور السلطة التشريعية في تشريع وسن القوانين، من خلال عدم السماح للحكومة بوضع القوانين المؤقتة في حالة وجود مجلس النواب في الساحة السياسية، حتى وإن كان في حالة عدم انعقاد.

5- أكدت التعديلات الدستورية على مبدأ الفصل بين السلطات، وتعزيز دور السلطة التشريعية في تشريع وسن القوانين، من خلال حصر وضبط حالات وضع القوانين المؤقتة من قبل الحكومة، عندما يكون مجلس النواب منحللاً، من خلال اعتبار أنه يحق لمجلس الوزراء بموافقة الملك أن يضع قوانين مؤقتة لمواجهة الأمور التالية : - الكوارث العامة ، وحالة الحرب والطوارئ، والحاجة إلى نفقات ضرورية ومستعجلة لا تحتمل التأجيل .

6- أكدت التعديلات الدستورية على دور الرقابة الإدارية والمالية لمجلس الأمة على السلطة التنفيذية من خلال النص على أن يقدم ديوان المحاسبة إلى مجلسي الأعيان والنواب تقريراً عاماً يتضمن المخالفات المرتكبة والمسؤولية المترتبة عليها وآراءه وملاحظاته، وذلك في بدء كل دورة عادية و كلما طلب أحد المجلسين منه ذلك.

7- عملت التعديلات الدستورية على خلق توازن حقيقي بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، وتعزيز مبدأ الفصل بين السلطات من خلال اعتبار أن الحكومة التي يُحل مجلس النواب في عهدها تستقيل خلال أسبوع من تاريخ الحل، ولا يجوز تكليف رئيسها بتشكيل الحكومة التي تلمها، الأمر الذي يحتم ضرورة التعاون والتفاهم بين السلطتين، وعدم الوصول إلى حالة " عدم الانسجام والتوافق في العمل بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية " إلا بعد دراسة معمقة ودقيقة، لأن قيام السلطة التنفيذية باتخاذ خطوة قرار بحل مجلس النواب يعني حتماً رحيلها بنفس الوقت، وبالتالي فإن هذا الأمر يخلق توازن بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، فالسلطة التنفيذية تملك حق حل مجلس، ولكن مقابل هذا الحق ستسقط بحكم الدستور مقابل هذا الحل.

8- عملت التعديلات الدستورية على زيادة مدة رئيس المجلس الذي ينتخب في بدء الدورة العادية إلى لمدة سنتين شمسيين ويجوز إعادة انتخابه.

### المطلب الثاني :- أثر التعديلات الدستورية على السلطة التنفيذية :-

لقد أثرت التعديلات الدستورية التي طرأت على الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته في مرحلة الربيع العربي بشكل مباشر على السلطة التنفيذية، ويمكن ملاحظة أثر التعديلات الدستورية على السلطة التنفيذية، كما يلي :-

1- أكدت التعديلات الدستورية على مبدأ الفصل بين السلطات، وممارسة كل سلطة لاختصاصها؛ وذلك من خلال اعتبار أن الحكومة التي يتم تشكيلها في حال كان مجلس النواب غير منعقد يدعى للانعقاد لدورة استثنائية وعلى الوزارة أن تتقدم ببيانها الوزاري، وأن تطلب الثقة على ذلك البيان خلال شهر من تاريخ تأليفها، وإذا كان مجلس النواب منحلاً فعلى الوزارة أن تتقدم ببيانها الوزاري وأن تطلب الثقة على ذلك البيان خلال شهر من تاريخ اجتماع المجلس الجديد.

2- أكدت التعديلات الدستورية على استقلال السلطات والبعد عن هيمنة الحكومة من خلال ممارسة الملك لصلاحيته بإرادة ملكية دون توقيع من رئيس الوزراء والوزير أو الوزراء المختصين في حالات (اختيار ولي العهد، تعيين نائب الملك، تعيين رئيس مجلس الأعيان وأعضائه وحل المجلس وقبول استقالة أو إعفاء أي من أعضائه من العضوية، تعيين رئيس المجلس القضائي وقبول استقالته، تعيين رئيس المحكمة الدستورية وأعضائها وقبول استقالاتهم، وتعيين قائد الجيش ومدير المخابرات ومدير الدرك وإنهاء خدماتهم).

3- عملت التعديلات الدستورية على تضييق الأجهزة الأمنية عن العملية السياسية والاختلافات السياسية من خلال جعل تعيين قادة الأجهزة الأمنية الرئيسية وإنهاء خدماتهم في يد الملك وهي (قائد الجيش ومدير المخابرات ومدير الدرك).

4- أكدت التعديلات الدستورية على ضرورة حصول الحكومة على ثقة مجلس النواب، وذلك من خلال اعتبار أن الوزارة تحصل على الثقة إذا صوتت لصالحها الأغلبية المطلقة من أعضاء مجلس النواب.

5- أكدت التعديلات الدستورية على عدم استقالة الحكومة في حال وفاة رئيس الوزراء واستمرارها برئاسة نائب رئيس الوزراء أو الوزير الأقدم حسب مقتضى الحال ولحين تشكيل وزارة جديدة.

6- عملت التعديلات الدستورية على تقييد السلطة التنفيذية وعدم السماح للحكومة بوضع القوانين المؤقتة في حالة وجود مجلس النواب في الساحة السياسية؛ حتى وإن كان في حالة عدم انعقاد.

7- عملت التعديلات الدستورية على تقييد صلاحية الحكومة في حقها بحل مجلس النواب وربط استخدام هذا الحق برحيل الحكومة؛ من خلال اعتبار أن الحكومة التي يُحل مجلس النواب في عهدها تستقيل خلال أسبوع من تاريخ الحل، ولا يجوز تكليف رئيسها بتشكيل الحكومة التي تليها.

8- عملت التعديلات الدستورية على حصر وضبط حالات وضع القوانين المؤقتة من قبل الحكومة، عندما يكون مجلس النواب منحلاً، في الحالات التالية :- الكوارث العامة، وحالة الحرب والطوارئ، والحاجة إلى نفقات ضرورية ومستعجلة لا تحتمل التأجيل.

### المطلب الثالث :- أثر التعديلات الدستورية على السلطة القضائية :-

لقد أثرت التعديلات الدستورية التي طرأت على الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته في مرحلة الربيع العربي بشكل مباشر على السلطة القضائية، ويمكن ملاحظة أثر التعديلات الدستورية على السلطة القضائية، كما يلي :-

1- أكدت التعديلات الدستورية على استقلالية القضاء من خلال النص على أن السلطة القضائية مستقلة.

2- أكدت التعديلات الدستورية على تعزيز دور السلطة القضائية في مراقبة ومحاسبة السلطة التنفيذية، من خلال النص على محاكمة الوزراء على ما ينسب إليهم من جرائم ناتجة عن تأدية وظائفهم أمام المحاكم النظامية المختصة في العاصمة، وفقاً لأحكام القانون، و لمجلس النواب حق إحالة الوزراء إلى النيابة العامة مع إبداء الأسباب المبررة لذلك.

3- أكدت التعديلات الدستورية على تعزيز دور السلطة القضائية ومبدأ الفصل بين السلطات من خلال اعتبار أن القضاء يختص بحق الفصل في صحة نيابة أعضاء مجلس النواب، بعد أن كانت عملية الفصل في صحة نيابة عضو مجلس النواب من اختصاص أعضاء السلطة التشريعية أنفسهم.

4- أكدت التعديلات الدستورية على استقلالية القضاء، من خلال النص على إنشاء مجلس قضائي يتولى جميع الشؤون المتعلقة بالقضاة النظاميين.

5- عملت التعديلات الدستورية على إنشاء قضاء إداري على درجتين.

6- أكدت التعديلات الدستورية على حق وحرية المحاكمة العادلة للمواطنين، من خلال اعتبار عدم جواز محاكمة أي شخص مدني في قضية جزائية لا يكون جميع قضاتها مدنيين، ويستثنى من ذلك جرائم الخيانة والتجسس والإرهاب والجرائم المخدرات وتزيف العملة.

المطلب الرابع :- أثر التعديلات الدستورية على تطوير الحياة السياسية واستحداث مؤسسات سياسية جديدة:-

لقد أثرت التعديلات الدستورية التي طرأت على الدستور الأردني لسنة 1952م وتعديلاته في مرحلة الربيع العربي بشكل مباشر على تطوير وتنمية الحياة السياسية؛ من خلال استحداث مؤسسات سياسية جديدة في النظام السياسي ذات وظائف سياسية جديدة، ساهمت في تعزيز وتطوير وتنمية الحياة السياسية في الأردن، ويمكن ملاحظة هذه المؤسسات السياسية، كما يلي :-

أولاً:- إنشاء المحكمة الدستورية :-

نصت التعديلات الدستورية على تأسيس المحكمة الدستورية للرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة، وتفسير نصوص الدستور، مما يؤكد على مبدأ سمو الدستور فلا يوجد أي قانون أو نظام أعلى من الدستور أو مساوٍ له؛ وبالتالي فإنه لا يجوز مخالفة أحكام الدستور، وعدم وضع أي قانون أو نظام مخالف لأحكام الدستور، ومن هنا جاء النص على تأسيس المحكمة الدستورية للرقابة على دستورية القوانين والأنظمة النافذة، وتفسير

نصوص الدستور، والتأكيد على ضرورة وجوب الموازنة بين التشريعات و التعديلات الدستورية بمدى لا تتجاوز ثلاثة أعوام، وكذلك اعتبار المحكمة دستورية هيئة قضائية مستقلة قائمة بذاتها، يعين أعضائها الملك.

وقد صدر قانون المحكمة الدستورية رقم (15) لسنة 2012م<sup>(1)</sup>، كما تم تعيين رئيس وأعضاء المحكمة الدستورية بتاريخ 2012/10/6م على النحو التالي<sup>(2)</sup>:- (معالي السيد طاهر حكمت: رئيساً، معالي السيد مروان دودين، معالي السيد فهد أبو العثم النصور، معالي السيد أحمد طبيشات، معالي الدكتور كامل السعيد، عطوفة السيد فؤاد سويدان، عطوفة السيد يوسف الحمود، عطوفة الدكتور عبد القادر الطورة، عطوفة الدكتور محمد سليم الغزوي)<sup>(3)</sup>. كما تم تعيين كل من : (عطوفة الدكتور منصور عبد الكريم الحديدي، عطوفة الدكتور خلف نهار الرقاد، عطوفة الدكتور نعمان أحمد الخطيب): أعضاء في المحكمة الدستورية اعتباراً من تاريخ 2014/10/6م<sup>(4)</sup>. وفي تاريخ 2016/6/15م تم تعيين معالي السيد محمد أحمد الذويب عضواً في المحكمة الدستورية اعتباراً من تاريخ 2016/6/16م<sup>(5)</sup>. كما تم تعيين كل من : (معالي السيد محمد علي العلاونة، عطوفة السيد محمد المبيضين، عطوفة السيد قاسم المومني، عطوفة الدكتور جورج حزبون، عطوفة السيد فايز جريس حمارنة): أعضاء في المحكمة الدستورية اعتباراً من تاريخ 2016/10/20م<sup>(6)</sup>.

وقد باشرت المحكمة الدستورية أعمالها، ليدخل الأردن بذلك مرحلة دستورية جديدة في الحياة السياسية.

ثانياً :- إنشاء الهيئة المستقلة للانتخاب :-

نصت التعديلات الدستورية على إنشاء هيئة مستقلة للانتخاب تشرف على العملية الانتخابية النيابية والبلدية وأي انتخابات عامة وفقاً لأحكام القانون، مما يؤكد على تعزيز الثقة بنزاهة وشفافية الانتخابات النيابية من خلال النص على إنشاء هيئة مستقلة للانتخاب تشرف على العملية الانتخابية النيابية وتديرها في كل مراحلها، كما تدير البلدية وأي انتخابات عامة وفقاً لأحكام القانون، ولمجلس الوزراء تكليف الهيئة المستقلة بإدارة أي انتخابات أخرى أو الإشراف عليها بناء على طلب الجهة المخولة قانوناً بإجراء تلك الانتخابات، بعد أن كانت الحكومة هي التي تديرها. ثم صدر قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة 2012م<sup>(7)</sup>، ثم صدر قانون معدل لقانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (46) لسنة 2015م<sup>(8)</sup>. ثم صدر قانون معدل لقانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (18) لسنة 2016م<sup>(9)</sup>.

(1) الجريدة الرسمية، رقم العدد (5161)، تاريخ 2012/6/7م .

(2) الجريدة الرسمية، رقم العدد (5183)، تاريخ 2012/10/16م .

(3) الجريدة الرسمية، رقم العدد (5183)، تاريخ 2012/10/16م .

(4) جريدة الدستور الأردنية، رقم العدد (16959)، يوم الأربعاء الموافق 2014/10/1م، ص 6 .

(5) الجريدة الرسمية، رقم العدد (5407)، تاريخ 2016/6/30م .

(6) الجريدة الرسمية، رقم العدد (5183)، تاريخ 2012/10/16م .

(7) الجريدة الرسمية، رقم العدد (5152)، تاريخ 2012/4/9م .

(8) الجريدة الرسمية، رقم العدد (5364)، تاريخ 2015/11/1م .

(9) الجريدة الرسمية رقم العدد (5400)، تاريخ 2016/6/5م .

وتم تعيين مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب الأول بتاريخ 2012/5/6م من الذوات المذكورة أسماؤهم تالياً : (معالي السيد عبد الإله الخطيب: رئيساً، معالي السيد رياض الشكعة، معالي السيد عاطف البطوش، معالي السيد محمد علي العلاونة، وعطوفة السيد عيد جويعد :أعضاء)<sup>(1)</sup>. كما تم تعيين مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب الثاني بتاريخ 2014/4/23م من الذوات المذكورة أسماؤهم تالياً : (معالي السيد رياض الشكعة : رئيساً، معالي السيدة أسى خضر، عطوفة الدكتور محمد المصالحه، سعادة السيدة سمر الحاج حسن، عطوفة الدكتور علي الهروط : أعضاء)<sup>(2)</sup>. وتم تعيين مجلس مفوضي الهيئة المستقلة للانتخاب الثالث بتاريخ 2016/4/6م من الذوات المذكورة أسماؤهم تالياً : (معالي الدكتور خالد الكلالدة : رئيساً، سعادة الدكتور نزيه عمارين، سعادة السيدة سمر الحاج حسن، سعادة الدكتور زهير أبو فارس، سعادة السيد نايف خليف الإبراهيم : أعضاء)<sup>(3)</sup>.

وقد أدارت الهيئة المستقلة للانتخاب الانتخابات النيابية لمجلس النواب السابع عشر لعام 2013م، والانتخابات النيابية لمجلس النواب الثامن عشر لعام 2016م؛ مما ساهم في تعزيز المصداقية في العملية الانتخابية، بعد أن كانت تدار من قبل الحكومة، كما أشرفت الهيئة المستقلة للانتخاب على الانتخابات البلدية لعام 2013م، حيث أن النص الدستوري وقتئذ لا يسمح لها بإدارة الانتخابات البلدية بل بالإشراف عليها فقط، إلا أنه تم تعديل هذا النص في التعديلات الدستورية لسنة 2014م، لتصبح وظيفة الهيئة المستقلة للانتخاب هي إدارة الانتخابات النيابية والبلدية وأي انتخابات عامة وفقاً لأحكام القانون، وإدارة أي انتخابات أخرى أو الإشراف عليها يكلفها بها مجلس الوزراء بناء على طلب الجهة المخولة قانوناً بإجراء تلك الانتخابات، وعلى الهيئة اتخاذ القرارات والإجراءات اللازمة لتمكينها من أداء مهامها بنزاهة وشفافية وحياد<sup>(4)</sup>. وقد أدارت الهيئة المستقلة للانتخاب الانتخابات البلدية واللامركزية لعام 2017م.

#### ثالثاً :- إنشاء المجلس القضائي :-

نصت التعديلات الدستورية على إنشاء مجلس قضائي يتولى جميع الشؤون المتعلقة بالقضاة النظاميين، ليصبح بذلك هناك استقلالية تامة للسلطة القضائية في الأردن، مما يعزز الفصل بين السلطات واستقلال السلطة القضائية.

وقد صدر قانون استقلال القضاء رقم (29) لسنة 2014م<sup>(5)</sup>، ثم صدر قانون معدل لقانون استقلال القضاء رقم (26) لسنة 2017م<sup>(6)</sup>. ويمثل المجلس القضائي الأردني بموجب قانون استقلال القضاء قمة هرم السلطة

(1) الجريدة الرسمية، رقم العدد (5158)، تاريخ 2012/5/16م .

(2) الجريدة الرسمية، رقم العدد (5283)، تاريخ 2014/4/30م .

(3) الجريدة الرسمية، رقم العدد (5392)، تاريخ 2016/4/17م .

(4) قانون الهيئة المستقلة للانتخاب رقم (11) لسنة 2012م وتعديله، المادة (4) .

(5) الجريدة الرسمية، رقم العدد (5308)، تاريخ 2014/10/16م .

(6) الجريدة الرسمية، رقم العدد (5475)، تاريخ 2017/8/13م .

القضائية في المملكة الأردنية الهاشمية، ويتألف المجلس القضائي الأردني من رئيس محكمة التمييز رئيساً وعدد من الأعضاء<sup>(1)</sup>.

وقد جاء في القانون، أن القضاء مستقل والقضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون، ويحظر على أي شخص أو سلطة المساس باستقلال القضاء والتدخل في شؤونه، ويكون لشؤون المجلس موازنة مستقلة تظهر كفصل مستقل باسم (المجلس القضائي) ضمن الموازنة العامة للدولة<sup>(2)</sup>. وقد جاء في القانون، أنه يتولى المجلس القضائي جميع الشؤون المتعلقة بالقضاة النظاميين بما في ذلك: النظر في شؤون القضاة وتعيينهم وترقيتهم وترقيتهم ونقلهم وانتدابهم وإعارتهم وإنهاء خدمتهم وفق أحكام هذا القانون، وإبداء الرأي في التشريعات التي تتعلق بالقضاء وتقديم الاقتراحات بشأنها، وإقرار التقرير السنوي حول أوضاع المحاكم وسير العمل فيها، والطلب من أي دائرة رسمية أو غيرها ما يراه من بيانات ووثائق لازمة<sup>(3)</sup>.

**الخاتمة: نتائج وتوصيات الدراسة :-**

وبعد هذا التحليل للتعديلات الدستورية التي طرأت على الدستور الأردني خلال مرحلة الربيع العربي، فقد توصل الباحث إلى النتائج التالية :-

- 1- أن ثورات الربيع العربي التي انتشرت في بعض الدول العربية، ساهمت بدفع النظام السياسي نحو إجراء الإصلاحات السياسية والتعديلات الدستورية.
- 2- أن الاحتجاجات الشعبية والحركات الاجتماعية التي شهدتها الأردن خلال فترة الربيع العربي، ساهمت بدفع النظام السياسي نحو إجراء الإصلاحات السياسية والتعديلات الدستورية.
- 3- أثبتت الدراسة أن ثورات الربيع العربي والاحتجاجات الشعبية في الأردن انعكست بشكل إيجابي على إجراء التعديلات الدستورية في الأردن.
- 4- أن التعديلات الدستورية التي طرأت على الدستور الأردني خلال فترة الربيع العربي، أثرت بشكل مباشر على عمل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية.
- 5- أن التعديلات الدستورية التي طرأت على الدستور الأردني خلال فترة الربيع العربي، ساهمت بتعزيز الفصل بين السلطات وإعادة التوازن بين السلطات وتعزيز استقلال القضاء.
- 6- أن التعديلات الدستورية التي طرأت على الدستور الأردني خلال فترة الربيع العربي، ساهمت بإيجاد مؤسسات سياسية جديدة في النظام السياسي الأردن ومنها المحكمة الدستورية والهيئة المستقلة للانتخاب والمجلس القضائي.

(1) قانون استقلال القضاء رقم (29) لسنة 2014م وتعديلاته، المادة (4).

(2) قانون استقلال القضاء رقم (29) لسنة 2014م وتعديلاته، المادة (3).

(3) قانون استقلال القضاء رقم (29) لسنة 2014م وتعديلاته، المادة (6).

7- أن التعديلات الدستورية التي طرأت على الدستور الأردني خلال فترة الربيع العربي، ومنها المحكمة الدستورية ساهمت بتعزيز مبدأ سمو الدستور.

#### التوصيات :-

بعد هذا التحليل، فإن الباحث يقترح التوصيات التالية :-

- 1- أن يتم تعديل الدستور بحيث يتم السماح للأفراد ومؤسسات المجتمع المدني كالأحزاب السياسية والنقابات وغيرها بحق الطعن المباشر بعدم دستورية القوانين والأنظمة أمام المحكمة الدستورية.
- 2- أن يتم تعديل الدستور بحيث يتم تمديد الدورة العادية لمجلس النواب إلى فترة ثمانية أشهر على الأقل؛ وذلك من أجل أن تقوم السلطة التشريعية بعملها بشكل متواصل.
- 3- أن يتم تعديل الدستور بحيث يتم إضافة وظيفة ترخيص الأحزاب السياسية إلى الهيئة المستقلة للانتخاب، ليصبح اسمها الهيئة المستقلة للانتخاب والأحزاب السياسية؛ مما يساهم بتعزيز عملية الإصلاح السياسي والدستوري.
- 4- أن يتم تعديل الدستور بحيث يتم النص على ضرورة مشاركة الأحزاب السياسية ذات الأغلبية في البرلمان في تشكيل الحكومة وتقديم مرشحها للمناصب الوزارية.
- 5- العمل على تضمين التعديلات الدستورية في المناهج الدراسية في المدارس و الجامعات؛ من أجل إلمام الطالب بالتطور الدستوري في الأردن.

## المصالحة الوطنية في ليبيا: التحديات وآفاق المستقبل

د. محمد عبدالحفيظ الشيخ؛ أستاذ محاضر، جامعة الجفرة - ليبيا

### الملخص

تسلط هذه الدراسة الضوء على التحديات التي تواجه عملية المصالحة الوطنية في ليبيا. وترى أن الإشكالية الأساسية وراء تعثر مسار المصالحة ترجع ربما إلى غياب تطبيق العدالة الانتقالية التي لم يتم تنفيذ أي من استحقاقاتها. بينما ترتبط تحديات كثيرة بما ترتب على حكم القذافي، والظروف والأوضاع التي نجمت عن الإطاحة به، وما ولدته من استقطاب حاد وشرخ اجتماعي واضح. زاد الأمر سوءاً أن هناك أطراف عربية وإقليمية لازالت تعبت بالمشهد الليبي وتمارس دور تعطيبي لمسار المصالحة من خلال محاولة طي صفحة اتفاق الصخيرات وفرض أمر واقع جديد في ليبيا. وهو ما يدعو كل الأطراف الليبية المتنازعة إلى التفكير الجاد وبعبارات أكثر التزاماً بوضع خارطة طريق مبنية على أسس علمية واضحة وبرؤية سياسية بعيداً عن التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي الليبي، كأن يركز الليبيون على بناء منظومة أمنية على أسس وطنية تكون مهمتها حماية العملية السياسية والسير قدماً في المطالب الإصلاحية السياسية والاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: المصالحة الوطنية، العدالة الانتقالية، التحديات، الآفاق، ليبيا.

### مقدمة

لم تكن ليبيا استثناء عن أحداث التغيير الثوري التي شهدتها المنطقة العربية، فقد كانت على موعد احتجاجات شعبية حينما بدأت في السابع عشر من شباط/ فبراير 2011، للمطالبة بالحرية والديمقراطية وحقوق الإنسان. وبدلاً من أن يتفهم ويستجيب نظام القذافي لمطالب المتظاهرين واجه تلك الاحتجاجات السلمية بالعنف والاستخدام المفرط للقوة، سرعان ما تصاعدت إلى انتفاضة مسلحة بين النظام والثوار، وأدى ذلك إلى وقوع انتهاكات جسيمة وخطيرة لحقوق الإنسان، ولم يكن من اليسر اقتلاع أركان نظام القذافي دون تدخل أمني سريعاً تحت مسمى إنساني، وأصدر مجلس الأمن القرار 1973، استند فيه إلى مبدأ "مسؤولية الحماية"، بموجبه فرضت منطقة حظر للطيران عبر ليبيا مما فتح المجال أمام طائرات حلف شمال الأطلسي في القضاء على مقدرات النظام العسكرية ووسائل مقاومته.

وبقدر ما ساعد التدخل الخارجي على التخلص من نظام القذافي، فلقد فتح الباب على مصراعيه لإثارة نزاعات وصراعات قديمة من جديد، وذلك من خلال تأجيج الصراع وإعاقة العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية، الأمر

الذي رسّخ الانقسام، وأوجد واقعاً جديداً على الأرض. وهو ما سيجعل المصالحة الاجتماعية أكثر صعوبة، رغم أهميتها وضرورتها لإعادة الإعمار وإرساء الديمقراطية وبناء المجتمع والدولة في نهاية المطاف.

لقد تبين حتى الآن أن ليبيا تواجه تحديات كثيرة تتصل بتاريخها ومكوناتها الاقتصادية والاجتماعية، بينما ترتبط أخرى بما ترتب على حكم القذافي، والظروف والأوضاع التي نجمت عن الإطاحة به، وما ولدته من استقطاب حاد وشرخ اجتماعي واضح. لا شك في أن ليبيا تحتاج إلى قطع شوط طويل حتى تتمكن من معالجة العواقب والآثار المترتبة على مساوئ حكم القذافي. ذلك أن تركته لم تقتصر على انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم الحرب، أو إهدار الأصول الطبيعية والمالية الوطنية فحسب، وإنما طالت المنظومة القيمية الحاكمة في المجتمع الليبي.

لذلك، يصعب الحديث عن مصالحة وطنية، وهناك تركة كبيرة من الأحقاد والمظالم التي تنخر في المجتمع الليبي وفي وحدة صفه وثوابته الوطنية، وتجاوز مثل هذه التحديات يتطلب مواجهة الماضي وتيسير المصالحة بالاستناد إلى مبادئ العدالة الانتقالية كمتغير مهم في مسار تحقيق المصالحة الوطنية.

إن من شأن مصالحة وطنية حقيقية وعميقة أن تكون هناك توافقات وطنية على بناء مؤسسات سياسية وأمنية فاعلة، تغيب وتنصهر فيها الأبعاد القبلية والمناطقية التي تقف حائلاً أمام تحقيق المصالحة الوطنية الشاملة في ليبيا.

وفي هذا السياق تبرز أمامنا عدة تساؤلات، ما هي التحديات التي تواجه المصالحة الوطنية في ليبيا وأفاق المستقبل الذي تتجه نحوه الدولة؟ وما هي الحلول المقترحة التي يمكن إتباعها حتى تقود البلد إلى الاستقرار والأمن الاجتماعي؟ تكمن أهمية هذه الدراسة في أنها تتناول التحديات المرتبطة بالمصالحة الوطنية، في إطار عملية التحول من النظم الشمولية التسلطية إلى نظم ديمقراطية والمخاطر أو التهديدات الكامنة خصوصاً عندما تنطلق عمليات الانتقال عقب ثورة حققت القطيعة الكاملة والمفاجئة مع النظام السابق ومن خلال ثورة مسلحة سقط فيها الكثير من الضحايا، وفي ظل ما تشهده ليبيا اليوم من حالة انفلات أمني، وغياب واضح لمظاهر سلطة فاعلة، وهو ما يجعل الطريق نحو المصالحة مليئاً بما هو أكثر من العقبات والتحديات.

#### أولاً: تشخيص أزمة المصالحة

عند الحديث عن المصالحة الوطنية في ليبيا تحت عنوان "التحديات وأفاق المستقبل" يقتضي الأمر أن نبحث في الأسباب التي أدت إلى الانقسام الليبي الراهن، وتشخيص الواقع الذي اقتضى الحديث عنه. يبدو أن هناك قصور في تشخيص المشكلة يحول دون وضع الحلول الناجعة، فعدم معالجة جذور الانقسام أفضى إلى إخفاق المحاولات المتعددة لرأب الصدع وتعثر المصالحة.

فشلت معظم محاولات رأب الصدع وإنهاء الانقسام الليبي، كما تعثر تطبيق الاتفاقيات الموقعة بين طرفي الانقسام، (مجلس النواب طبرق، والمجلس الرئاسي وحكومة الوفاق طرابلس)، ابتداءً من اتفاق "غدامس 1" وانتهاءً باتفاق الصخيرات المغربية عام 2015، وما زالت روزنامة المصالحة مفتوحة ومستمرة وتنتقل من دولة إلى أخرى. ويبقى الجدول مستمراً حول أنجع الطرق لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة بين أطراف اللعبة السياسية الليبية.

ساهم فوز حزب التحالف الوطني الذي يرأسه محمود جبريل في انتخابات صيف 2014، وعدم قبول بعض الأطراف الأخرى التسليم بنتائجها، في توافر أسباباً بنيوية عميقة للتنافر والتشردم، ومن ثم المزيد من الانقسام بين الليبيين. هذا الانقسام بدأ سياسياً وأيديولوجياً، لكن سرعان ما تحول إلى انقسام مادي جغرافي، ويلاحظ أن الخلافات والانقسامات في صفوف القوى والأحزاب السياسية الليبية لم تكن بين معسكر الإسلاميين بأطيافهم المختلفة من ناحية، ومعسكر القوى والأحزاب الموصوفة بالليبرالية من ناحية أخرى، بل كانت هناك أيضاً خلافات وانقسامات داخل كل معسكر. وقد ترتب على كل ذلك وجود هوة سياسية عميقة مازالت تشكل مصدراً للتنافر الحاد نشأت عنه ثنائيات ذات دلالة على تشظي وتبعثر حال الليبيين، وهو ما جسده تسيير البلاد بجهازين تشريعيين وتنفيذيين متنافسين، برلمان وحكومة مستقلة في الشرق الليبي يرأسها عبدالله الثني وتدعمها قوات المشير خليفة حفتر، يقابلها حكومة الوفاق الوطني في طرابلس الغرب يقودها رئيس المجلس الرئاسي المنتخب عن اتفاق الصخيرات فائز السراج، وتدعمها تشكيلات عسكرية مختلفة. وتداخلت في نطاقهما ليس السياسة والأيديولوجية فقط، وإنما أيضاً المصالح والأجندات السياسية والأمنية والاقتصادية المحلية والخارجية في إطار التجاذب الكبير. وهكذا بدلاً من أن يمثل هذا الاتفاق السياسي بداية مرحلة جديدة من التوافق الوطني أصبح يمثل بذاته نقطة خلاف أضافت المزيد من الانقسام والتعقيد على الموقف الليبي<sup>1</sup>.

ويمكن تشخيص أسباب الفشل في التوافق الوطني الليبي إلى وجود عدة عوامل مهمة ومؤثرة بشكل عكسي. أولاً: عدم وجود سيادة حقيقية للدولة الليبية تمكّنها من الإفلات من سيطرة بعض القوى الخارجية الإقليمية والدولية، والتحرر من تأثيرها، لذلك، يصعب الحديث عن حكومة ليبية حرة الإرادة ضمن معطيات الوضع الحالي بسبب تبعية بعض الأطراف السياسية للخارج، وهو ما يجعل المصالحة بعيدة عن التحقق من هذه الزاوية. وثانياً: ساهمت الخلافات السياسية والأيديولوجية بين القوى والأحزاب السياسية الليبية وتباين المصالح المختلفة، حول العديد من القضايا ذات العلاقة بالشأن الليبي العام في إحداث مزيد من الانقسام والتشظي في صفوف الليبيين. هذا التناقض الحاد في الرؤى والأهداف بين طرفي الانقسام الليبي جعل من الصعوبة بمكان إيجاد صيغة للتوافق بينهما نتيجة لتغليب المصالح الحزبية الضيقة على المصلحة الوطنية العليا. ثالثاً: غياب الثقة المتبادلة بين الطرفين، وهو ما يدفع كل طرف إلى تجنب تقديم تنازلات تفضي إلى مصالحة وطنية شاملة<sup>2</sup>.

كل هذه العوامل تعيق التفكير ببعض الحلول التي ربما لا يكون ممكناً تحقيقها في الوقت الحالي، لكن ذلك لا يمنع أخذها في الحسبان في حال تغيرت الظروف المحيطة على مجمل القضية الليبية.

إن مبادرات إنهاء الانقسام بصيغها المختلفة هي صيغ لإعادة إنتاجه تقوم على تقاسم السيطرة والنفوذ بين الأطراف الليبية المتنازعة، ما يحد من قدرتها على إنهائه، ولكي تتحقق المصالحة لم يعد ضرورياً إنتاج مزيداً من المبادرات، فهناك مبادرات كثيرة يمكن البناء عليها رغم أنه ينقصها الكثير، لكن الأمر لا يتعلق بالمبادرات بل بغياب الإرادة السياسية الحقيقية لدى الطرفين في إنهاء الانقسام بعد أن طوّروا قدرة على التعايش معه.

<sup>1</sup> محمد عبدالحفيظ الشيخ، دور المتغير الداخلي في تفادي الانخراط في الأزمة الليبية، مجلة شؤون عربية، العدد 166، القاهرة، صيف 2016، ص 61.

<sup>2</sup> يوسف محمد الصواني، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013)، ص 178-179.

تأسيساً على هذا التشخيص للواقع، يتضح أن أكبر أزمة بنيوية تعانها الدولة الليبية تتمثل في أزمة غياب الكفاءات التي تشكل أعمدة الدولة، وقد تأكد ذلك من خلال الممارسات خلال الفترة التي تلت الثورة، حيث فشلت القيادات السياسية في معالجة ما واجهها من مشكلات أثناء عملية التحول من الثورة إلى بناء الدولة.

### ثانياً: تحديات المصالحة الوطنية في ليبيا

نقصد بالتحديات هنا المعوقات التي تعيق تحقيق عملية المصالحة في ليبيا نجمل أبرزها في التالي:

#### 1- تحديات سياسية وأمنية

أكدت التحولات والتطورات التي شهدتها ليبيا خلال مرحلة ما بعد سقوط نظام القذافي، أنها تعاني من أزمات حادة ومتراصة، وهو ما جعل المرحلة الانتقالية التي تمر بها تتسم بدرجة عالية من الصعوبة والتعقيد. وتتجلى أبرز الأزمات في استمرار حالة الانفلات الأمني غير المسبوقة مع تصاعد أعمال الإرهاب، وتفاقم حدة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية بسبب تدهور مستوى السياسات العامة، فقد بات واضحاً أن كيان الدولة أصبح مهدداً بفعل تفاقم حدة الانقسامات والصراعات القبلية والجهوية والعرقية.

وتأتي الأزمات السابقة في سياق أزمة بنيوية تتعلق بالفاعلين السياسيين. وهي تتمثل بغياب أو ضعف القدرة على بناء توافق وطني حقيق بشأن أولويات المرحلة الانتقالية واستحقاقاتها. وهي ما تجسده في حقيقة الأمر الأزمة العميقة التي تعانها النخب السياسية بمختلف مشاربها وتوجهاتها.

حتى كتابة هذه السطور، لم يظهر ما يشير إلى نجاح المؤسسات الانتقالية في إنجاز أية خطوة حاسمة في هذا الشأن، بل إن هناك مؤشرات على استمرار تدهور الوضع الأمني، وتأخر بناء الجيش الوطني والمؤسسات الأمنية، لاسيما في ظل الخلافات والانقسامات شبه المستمرة بين مجلس النواب والمجلس الرئاسي، وداخل كل منهما، الأمر الذي أصابهما بنوع من الشلل. كما لا توجد مؤسسات دولة قادرة على القيام بوظائفها، فالجيش والشرطة وغيرهما من المؤسسات تعرضت لضغوط شديدة أدت إلى ضعفها وانهيار بعض قدراتها بعد إطاحة نظام القذافي. لذلك لم تعد الدولة تحتكر حق استخدام القوة، وبخاصة في ظل انتشار السلاح والمليشيات على نطاق واسع. في الواقع، ظلت الساحة السياسية والأمنية خاضعة لهيمنة قوى سياسية وعسكرية، وهو ما يمثل خطراً حقيقياً على مسار المصالحة.

ومن هنا ظهر في قلب المشهد السياسي والأمني عدد كبير من مجالس الثوار والكتائب والمليشيات المسلحة، فضلاً عن المجالس القبلية ذات النفوذ الواسع في مناطقها، والجماعات المسلحة الموالية للنظام السابق، وعصابات الجريمة المنظمة. فالليبيون كانوا بحاجة إلى دولة المؤسسات الديمقراطية الحديثة والمجتمع المدني، كما هم بحاجة أكبر إلى هامش كافٍ من الوقت لنجاحها وليسوا بحاجة إلى دولة المليشيات التي تصنع وتفرض بعيداً عن الأجندة الوطنية.

وتشير التقديرات إلى تضاعف تعداد المليشيات الذي ناهز 1700 مليشية مسلحة، وبعدها كان الهدف من بقاء بعض المليشيات حفظ الأمن، تحولت إلى مُهدّد مستمر له. فمليشيات السابع عشر من فبراير المتطرفة، هي من

تقوم بعمليات الخطف والتعذيب والقتل، وتحاصر الدوائر الحكومية وتغلقها، كما تغلق مختلف المؤسسات والمواقع المهمة والحيوية كحقول النفط والغاز، وهي كذلك من تقف ضد إعادة بناء الجيش والشرطة<sup>1</sup>.

إن الأوضاع الأمنية المتردية في ليبيا خلال السنوات الأخيرة، وتزايد نفوذ الجماعات الإرهابية ولاسيما تنظيم الدولة الإسلامية في ليبيا "داعش" يستلزم الحاجة لرص الصفوف ونبذ الخلافات السياسية والاجتماعية بين الأطراف الليبية المتنازعة.

وفي ضوء ما سبق، يمكن القول: إن الخلافات والانقسامات السياسية في ليبيا هي في المقام الأول انعكاس لانقسامات أيديولوجية وجهوية وقبلية وعرقية، تصاعدت بدرجة كبيرة في مرحلة ما بعد القذافي، وذلك لسد الفراغ الذي نجم عن انهيار القبضة الأمنية والتسلطية للنظام. وقد أصبحت النخب المتنافسة والمتصارعة على الساحة الليبية تعلي مصالح قبائلها ومناطقها وأحزابها على حساب المصالح الوطنية التي غابت أو تكاد تغيب. ولا يمكن فهم هذا الواقع المأساوي إلا في إطار سياسات "اللا دولة" التي انتهجها نظام القذافي لأكثر من أربعة عقود.

هنا تبرز أهمية وحيوية التوصل إلى حد أدنى من الإجماع الوطني وترسيخه بما يتضمنه التوافق على خارطة طريق مقبولة، وهو ما يقتضي الاحتكام إلى قواعد مختلفة تستند إلى عقد اجتماعي - سياسي ينبثق منه توافق وطني على أساسيات المسألة الوطنية وخطوطها العريضة، ولتحقيق هذا العقد لابد من ولوج كل الأطراف في مصالحة حقيقية مع الذات أولاً وقبل كل شيء، لتطهيرها من نزعات الإقصاء فكرياً وممارسة، ضد الآخرين.

## 2- تحديات مرتبطة بتطبيق العدالة الانتقالية

في إطار التحديات المرتبطة بتحقيق المصالحة الوطنية تحضر مسألة العدالة الانتقالية كمتغير ذي أهمية كبيرة كونه شديد الصلة باقتراب المصالحة الوطنية، وهنا تبرز مجموعة من التحديات في إطار العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في ليبيا، التي لم يتم تنفيذ أي من استحقاقاتها، بالرغم إقرار المؤتمر الوطني قانون العدالة الانتقالية في أيلول/سبتمبر 2013.

إن تطبيق العدالة الانتقالية يتطلب توافر الحد الأدنى من الاستقرار السياسي والأمني، وهما شرطان لا يتوفران بعد في ليبيا، إذ لا يمكن سير عجلة العدالة الانتقالية في ظل عدم الاستقرار السياسي والفوضى الأمنية وعدم الاتفاق على شكل المنظومة الإدارية التي ستساهم في سير المنظومة العدالة الانتقالية للوصول إلى أهدافها. أي أن الإشكالية الأساسية في تطبيق العدالة الانتقالية تكمن في تعثر الانتقال الديمقراطي.

ولعل أهم وأخطر ما يواجه ليبيا يكمن في كيفية التعامل مع انتهاكات الماضي التي تشمل القساوة الممنهجة طيلة 42 عاماً من الدكتاتورية، وأعمال القمع الوحشية التي قام بها نظام القذافي إبان الثورة، ومرحلة الصراع التي شهدت تجاوزات من كلا الطرفين. وتشمل الانتهاكات التي عُرف بها النظام السابق، الاضطهاد السياسي من خلال تجريم الاختلاف في الرأي والمعارضة، والإعدامات والاختفاءات القسرية والتعذيب، والمحاكمة الصورية أمام المحاكم السياسية، وتأجيج الانقسامات العرقية والقبلية. فمعالجة جرائم الماضي والجرائم التي ارتكبت خلال

<sup>1</sup> "ربيع ليبيا": لا شيء تغير سوى الوجوه والأسماء فقط، التقرير العربي السابع للتنمية الثقافية، العرب بين مآسي الحاضر وأحلام التغيير، أربع سنوات من "الربيع العربي"، (بيروت، مؤسسة الفكر العربي، 2014)، ط1، ص64-65.

الثورة مسألة تزداد تعقيداً بسبب تورط أفراد من كتائب الثورة بتعذيب المحتجزين والهجمات الانتقامية ضد جماعات تعتبر مؤيدة للنظام السابق. فينبغي للعدالة الانتقالية أن تواجه مثل هذه الانتهاكات كذلك<sup>1</sup>.

غير أن مستقبل البلاد يتأثر أكثر بما نجم عن الانتهاكات والتجاوزات الخطيرة لحقوق الإنسان التي جعلت مناطق تعيش حالة عداة مستمر مع مناطق أخرى، خصوصاً بين مصراته وتاورغاء، بما يجعل مسألة المصالحة الوطنية وبناء الدولة الجديدة تواجه تحديات هائلة أثبتت، حتى الآن، أنها عصبية على أية معالجة. قبل إحقاق الحق وتقديم الجناة إلى العدالة لينالوا جزاءهم. لا جدال في أن الأمر يقتضي حكمة متناهية وصبراً، مثلما يقتضي قدرة على التمييز بين المجرم والمتهم والبريء، وهو ما لن يتحقق حتى يمكن للمصالحة الوطنية أن تثبت نجاحاً في مناطق، وبشأن قضايا أخرى، وفي مساحات تتسع باستمرار لتتغزز. وحتى يمكن لنظام العدالة الانتقالية أن يقوم بدوره المهم في معالجة هذه المسائل والتحديات<sup>2</sup>.

لقد كشفت التجربة الليبية ما بعد سقوط نظام القذافي، عن ضعف التعاطي مع مفهوم العدالة الانتقالية والتركيز على المصالحة الوطنية بدون تحديد لشروط المصالحة وآليات تطبيقها والقواعد التي تستند إليها، مما أدى إلى عرقلة عملية إعادة بناء الدولة الوطنية والانتقال السلس للديمقراطية، وتجلي ذلك في الانقسامات والمحاصصة والتوافقات، إضافة إلى ضعف الوعي بالعدالة وضعف ثقافة التسامح والاعتذار مما عزز الانقسامات الاجتماعية وخلق معوقات للتعايش، تشتت تأثيراتها بدوافع سياسية، مثلما هو الحال اليوم. أبرز الأمثلة على ذلك هو الانقسام الحاصل بشأن التعامل مع كل ما قام به القذافي خلال 42 عاماً من الاستبداد، حيث نجد تمثيلات ثقافة المنتصر والمهزوم واتساع دائرة الاتهامات، هنا تكمن الأبعاد السلبية الخطيرة لتقسيم البلاد إلى مدن ومناطق وقبائل منتصرة، وأخرى مهزومة، مما يسبب شرخاً اجتماعياً<sup>3</sup>.

في حين يحتاج البلد اليوم بتجربته الجديدة إلى إشاعة ثقافة التسامح التي تعني القبول بالتعددية والاحترام والتنوع الثقافي ولأشكال التعبير عن الصفات الإنسانية. ولهذا فإن التسامح يفترض المعرفة بالآخر والانفتاح عليه والاتصال به والحرية في التعامل والتعايش معه.

لم نجد مثل هذا في واقعنا اليوم حيث حلت المناكفة السياسية والمكابرة والاستعلاء وتزايد الشحن العاطفي والنزعات القبلية والمناطقية وإذكاء التوتر إعلامياً، مما زاد من قلق الأقليات بأنواعها المختلفة. ومن ثم لا نظن أنه سيحصل توافق لبني بلا مصالحة مجتمعية حقيقية عبر تحقيق ما يسمى بالعدالة الانتقالية. بالاستناد إلى مبادئ شيكاغو ما بعد النزاعات، وهي تتلخص في سبعة مبادئ محاكمة المرتكبين للجرائم، واحترام الحق في معرفة الحقيقة، والاعتراف بالوضع الخاص للضحايا، واعتماد سياسة التنحية (العزل)، ودعم المبادرات الرسمية

<sup>1</sup> زردومي علاء الدين، مسارات العدالة الانتقالية في ليبيا: دراسة في الآليات والتحديات، مجلة جيل العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجزائر، مركز جيل البحث العلمي، العام الثالث، العدد 16، شباط/فبراير 2016، ص 190.

<sup>2</sup> علي محمد الصلاحي، العدالة والمصالحة الوطنية، ضرورة دينية وإنسانية، القاهرة، دار ابن خلدون، 2012، ص 5-23.

<sup>3</sup> الصواني، ليبيا: الثورة وتحديات بناء الدولة، ص 208.

والمبادرات الشعبية لتخليد ذكرى الضحايا، ودعم الإجراءات والوسائل التقليدية والأهلية والدينية في التعاطي مع الانتهاكات السابقة، والمشاركة بالإصلاح المؤسسي لدعم سيادة القانون والحقوق الأساسية والحكم الرشيد<sup>1</sup>.

### 3- تحدي العامل الخارجي

لا شك أن للعامل الخارجي أثراً كبيراً في ما تمر به ليبيا في الوقت الحالي من عدم الاستقرار وغياب الأمن وحضور العنف بأبشع صوره، ليزيد من الانقسام والتشظي وصعوبة تحقيق المصالحة الوطنية بين أطراف اللعبة السياسية الليبية.

منذ انطلاق الثورة الليبية في عام 2011، والآلة الإعلامية لبعض الدول العربية وتحديداً الخليجية تنفت سموم حقدتها، وتمارس تضليلاً وتشويهاً لكل قوى الثورة والداعمين لها، ولم تتردد هذه الدول في التحالف لمحاصرة قوى التغيير في ليبيا، أملاً منها في ترجيح كفة طرف على حساب طرف آخر سعياً لتحقيق أجنداتها في إطار التجاذب الكبير. ورغبة منها في السيطرة على الحركات المتشددة، وحرصها على كبح نفوذ جماعة الإخوان المسلمين في ليبيا، ناهيك عن سعي هذه الأطراف الجامحة إلى تبديد المخاوف الثورية على تخومها، وحشر الربيع العربي في زاوية ضيقة. وفوق هذا، فقد عازمت هذا الدول وبقوة على التدخل في شؤون ليبيا الداخلية بعد أن تخلصت من النظام الاستبدادي، بتدبير مخابراتي مع بعض النظم الغربية وتحديداً الولايات المتحدة، لتخريب المكتسب الثوري وتشويه صورته. لم تكتفِ بعض الدول الخليجية، بالمقاربات الإعلامية والمالية فحسب لمواجهة التغيير الثوري في ليبيا، بل ذهبت أبعد من ذلك بتقديم الدعم والعتاد العسكري في الصراع القائم بين قوى سياسية وعسكرية ليبية لصالح طرف دون آخر، مؤدية إلى مزيد من الاضطرابات العنيفة والفوضى السياسية والأمنية<sup>2</sup>.

هناك محور عربي إقليمي، "قطر والسودان وتركيا" وُجّهت إليه اتهامات مباشرة من قبل حكومة عبدالله الثني بدعم مليشيا "فجر ليبيا" بالأسلحة. ومنذ انطلاق ثورة 17 شباط/فبراير، لعبت قطر دوراً كبيراً في تمويل الثوار ومساندتهم ضد القذافي، ودعم المجلس الوطني الانتقالي، عبر الاعتراف المبكر به، لكن سرعان ما قامت بتعديل موقفها من خلال دعم شبكة من الثوار الإسلاميين والجماعات الإسلامية المتشددة، وتزويدها بالمال والسلاح. لكن في المقابل أيضاً رصدت تقارير عدة الدعم المالي واللوجستي الذي قدمته كل من دولة الإمارات العربية ومصر إلى الجيش الليبي بقيادة المشير خليفة حفتر، وأكثر من ذلك، فقد ذهب الدعم حد مشاركة طائرات إماراتية في قصف مواقع للقوات المناوئة لحكومة طبرق في العاصمة طرابلس في آب/أغسطس 2014<sup>3</sup>.

وبالقدر الذي كان فيه التدخل الأجنبي في ليبيا حاسماً في الانتصار على النظام، فإنه أحدث أيضاً تغييرات خطيرة انعكست أثارها على البلاد والمجتمع في فترة ما بعد سقوط النظام والسعي إلى إقامة النظام السياسي الجديد. لقد أدى التدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي مدعوماً بالمال والسلاح من بعض بلدان الخليج - قطر والإمارات في

<sup>1</sup> عبد الحسين شعبان، العدالة الانتقالية: مقاربات عربية للتجربة الدولية،، مجلة المستقبل العربي، العدد 413، تموز/يوليو 2013، ص 104.

<sup>2</sup> محمد عبدالحفيظ الشيخ، ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح: التحديات والأفاق، مجلة دراسات شرق أوسطية، السنة 19، العدد 71، ربيع 2015، ص 19-20.

<sup>3</sup> المرجع نفسه، ص 20-21.

المقام الأول - إلى تعميق الاعتبارات والاختلافات القبلية والجهوية وتوظيفها بشكل سلمي من ناحية، وتحويل ليبيا إلى منطقة لممارسة النفوذ الأجنبي من ناحية ثانية. وهذا بدوره فتح الباب على مصراعيه لنمو وانتشار جماعات العنف والسلاح التي ساهمت في تلغيم الساحة الأمنية الليبية، حيث وجدت فيها التنظيمات المتطرفة بيئة مناسبة ومرتباً خصباً لممارسة أنشطتها الإرهابية.

#### رابعاً: مواقف الأطراف الإقليمية والدولية

منذ حدوث الانقسام الليبي في صيف 2014، لم ينقطع الاهتمام به إقليمياً ودولياً، فقد أبدت العديد من الأطراف رغبتها في التوسط بين الأطراف الليبية المتصارعة من أجل التوصل إلى اتفاق ينهي الانقسام والتشردم. وأكدت تلك الأطراف أن الاستقرار لن يتحقق إلا من خلال حوار ومصالحة وطنية بين كل أطراف اللعبة السياسية الليبية، وعبروا عن استعدادهم لتقديم الدعم اللازم من أجل التوصل لحل سياسي يُنهي الأزمة في ليبيا.

من جانبها، أعلنت تونس في 20 أيلول/ سبتمبر 2017 عن بذل جهودها من أجل تقريب وجهات النظر بين الفرقاء الليبيين وتشجيعهم على الحوار والتفاهم لإيجاد تسوية سياسية شاملة في ليبيا. وخلال استقباله قائد الجيش الليبي المشير خليفة حفتر، أشار الرئيس التونسي الباجي قايد السبسي إلى أن ما يقع في ليبيا له تأثيرات مباشرة على الوضع في تونس، لهذا تسعى للتوسط لحل الأزمة والوقوف على مسافة واحدة بين جميع الأطراف. وأبرز السبسي حرص بلاده على عدم التدخل في الشأن الداخلي لليبيا ودعوتها المستمرة إلى ضمان وحدة ليبيا وأمنها واستقرارها. كما جدد تأكيده على ثوابت الموقف التونسي من الأزمة الليبية وتطرق إلى مرتكزات وأهداف المبادرة التي أطلقها تونس وانخرطت فيها الجزائر ومصر وحظيت بترحيب مختلف الأطراف الليبية وبدعم ومساندة من القوى الدولية وشدّد على أنّ حل الأزمة الليبية يبقى بيد الليبيين أنفسهم، موضحاً أن دور تونس ودول الجوار يقتصر على تسهيل الحوار وتشجيعه بين كافة مكونات الشعب الليبي وفي إطار من التعاون والتنسيق مع منظمة الأمم المتحدة لإنهاء الأزمة القائمة والبدء في ترتيبات العملية السياسية<sup>1</sup>.

بخصوص الجزائر فقد كانت تدفع باستمرار نحو الحلول السلمية والحوارات السياسية، ودعم المصالحة الوطنية بين الفرقاء الليبيين أنفسهم، من خلال تعزيز الحوار السياسي الوطني، والإبقاء على مسافة واحدة من كل الأطراف، ودعم دور الأمم المتحدة في إدارة الحوار الليبي الليبي ورفض التدخل الخارجي في الشأن الداخلي الليبي الذي تسبب في تجاذبات وتوترات، وأن المقاربة الجزائرية تعتمد على المصالحة والحوار بين الفرقاء الليبيين دون إقصاء من أجل تشكيل حكومة وفاق وطني تبسط سيطرتها على كامل التراب الليبي، وتعيد تأهيل الجيش والأمن، وهو ما سيعزز قوة الحكومة المركزية في مواجهة الإرهاب والجماعات المتشددة.

أعلنت الجزائر دعمها مبادرة السلم والمصالحة بين الأطراف السياسية الليبية بتاريخ 11 تموز/ يوليو 2015، في مدينة الصخبرات المغربية كونها متوافقة مع الموقف الجزائري نحو دول الجوار وإستراتيجية تسوية الأزمات الإقليمية وتثبيت الاستقرار الإقليمي، إضافة إلى لأنه متسق مع المسار العام للجهود الدولية بوساطة الأمم المتحدة

<sup>1</sup> المصالحة والحوار محور لقاء حفتر بالرئيس التونسي، أخبار ليبيا، 18 أيلول/ سبتمبر 2017.

<https://www.libyaakhbar.com/libya-news/433416.html>

الرامية إلى معالجة الأزمة بواسطة الحوار السياسي والتوافق المشترك بين الأطراف الرئيسية في النزاع الليبي الداخلي<sup>1</sup>.

ولعب المغرب دوراً رئيساً ومؤثراً في الوساطة السياسية بين مختلف الأطراف الليبية، لإيجاد مخرج للأزمة الليبية ودعت المجتمع الدولي إلى بذل المزيد من الجهود لدعم وتشجيع الحوار الوطني بهدف الوصول إلى توافقات سياسية، وخاصة فيما يتعلق ببناء المؤسسات ونزع السلاح، وتحقيق المصالحة الوطنية والعدالة الانتقالية. وكان المغرب قد احتضن اتفاق الصخيرات الذي تم التوقيع عليه في كانون الأول/ ديسمبر 2015، وتبقى المغرب قوة داعمة للاستقرار في ليبيا رغم تراجع دوره في الآونة الأخيرة<sup>2</sup>.

أما الدور المصري فقد برز بشكل واضح بعد التدخل العسكري المباشر في الصراع السياسي الليبي الداخلي، من خلال الدعم المباشر لعملية الكرامة التي أعلنها خليفة حفتر ضد الجماعات المناوئة له في أيار/مايو 2014، تحت مبررات مكافحة الإرهاب والتطرف، وكذا احتواء تمدد تنظيم داعش نحو أوروبا انطلاقاً من ليبيا، وكذلك الاتهامات المصرية المتكررة بدعم الجماعات الإرهابية الليبية للتطرف وعدم الاستقرار في مصر عن طريق تهريب الأسلحة. كما دعمت مصر برلمان طبرق والجيش الوطني الليبي الذي يقوده خليفة حفتر والدعوة إلى تسليحه ورفض الحوار مع الجماعات التي تصنّفها بالإرهابية من ضمنها جماعة الإخوان المسلمين.

غير أن مصر دعمت اتفاق الصخيرات ونادت بالحل السياسي في الأزمة الليبية واستقبلت القاهرة في كانون الثاني/يناير 2017 رئيس حكومة الوفاق الوطني والمجلس الرئاسي فايز السراج، وهو ما يمكن أن يؤشر إلى تحول في الموقف المصري من الأزمة الليبية باتجاه إجراء تعديلات على اتفاق الصخيرات، بما يضمن إشراك حفتر بشكل أو بآخر في السلطة<sup>3</sup>.

أما السودان فقد أبدى تأييده لحكومة الوفاق الوطني والقوات المتواجدة في المنطقة الغربية، إلا أن موقفها تراجع في الآونة الأخيرة لتلعب دور الوساطة بين الأطراف الليبية المتنازعة نتيجة الضغوطات المصرية. وتعد الإمارات لاعباً مؤثراً وفعالاً في ليبيا من خلال تقديم الدعم السياسي والعسكري لحكومة طبرق وقوات خليفة حفتر. في المقابل تدعم قطر حكومة الوفاق الوطني والمليشيات المسلحة المتواجدة في المنطقة الغربية<sup>4</sup>.

ويمكن تحديد مواقف الأطراف الدولية في موقف الولايات المتحدة ودول الاتحاد الأوروبي ذات الوزن الثقيل لاسيما إيطاليا وفرنسا وبريطانيا وألمانيا، فقد أجمعت هذه الدول على مجموعة من الأفكار التي تشكل المقاربة الدولية لحل الأزمة الليبية، ويأتي على رأسها محاربة الإرهاب والتطرف، واعتماد الحوار السياسي بين الأطراف الليبية كطريق وحيد لحل لإنهاء الأزمة الليبية وتحت رعاية الأمم المتحدة ورفض التدخل العسكري لدعم طرف

<sup>1</sup> عبدالرحمن أميني، مشاورات ليبية. جزائرية حول سبل تجسيد المصالحة الوطنية بوابة الوسط، 10 أيلول/سبتمبر 2017. <http://www.alwasat.ly/ar/news/libya/152340>

<sup>2</sup> الأزمة الليبية إلى أين؟ فريق الأزمات العربي، (عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط)، العدد الثالث عشر، آذار/مارس 2017، ص 14.

<sup>3</sup> زاوشي صورية، الأزمة الليبية والقوى الدولية، وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة، المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد 49-50، شتاء-ربيع 2016، ص 150-151.

<sup>4</sup> الشيخ، ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح، ص 21.

ضد طرف آخر، الذي من شأنه أن يطيل أمد الأزمة ويعمق النزاع الأهلي، ويخلق بيئة مناسبة ومرتباً خصباً لنمو وانتشار التنظيمات الإرهابية.

تركزت جهود الولايات المتحدة في فترة إدارة الرئيس أوباما على دعم جهود الأمم المتحدة من أجل إيجاد حل سياسي للأزمة الليبية، استناداً إلى اتفاق الصخيرات، وفي ذات السياق، حث الأطراف الإقليمية على عدم التدخل لدعم طرف ضد طرف آخر بالسلح والعتاد. وبخصوص الموقف الأمريكي في عهد ترامب فإنه مازال غير واضح المعالم. وإن كانت هناك مؤشرات تفيد بأن إدارة ترامب سوف تركز على أولوية محاربة الإرهاب والتنظيمات المتطرفة في ليبيا<sup>1</sup>.

تعدّ إيطاليا داعم رئيس للاستقرار في ليبيا، وضد ما تمثله قوات حفتر من فوضى يمكن أن تنتهي إليها الأزمة الليبية، فإيطاليا تعتبر ليبيا بحكم تاريخها الاستعماري والقرب الجغرافي والمصالح الاقتصادية منطقة ذات أهمية خاصة في مجالها الحيوي. أما الموقف الفرنسي فهو متناغم مع الموقف المصري والإماراتي من البداية، في دعم قوات خليفة حفتر. وأصبحت روسيا مؤخراً تلعب دوراً قريباً من الدور الفرنسي وتنسق بشكل واضح مع كل من مصر والإمارات.

ورحبت بريطانيا بالخطوة الإيجابية للرئيس السراج والمشير حفتر، وباستعدادهما على الانخراط في حوار بناء يهدف للخروج بحل سياسي للأزمة الليبية. ودعت الطرفين إلى اغتنام الفرصة لتمهيد الطريق أمام المصالحة والوحدة في ليبيا.

وقدم المبعوث الأممي إلى ليبيا غسان سلامة مبادرة جديدة لاقتراح تعديلات على اتفاق الصخيرات الذي أبرم عام 2015، من أجل البحث عن آلية لحلحلة الواقع السياسي في البلاد. وتسعى الأمم المتحدة لحشد الدعم الدولي من أجل إيجاد مسعى جديد لكسر الجمود السياسي في ليبيا، ووضع حد للاضطرابات التي شهدتها البلاد منذ عام 2011. وقد طُرحت المبادرة على الفرقاء الليبيين وكذلك على الأطراف الإقليمية القادرة على التأثير على بعض الأطراف الليبية من أجل إيجاد صيغ توافقية بين الليبيين للخروج من حالة الجمود التي أصابت العملية السياسية منذ سنوات<sup>2</sup>.

#### رابعاً: آفاق المستقبل

يبدو أن مسارات الحوار والمصالحة مازالت تعاني من التلكؤ في خطواتها، ومازالت بعض الأطراف السياسية الليبية منغلقة على نفسها، أو ليست منفتحة بشكل كامل على الأطراف الأخرى، إما لأسباب تتعلق باختلاف الرؤى، أو بسبب العناد السياسي فيما بينها. ومازالت روزنامة المصالحة مفتوحة ومستمرة وتنقل من دولة إلى أخرى. وليس ثمة ما يشير بأن فرص تجسير الهوة بين المواقف والبرامج المتناقضة متاحة، أو ما يوحي بأن الأطراف الليبية قد جنحت لتغليب المصلحة العليا على المصالح الخاصة. والأهم من ذلك كله هو أن النخب السياسية والتحالفات

<sup>1</sup> هاني خلاف، الخريف الليبي بين مسؤولية الأطراف الليبية، ومسؤولية الأطراف الدولية والعربية، مجلة شؤون عربية، العدد 170، القاهرة، خريف 2017، ص 40.

<sup>2</sup> شريف زيتوني، بدء الحوار الليبي بتونس وتتواصل جلساته حتى الاثنين القادم، بوابة أفريقيا الإخبارية، 27 أيلول/ سبتمبر 2017.

<http://www.africatnews.net/content/>

الاجتماعية معها تعلم أن ليس من مصلحتها إجراء مصالحة حقيقية طالما أن مؤسسات الحكم لا تنفصل عن آليات توزيع المناصب والامتيازات والعوائد المالية. ولذلك ظلت هذه النخب على رفضها القاطع لقبول مبدأ الشراكة في الحكم، حيث يرى كل طرف أن ما يحققه التفرد له بالحكم من منافع عبر تقاسم النفوذ والتأثير (أي الصراع) هو أعظم مما يتحقق له عبر التوافق والتفاهم مع الطرف الآخر، ما يفسر تشبث كل طرف بإستراتيجية التنافر مع الآخر لما يحققه له ذلك من مكاسب.

إن تحقيق المصالحة الحقيقية يستوجب وضع خارطة طريق ليبية واضحة مبنية على أسس علمية وواقعية وبرؤية سياسية، تحدد أساسيات المسألة الوطنية وخطوطها العريضة، تُلزم جميع الأطراف وتكون مُحصنة من الفئوية والاستثناء ومن إغراءات الحكم، مع عدم تسييس الجيش وإبعاده عن دائرة التأثير السياسي، ويعد ملف قيادة الجيش وهو الملف الأهم وراء عرقلة المصالحة.

إن أول الخطوات تبدأ بإعادة ملف المصالحة إلى الليبيين، والتعامل معه كملف ليبي داخلي، ومن ثم امتلاك الإرادة الذاتية الصادقة لإنجاحها، وعدم الرضوخ للإملاءات الخارجية. وفي ظل قيادات تعمق الانقسام، وتقسم ولا توحد، لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تفضي إلى مصالحة قابلة للحياة، وتتمتع بالثبات والديمومة. نستنتج أنه لا يوجد تقارب بظل المعوقات الداخلية والخارجية، فالمصالحة الليبية للأسف الشديد تبدو بعيدة المنال في الوقت الحاضر.

لا يمكن تجاوز عقبة المقاربة الخارجية والصعوبات التي تخلقها بدون العمل على كسر حاجز العامل النفسي بكل آثاره السابقة وتجاوز عقبة المصالح الضيقة الفئوية والمناطقية. ولن يتأتى ذلك بدون جلوس ومكاشفة على دائرة المصالح الوطنية ولغة الحوار السلمية بكل متغيراتها وحساباتها للنأي بليبيا عن مخلب التأثير الخارجي السلبي وحاجتها إلى بناء تجربة تصالحية تقوم على الحوار المسؤول، وهي ضمن الآليات الناجمة إذا توفرت الإرادة الصادقة، والنوايا السليمة، وإيمان كل طرف من الأطراف بأنه لا يمكن تجاوز الطرف الآخر وإلغائه، وإيجاد صيغ مقبولة تحمي مصالح كل الفرقاء وفق منطق الشراكة الوطنية، خصوصاً وأن ليبيا بما تملكه من روافع اقتصادية كبيرة كفيلة بأن تحرر الليبيين من مأسير الأجندة الخارجية الخطيرة والسلبية على ليبيا وسيادتها ومصالحها الحيوية<sup>1</sup>.

إن نجاح المصالحة يتوقف على مدى استعداد الأطراف المتنازعة للدخول فيها، وتخليها عن تقديم الشروط التعجيزية وتقديم التنازلات والتضحيات من أجل إنجازها بعمل وطني شامل يتجاوز سلبيات واستقطابات الحرب وتصفية الحسابات، وينأى بالبلد عن الصراعات السياسية والإيديولوجية، وثمرتها الباهظ على السلام الاجتماعي والتنمية والاستقرار والوحدة الوطنية، والتخلص من إرث القذافي على كل المستويات.

إن استمرار الأمور كما هي عليه، من مفاهيم مغلوطة، وتعقيدات نفسية ذاتية، وتدخلات إقليمية ودولية، وثقة مفقودة، واستمرار طريق المراوغة والمماطلة، والمناورات الإعلامية، وما صاحب ذلك من سلبيات، سيغلق أفق

<sup>1</sup> محمد عبدالحفيظ الشيخ، الحوار الليبي في الرباط ... تحديات المصالحة، القدس العربي، 16 آذار/ مارس 2015،

<http://www.alquds.co.uk/?p=311008>

المستقبل، بما يسهم في تعثر المصالحة دون إحراز أي تقدم ودون التوصل إلى حلول جذرية تنهي الأزمة الراهنة التي تدمر البلد ومستقبلها، وهو ما تدفع به بعض الأطراف المستفيدة من استمرار الأوضاع كما هي عليه.

لذلك من المستبعد فيما يبدو أن يصل الفرقاء الليبيين في الوقت الراهن إلى مصالحة تفضي إلى شراكة، قبل أن يراجع كل طرف منهما (أهدافه، ومواقفه، ومشروعه السياسي، وآليات عمله) بما يسمح بتقارب وطني حقيقي ولو بالحد الأدنى، وبإعادة الثقة بين الأطراف المتنازعة والحد من التدخلات الخارجية السلبية الإقليمية والدولية.

وفي ضوء ما تقدم، وأخذاً في الاعتبار السياقات المحلية والإقليمية والدولية، تجد المصالحة الليبية نفسها اليوم أمام ثلاثة سيناريوهات محتملة، هي:

أن يمضي الأطراف في المصالحة مراعاة للمصالح العليا للشعب الليبي، وأن يتجاهل الأطراف المحلية أي ضغوطات خارجية إقليمية والدولية، وأن يتم التوصل إلى توافق سياسي بين الأطراف الليبية المتصارعة على أرضية اتفاق الصخيرات يؤدي إلى انتخابات جديدة في ليبيا وهو السيناريو المفضل.

أن يؤدي السير قدماً في الاتفاق إلى انشقاقات جديدة بين القوى والأحزاب السياسية الليبية، مما سيجعل الوضع الليبي أكثر تعقيداً من المرحلة السابقة.

أن يتعثر الاتفاق في المراحل القادمة، ويعود الحال إلى نقطة الصفر، مع تعميق حالة الإحباط في الشارع الليبي.

في ظل معطيات الوضع الراهن، والتعقيدات القائمة محلياً وإقليمياً ودولياً، تبدو فرص السيناريوهات الثلاثة قائمة ومفتوحة، ويصعب ترجيح فرص نجاح أي منها، مع وجود أفضلية نسبية لصالح سيناريو الحل السياسي، لكن الأمر منوط بإرادة القوى الليبية المتصارعة بالدرجة الأولى، وإرادة الأطراف الإقليمية والدولية الفاعلة في الصراع الليبي.

#### خامساً: حلول مقترحة لإنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة

إن فرص نجاح المصالحة مرهونة بتجاوز التحديات والعقبات السالفة الذكر، وإن كان هذا الهدف يتعلق، أيضاً بحقيقة أن الليبيين لم يتوصلوا بعد إلى تبني رؤية مشتركة لمجتمع ديمقراطي ممثل للجميع. إن مواجهة تحدي الانقسام تفرض على الليبيين ممارسة أكثر إيجابية ترتقي فوق المصالح الضيقة والآنية. تلك شروط ضرورية وجوهرية لتوفير البيئة المناسبة والرؤية الشاملة الواضحة والتوافقية لبناء المجتمع والدولة من جديد بمشاركة الجميع، وللجميع، من أجل الحاضر والمستقبل، وهو أقل تعبير عن تقدير قيمة التضحيات ودماء الشهداء، وأصدق تعبير عن الوفاء لهم.

لا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بعد المصالحة مع الذات لكبح ما تختزنه من نزعات إقصائية تحول دون القبول بالآخر والتعايش معه، وسط إصرار بعض الأطراف على مواقفها. وستبقى حالة الانقسام التي يعيشها الليبيون ما لم يتم تشكيل إطار سياسي جامع يتبنى ميثاق وطني موحد يحوي القواسم المشتركة. وهو ما يتطلب إعادة النظر في التبعديلات المقترحة على اتفاق الصخيرات من جديد وربما كان الأفضل لو يتم الاتفاق على إجراء انتخابات جديدة، والأنجع أن يتم تشكيل قائمة موحدة تضم معظم القوى والأحزاب السياسية بحيث تضمن تمثيلاً أكثر دقة للشرائح الحزبية والاجتماعية المختلفة وعدم هيمنة حزب واحد على المعادلة السياسية، مع عدم تسييس الجيش

وإبعاده عن دائرة التأثير السياسي. حينها سيكون من الممكن الحديث عن تشكيل حكومة وحدة وطنية تضطلع بمسؤولية إدارة الشأن العام الليبي دون الخضوع للضغوط الخارجية الإقليمية والدولية.

وهذه بعض المقترحات التي تساهم في إنهاء الانقسام وتحقيق المصالحة:

1- دعم وتطوير مؤسسات العدالة الانتقالية وتطبيق مبادئ إنصاف الضحايا وجبر الأضرار. وهي لازمة للانتقال إلى مرحلة تكون فيها الجروح قد التأمّت، وتحققت فيها العدالة، وفتحت كل ملفات الانتهاكات، وبدأت الخطوات الجدية للإنصاف والعقاب. وهذا يتطلب إنشاء لجان وطنية قانونية لتقصي الحقائق وإجراء محاكمات عادلة لمنتهكي القانون.

2- أن تتحمل الأطراف الليبية مسؤولية حفظ وحدة البلاد والحيلولة دون تقسيمها على أسس سياسية أو جغرافية وقبلية، لتجنب الأخطار الكبيرة التي يمكن أن تترتب على تمزيق وحدة البلاد.

3- الوقف الفوري لكل الأعمال القتالية، والسعي الجاد لإنجاح الحل السياسي، وتحقيق المصالحة الوطنية، وإبداء النوايا الحسنة والمرونة الكافية لإنجاز توافق يحقق الشراكة الوطنية ويوقف استنزاف مقدرات البلاد، بما يفتح آفاق المستقبل للنهوض والتقدم.

4- بسط سيادة الحكومة المركزية على مؤسسات الدولة السيادية، والعمل على بناء الأجهزة الأمنية والعسكرية على أسس وطنية تغيب وتنصهر فيها الأبعاد المنطقية والجهوية والقبلية.

5- توقف بعض الأطراف الإقليمية ودول الجوار عن دعم الأطراف الليبية المتصارعة بالسلح والعتاد، والدفع باتجاه إنجاح الجهود السياسية، وإنجاح حكومة الوفاق الوطني، ومعالجة كل الإشكالات بين الأطراف الليبية عبر الحوار السياسي بعيداً عن الاحتكام للغة السلاح.

6- التزام الأطراف الدولية بمخرجات الاتفاق السياسي، وعدم التعاطي مع أي طرف غير حكومة الوفاق الوطني، والتوقف عن تقديم الدعم للأطراف الخارجة على الاتفاق تحت غطاء التدريب الخبراء العسكريين، كما تبين أكثر من مرة في الآونة الأخيرة. وهو ما أظهر عدم التزام وجدية بعض الأطراف الدولية في احترام الاتفاقات التي تم التوصل إليها برعاية الأمم المتحدة.

7- زيادة الجهود من أجل إنجاح الاتفاق السياسي وحكومة الوفاق الوطني، اللذين حظيا برعاية أممية، والضغط على الأطراف الليبية المعطلة للاتفاق، وكذلك على الأطراف الإقليمية الداعمة لتلك الأطراف، للقبول بصورة فعلية بالاتفاق. لذلك، ينبغي أن تتعمق جهود المصالحة وتتوسع خلال المرحلة القادمة، لاغتنام الفرصة بهدف تعزيز القدرات الليبية على تحقيق المصالحة السياسية والاجتماعية على كل المستويات. فالفرصة السانحة لمثل هذه الجهود قد لا تبقى متاحة إلى أجل غير مسمى.

خاتمة

يتبين لنا من خلال ما تقدم أن ثمة تحديات تواجه عملية المصالحة الوطنية في ليبيا وتقف عائقاً كبيراً أمام تقدمها، وكلما لاح في الأفق إمكانية تحقيقها، تبرز عقبات جديدة تمنع ذلك. لقد خلقت تركة القذافي تحديات هائلة

سوف تجعل تجاوز العقبات صعباً، وهو ما سيجعل المصالحة الاجتماعية أكثر صعوبة رغم أهميتها وضرورتها لإعادة الإعمار وإرساء الديمقراطية وبناء المجتمع والدولة في نهاية المطاف.

زاد الأمر سوءاً أن هناك أطراف عربية وإقليمية لازالت تعبت بالمشهد الليبي وتمارس دور تعطيلي لمسار المصالحة من خلال محاولة طي صفحة اتفاق الصخيرات وفرض أمر واقع جديد في ليبيا. وهو ما يدعو إلى التفكير الجاد وبعبارات أكثر التزاماً وضع خارطة طريق مبنية على أسس واضحة وبرؤية سياسية بعيداً عن التدخلات الخارجية في الشأن الداخلي الليبي، كأن يركز الليبيون على بناء منظومة أمنية على أسس وطنية تكون مهمتها حماية العملية السياسية والسير قدماً في المطالب الإصلاحية السياسية والاقتصادية.

إن ما تحتاج إليه ليبيا اليوم قيادة سياسية جديدة تؤمن بالمهمة، وتستطيع مواجهة التحدي في مهمة تاريخية لا مجال فيها للزعات الفتوية، وتُطوّر مشروعاً خالياً من نزعة الثأر والانتقام والإقصاء، وتتخذ من التوافق السياسي أساساً له، وتستطيع هذه القيادة التعامل مع ميراث عدم الثقة الذي ورثته القوى السياسية منذ ما قبل سقوط نظام القذافي وما بعده، وكيفية صياغة عقد سياسي اجتماعي جديد بالاستناد إلى دستور يمثل خارطة لتنظيم الحياة السياسية.

يبدو أن النخب السياسية بتوليافتها الحالية وثقافتها وسلوكها لم يعد في جعبتها ما تقدمه في سبيل طي صفحة الانقسام وإنجاح المصالحة، فمجمّل المؤشرات التي صدرت عن هذه النخب واستجابتها لاستحقاقات المرحلة الراهنة كانت سلبية، ولا تبشر بكثير من التفاؤل، كما أن هذه النخب لن تتردد في اللجوء إلى كل السبل والوسائل مهما كانت بشعة وغير إنسانية وحتى غير واقعية، (التحالقات العائلية). للاحتفاظ بسلطة ليس لها حق أبدي فيها. وأن هناك أملاً ضعيفاً في اقترابات تنتهجها بعض الأطراف المحلية المدعومة خارجياً لحلحلة الأزمة المتفاقمة وإنهاء حالة الانقسام وإنجاح المصالحة، والتي لا يمكن أن تكون واقعية إلا في حالة كانت هناك روافع قوية يترجمها الشارع الليبي تضع هذه الأطراف أمام خيار التصالح الذي لا مفر منه.

## فشل ثورات "الربيع العربي" محاولة للفهم

د. أحمد بودراع، أستاذ القانون العام، جامعة محمد الخامس بالرباط

### مقدمة:

شهدت نهاية 2010 وبداية 2011 عدة تطورات في بعض أطراف المنطقة العربية، تمثلت على الخصوص في خروج كثيف للجماهير منددة بالسياسات المتبعة ومطالبة بإصلاحات عميقة شعارها إقرار الديمقراطية وتحقيق العدالة الاجتماعية، لكن في خضم الأحداث، وأمام الزخم الجماهيري القوي وانضمام بعض تنظيمات المجتمع المدني التقليدية إلى المظاهرات، تحولت الشعارات المرفوعة إلى مطالبة مباشرة برحيل النظام القائم.

وقد اعتقد الكثير من المحللين أن رياح الثورة قد هبت أخيرا على منطقة ظلت لعقود تعاني حالة من الاستبداد السياسي وسوء التدبير والفساد على جميع مستويات، مما يؤشر على أن الدول التي عرفت هذه التحولات داخلية على مرحلة جديدة يمكن أن تؤطرها قواعد الديمقراطية في تداول السلطة ومبادئ المراقبة والمحاسبة في إدارة شؤون الدولة، غير أن هكذا تهاولا مفرطا اصطدم مع حقائق الواقع الشديدة التعقيد، إذ لم تكن الدوائر الماسكة بزمام الحكم مستعدة للتنازل بسهولة عن مفاصل الدولة للثائرين، كما لم تكن مؤهلة لتدبير التحولات بحنكة، فمنها من اختار الحل الأمني الذي يتقنه بامتياز في التعامل مع الجماهير الزاحفة، ومنها من سلم السلطة للعسكر لقيادة المرحلة، لتتقلص بذلك أجناس الثورة، عوضا عن إقامة دولة حديثة بإعادة بناء المؤسسات بشكل عقلاني ديمقراطي، إلى مواجهة تحدي النظام، وقليلة هي النظم في المنطقة التي احتوت المطالب بفتح ورش إصلاح عميق يستجيب على الأقل لجزء من انتظارات الشارع الهائج.

أمام هذا الزخم من الأحداث المتسارعة والفجائية، والتي وقف أمامها التنظير في حقل العلوم الاجتماعية عاجزا عن تفسير ما جرا ويجري، تظل تساؤلات عديدة ومتشابكة ملحة، هل فشل "مشروع الثورة"؟ هل فعلا كنا أمام ثورات أم هي ارتجاجات بسيطة ضخم الإعلام من حجمها وصورها البعض على أنها ثورة؟ وهل المجتمعات العربية ومنها المغاربية مجتمعات ساكنة تستعصي على التغيير والتحديث؟ وما هي شروط التغيير؟ إلى غير ذلك من الأسئلة المتناسلة عن أزمة الدولة ومشاريع الإصلاح.

إن هذه الورقة لن تدعي التعرض لجملة الاستفهامات المطروحة، حسبها فقط أن تبحث في بعض أسباب الانتكاسة أو "الردة الثورية"، طارحة الفرضية التالية: إن شروط الثورة لم تجتمع في أحداث ما أطلق عليه "الربيع العربي" أو "الربيع الديمقراطي"، وبالتالي لا بد للملاسة بعض جوانب الفرضية المطروحة، من الوقوف علميا مع مفهوم الثورة ومبادئها وشروط نجاحها، ومخاطر النكسة، لنخلص إلى محاولة الإجابة على التساؤل التالي: هل يمثل المشروع الثوري حلا وحيدا أم أن هناك حلولا أخرى لبناء دولة حديثة تقود التحول الديمقراطي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية لا سيما في المنطقة المغاربية.

مبحث تمهيدي:

- في مفهوم الثورة:

تعرف الثورة بأنها تغيير مفاجئ وسريع للنظام السياسي، يؤدي إلى الإطاحة بالنظام السياسي القديم والنخبة التي تمثله، وتعويضه بنظام جديد تتبعه نخبة جديدة، يختلف عن القديم من حيث الفلسفة السياسية وطريقة الحكم. وتختلف الثورة عن غيرها من حالات الاضطراب التي قد يعرفها النظام السياسي كالتحركات الفئوية أو الطائفية التي يكون الهدف منها تحقيق مطالب خاصة، ولكن دون أن يؤدي ذلك إلى التفاف الفئات الأخرى حولها، وغالبا ما يتم قمع تلك التحركات أو يتم الاستجابة لبعض مطالبها من غير أن يؤثر ذلك على النظام السياسي ونخبه الحاكمة .

تختلف الثورة كذلك عن الانقلاب الذي يكون مصدره السلطة الحاكمة نفسها عندما يستأثر الرئيس مثلا بالسلطة ويقصي الهيئات الأخرى خارج الأطر الشرعية ويفرض نفسه رئيسا مدى الحياة أو يتحول إلى ملك، كما قد يقود الانقلاب الجيش أو فئة منه تتعدى على السلطة السياسية الحاكمة وتستولي على الحكم، دون نية القطع مع النظام السياسي السابق إن على مستوى النهج الدستوري أو الاجتماعي أو الاقتصادي فالهدف الرئيس لقادة الانقلاب هو الاستئثار بالسلطة، عكس الثورة التي من أهدافها الأساسية، إحداث تغيير جذري في بنية النظام من حيث فلسفته السياسية أو أسلوبه في الاقتصاد وإدارة المجتمع .

ويعرفها كرينبرنتون في كتابه "تشريح الثورة" بقوله "إنها عملية حركية دينامية تتميز بالانتقال من بنیان اجتماعي إلى بنیان اجتماعي آخر ."

أما عزمي بشارة فيرى أن "المقصود بالثورة هو تحرك شعبي واسع خارج البنية الدستورية القائم، أو خارج الشرعية، يتمثل هدفه في تغيير نظام الحكم القائم في الدولة ."

من ذلك يتضح أن من أهم خصائص الثورة:

-أنها تكتسي دائما طابعا مدنيا بمعنى أن مبتدؤها مرتبط بتحريك الشرائح المدنية للشعب، هذا لا يعني أن الجيش لا يشارك في الثورة، ففي العديد من الحالات يجد الجيش نفسه مجبرا، تحت ضغط الواقع الأمني التي فرضته الأحداث، على التدخل لضمان الأمن للمجتمع وتأمين وصول الثورة لأهدافها، من دون أن يكون له يد في حرف الثورة عن مسارها بإعادة النظام القديم أو بعض ممثليه إلى السلطة، إضافة إلى ذلك، أن التاريخ عرف ثورات مسلحة سواء في مواجهة الاستعمار كحالة الثورة الجزائرية، أو في مواجهة الاستبداد استنادا إلى مقولة العنف الثوري حسب النظرية الاشتراكية، كما هو شأن الثورات الاشتراكية في بعض دول أمريكا اللاتينية،

-إن مطالبها وأهدافها وشعاراتها لا تهم فئة بعينها بقدر ما تسعى إلى تجاوز وضع قديم تتضرر منه أغلب الفئات الاجتماعية، لكن قد يكون منطلق الثورة تدمير فئة سرعان ما تكسب تعاطف الشرائح الأخرى التي كانت تنتظر الفرصة للتعبير عن سخطها من السياسات المتبعة، وبذلك تلتقي مصالح غالبية الطبقات الجماهيرية في رغبتها في إزاحة السلطة الحاكمة ووضع نظام جديد للحكم يستجيب لمعايير الديمقراطية والحكم الصالح.

-رغم طابعها الفجائي، فغالبا ما يسبق الثورة محاولات تنظيمية (تشكيل خلايا- لجان شعبية...) هدفها تنظيم الثوار والإشراف على الحالة الثورية إلى غاية وصول الثورة إلى منتهىها بإسقاط السلطة القائمة وإقامة نظام حكم جديد يحقق انتظارات الثوار .

-أنها تندلع خارج الأطر الدستورية، لأنه ما من دستور أو قانون يشرع للثورة، لأن المشروع الثوري في حد ذاته يأتي لتغيير الدستور الذي قد يشرعن الاستبداد، مثلا عندما تنص بعض فصوله على "الرئيس لمدى الحياة"، أو عدم تحديد عدد الولايات الرئاسية، كما تستهدف الثورة الإجهاز على القوانين الظالمة التي أصدرتها مؤسسة تشريعية منبثقة عن انتخابات مزورة، أمعنت بقوانينها تلك في تكريس الطابع التسلطي للنظام الحاكم. لذلك ليس هناك ثورة في التاريخ تطيع الدستور، الثورات تكون دائما وأبداً غير دستورية ومخالفة للقانون. لذلك يتم الاستعاضة عن الشرعية الدستورية بمفهوم الشرعية الثورية، لأن الثورة تستمد شرعيتها من نفسها وليس من أي دستور أو قانون وضعي، الثورة هي حالة فوق دستورية وفوق قانونية ولا تخضع لأحكام القضاء .

وقد ارتبطت الثورة في بعض دول العالم العربي في مستهل 2011، بما اصطلح عليه الربيع العربي أو الربيع الديمقراطي، تشبيها لما وقع

- مفهوم الربيع العربي أو الديمقراطي

يرمز الربيع إلى الشباب والأمل والاحضار والخصب، لذلك ارتبط سياسيا بمجمل التحركات الجماهيرية التي تسعى إلى إحداث تحول إيجابي في مجتمع بعينه، يمكنه من الانتقال من التسلط والديكتاتورية إلى الديمقراطية وتداول السلطة، ومن الظلم إلى العدالة الاجتماعية.

وقد استخدم أول مرة تاريخيا على نطاق واسع في الأدبيات الغربية سنة 1968 للدلالة على حركة الاحتجاج التي انطلقت في تشيكوسلوفاكيا فيما اصطلح على تسميته بربيع براك للمطالبة بالإصلاح والتخلص من هيمنة السوفييات على الحياة السياسية بالبلاد، لكن هذا الربيع سرعان ما تحول إلى ربيع دام بعد تدخل الجيش الأحمر وسحق الحركة الاحتجاجية مجهضا الحلم التشيكوسلوفاكي في نبد سياسة الحزب الوحيد وهيمنة الدولة على المجتمع.

ربما مصير ربيع براك ظل حاضرا في الذهنية الغربية، لذلك تردد الإعلام ومعه جماعة الأكاديميين في وصف حركات الإصلاح التي اجتاحت أوروبا الشرقية بالربيع بعد 1989، مستعيضا عنه بالثورة المخملية في تشيكوسلوفاكيا لطابعها السلمي ولمساهمة المثقفين والمدافعين عن حقوق الإنسان في إنجاحها وعلى رأسهم "فاكلاف هافيل" الذي أصبح أول رئيس ديمقراطي للبلاد، وفي أوكرانيا أطلق على الحراك الشعبي الثورة البرتقالية نسبة إلى لون الأعلام التي حملها المتظاهرون في الشوارع.

لكن الإعلام ومعه الدوائر السياسية بالغرب سارعت إلى إطلاق اسم "الربيع العربي" على الحراك الذي انطلق من تونس وانتشر في عديد من الدول العربية، رافعا شعار المطالبة بالإصلاح سرعان ما تحول إلى المطالبة والإلحاح على رحيل النظام. وقد انتشر المصطلح في الأوساط الإعلامية والبحثية على نطاق واسع في العالم برمته، سيما وأن سنة 2011، كانت غنية بالأحداث وشهدت بدايتها سقوط رأسي النظام بكل من تونس ومصر، فساد التفاؤل بأن ثورات الربيع هي في الطريق الصحيح، وأن عملية التحول الديمقراطي رغم عثرات

وتعقيدات مرحلتها الانتقالية، لا مجال ستؤتي أكلها، جريا على ما سارت عليه سنن التاريخ، وأثبتته تجارب الدول التي عرفت ثورات.

غير أن الأحداث التي تلت هذا "الربيع" لم تكن أفضل من مقدماته، فإذا كان الربيع نسبيا أزهر في بدايته في مصر وتونس، فإنه بدأ قاحلا شاحبا مكفهرًا في ليبيا واليمن وسوريا أتى على مكاسب شعوب هذه الدول منذ الاستقلال، وحتى في الحالة المصرية سرعان ما تحول عاصفا كثيبا محزنا عندما تلون بلون الدم واستحالت الآمال التي علقنا عليه في صيف فائض إلى أفق مظلم منسد، لتعود معه مصر إلى نقطة الصفر معلنة انتصار قوى مقاومة التغيير، وتنتقل أسئلة محاكمة الربيع بين مشكك في حقيقة "الربيع العربي" ومطالب بعدم استعجال القطف.

في ظل هكذا وضع تنتصب الحالة التونسية الأكثر إشراقا قياسا إلى ما آلت إليه أوضاع المناطق المجربة لوصفة "الربيع العربي"، على الأقل تم إصدار دستور، وأجريت انتخابات نزيهة ويتم تدبير الاختلاف بآليات الديمقراطية، بعيدا عن تدخل العسكر والقبيلة والطائفة.

المبحث الأول: "ثورات الربيع العربي"، هل توفرت شروط النجاح؟

لنجاح أي ثورة وبلوغ الأهداف التي رسمت لها، رأى بعض فقهاء علم السياسة أنه يجب اجتماع بعض الشروط، ليتحول الهيجان الشعبي إلى بيئة قابلة لأن تولد انتقالا من وضع قديم قامت الثورة لتغييره إلى وضع جديد يطمح الثوار لبلوغه، وترتبط هذه الشروط بالثوار أنفسهم وبقيادتهم، وبمركز المؤسسة العسكرية في هرم السلطة السياسية.

1- نضج الثقافة السياسية الجماهيرية :

نشبت الثورة الفرنسية في أواخر عصر التنوير (القرن الثامن عشر)، ولهيبها لم يكن إلا انعكاسا لأنوار ذلك العصر التي اكتسحت مختلف أقطار أوروبا فصنعت تيارا عقليا مهيبًا فرنسا لتغير سياسي واجتماعي عميق؛ جاء مسبقا بثورة علمية ثقافية حررت، على يد فلاسفة عصر الأنوار، الفكر من رواسب التفكير القروسطي البالية التي ظلت تحجر على العقول وتربط النشاط الإنساني الأرضي بعوالم خارجة على إمكانية التفسير والتعليل، لذلك عندما انطلقت مناقشات حقوق الإنسان داخل الجمعية الوطنية الفرنسية جاءت متفاعلة مع أفكار فلاسفة التنوير (روسو ومونتسكيو وفولتير)، هذه الأفكار التي عمت أوروبا وانتقلت إلى القارة الجديدة وتجاوزت نطاق النخبة لتنتشر بين مختلف شرائح المجتمع الأوروبي، الذي أصبح بتبنيه لمبادئ المذهب الفردي يؤمن بقدرات الإنسان في التغيير والتقدم بإطلاق حرية الإبداع وتحرير المعرفة من قيود الكنيسة وتفسيراتها اللاهوتية المتجاوزة.

إن هذا الوضع المرتبط بالوعي الإنساني لم يكن له شبيه في المنطقة العربية التي عرفت ما سمي بموجات الربيع الديمقراطي، بحيث إن طول أمد الاستبداد أدى إلى استبدال الشعوب وولد حالة من التخلف الفكري لدى الغالبية من أبناء الوطن العربي التي لم تحظ في عمومها بتعليم فعال وافترقت إلى الوعي، وإلى حس المسؤولية، فبمجرد السقوط غير المنتظر لرأس النظام، سادت الشارع حالة من الفوضى، واكتسح الفضاء العام فئات لا علاقة لها بالمشروع الثوري، تصدرت صفوف المتظاهرين وشرعت في تنفيذ أجندة خارج أي برنامج تغيير، كجماعات البلطجية والألتراس...، وطفقت على السطح الانتماءات الأولية ذات الطابع الطائفي

أو المذهبي في بعض بلدان "الربيع العربي" (ليبيا-اليمن- سوريا)، واستغلت أجواء الحرية بشكل فوضوي، هذه الأوضاع بطبيعة الحال لم تساعد على تدعيم فرص التحول الديمقراطي، وعلى استثمار لحظة الثورة لغاية بناء مجتمع حديث.

فعلا خلال أيام "الثورة" ترددت شعارات حدائية من مثل "الدولة المدنية، الديمقراطية، الحرية، العدالة الاجتماعية، الكرامة الإنسانية"، غير أن الجماهير الغفيرة التي رددتها في أغلب الأحوال كانت تجهل سبل تنزيلها، واعتبرت أن معركتها الكبرى هي إسقاط رأس النظام فتم لها ذلك بشكل فجائي وسريع، مما خلق فراغا مهولا لدى الغالبية من الناس التي لم تكن مهياًة لهكذا وضع، فدخلت المجتمعات المعنية في حالة من الارتباك والانتظارية، استغله مناوئو أهداف الثورة لأغراض إجهاضها والعودة من الباب الخلفي في أحسن الأحوال، والسقوط المدوي في حالة الحرب الأهلية بين شركاء الميدان بالأمس القريب، خصوصا بعد تسلسل أطراف إقليمية ودولية لتشرع الثورة في أكل أبنائها ومبادئها معلنة حالة الدولة الفاشلة حسب توصيف المنظمات الدولية لا سيما في الحالة الليبية واليمنية .

2- غياب القيادة وغياب المشروع :

الأحداث التي انطلقت من تونس وامتدت إلى غيرها من أقطار العالم العربي، لم تدع لها قيادات فكرية أو سياسية أو نخب اجتماعية بعينها ، وإنما جاءت مرتبطة بحدث إحراق البوعزيزي لنفسه احتجاجا على الظلم والقهر الذي مارسه نظام بنعلي مجسدا في ضابطة الشرطة التي صفعته على وجهه، لم يكن أحد من منظري علم السياسة أو السوسيولوجيين من الغرب أو من العرب يتنبأ بحدوث اضطرابات في مستوى ما وقع، فالمنطقة على صعيد الحكم والتنمية تسير وفق وتيرة عادية متحكم فيها أمنيا واجتماعيا من طرف النظم السياسية، ومراقبة من قبل الأطراف الدولية بشكل يضمن صيرورة المصالح الغربية وغيرها بهذه الأقطار. لكن سرعان ما ينكسر حاجز العنف وتنطلق جموع المحتجين التي رفعت سقف مطالبها بشكل سريع، بانضمام فئات واسعة إلى المظاهرات، ليصبح خطاب "الشعب يريد إسقاط النظام" شعار المرحلة أمام دعر وارتباك الأنظمة الحاكمة، سيما بعد فرار بنعلي وزمرته إلى العربية السعودية.

هذه المرحلة كما التي سبقتها لم تؤطرها قيادة سياسية ولا نخبة مثقفة، الكل ظل مذهولا أمام سيولة الأحداث، القوى التقليدية من أحزاب سياسية ونقابات وقوى المجتمع المدني ظلت تراقب الأحداث في حالة ذهول وتوتر، وحتى لا تتجاوزها، اضطرت إلى الالتحاق بالاحتجاجات وترديد نفس شعارات الشباب الغاضب بطبيعة الحال لا يمكن إغفال ما قامت به نخب المجتمع من دور في كشف فساد الحكام وتسليطهم الذي ساعدت على فضحه كذلك ثورة المعلومات ولا سيما شبكات التواصل الاجتماعي، لكن أمام التطورات المتلاحقة ولا سيما عند سقوط رأس النظام ظهرت هذه النخب التقليدية عاجزة عن قيادة المرحلة وملاً الفراغ، لأنها لم تكن ببساطة مهياًة كما أنها بشكل أو بآخر ظلت طيلة هيمنة النظام البائد تؤثت المشهد دون القدرة على تشكيل معارضة حقيقية لسياساته، وحتى أكبر القوى المؤثرة في الساحة المصرية مثلا، جماعة الإخوان المسلمون، فهي كحركة إصلاحية، ربما امتلكت خطة للتعبئة والحشد الجماهيري، لكنها افتقدت إلى مشروع بناء الدولة، نفس الشيء يقال بالنسبة للقوى العلمانية أو اليسارية ...

هذا العجز السياسي البنيوي لنخب ما بعد سقوط الأنظمة تمثل بشكل ملموس في غياب مشروع للثورة، وعلى العكس من ذلك بزغت المشاريع الحزبية والفئوية والأجندات المختلفة لما بعد السقوط المدوي، فالعلمانيون وجدوها فرصة للمطالبة بتجسيد إيديولوجيتهم في تدبير قضايا المجتمع، والإسلاميون المعتدلون اعتبروا المرحلة فرصة تاريخية للبحث عن السلطة من خلال صناديق الاقتراع المفرط الثقة في شعبيتهم وقدرة الشعب على حراسة الثورة وفي ذهاب النظام إلى الأبد. والسلفيون الذين ظلوا لعقود ينتقدون العمل السياسي انتفضوا ينادون بتطبيق الشريعة الإسلامية. قراءة المرحلة لم تكن في المستوى المطلوب من طرف مختلف مكونات المجتمع، لم يكن للثورة قيادة كما لم يكن لها برنامج ومشروع موحدان. أمام نشوة "الانتصار" هلّل الجميع ورقص الشباب في الميادين، لكن أسئلة محرقة لم تطرح بالحاح، وإن طرحت لم يجب عليها بتفصيل، من مثل، وماذا بعد؟ هل سقط النظام أم فقط رأس النظام؟ وما هي ردود فعل باقي أجنحته؟ وما حظوظ الثورة المضادة في العودة؟ وكيف السبيل إلى تحصين المكاسب؟ كيف نقيم دور المؤسسة العسكرية أثناء الثورة وبعدها؟ وهل الثورة مستمرة إلى غاية بناء مؤسسات الدولة ونجاح التحول الديمقراطي؟ ما هي البدائل التنموية لما بعد الثورة؟ هذه الأسئلة وغيرها كثيرة أهملت، فضاعت البوصلة، وغاصت الساحات لسبب أو بدون سبب بالمتظاهرين الذين كانوا يتقنون الهتاف والصراخ لكنهم لم يحسنوا الاستفادة من جو الحرية في غياب أي برنامج مرحلي مدروس، فانطلقت المصالح الفئوية ووصلت أحيانا إلى الشرطة التي تظاهر كثير من أفرادها من أجل الحق في إطلاق اللحية. الأوراق مبعثرة، لا أحد يعرف من أين يمسك الخيط، وحدها المؤسسة العسكرية، التي لا يستطيع أحد أن ينكر أنها كانت جزءا من النظام السابق، هي التي كانت تدير الأوضاع وفق رؤية محددة.

### 3- دور المؤسسة العسكرية:

دور الجيش في الأنظمة العربية هو تدخل بامتياز في العملية السياسية إلى جانب السلطة السياسية إن لم يكن متماهيا معها، وأسباب ذلك كثيرة منها ما هو ذو طابع تاريخي، فعلى امتداد التاريخ العربي الإسلامي كان القائد السياسي هو نفسه القائد التنفيذي للجيش، وبعد استقلال الدول العربية صعد الضباط إلى منصة السياسة بسرعة فائقة .

وقد برر البعض هذا الصعود بمقولة الضرورة التاريخية التي تقوم على ثلاثة افتراضات:

1- يعيش العالم العربي حالة شديدة من التخلف وأزمة انتقال لا يمكن تخطيها إلا عن طريق التغيير الثوري للبناء الاجتماعي والنظام السياسي.

2- ليست هناك قوة قادرة على إحداث التغيير المطلوب، باستثناء ضباط الجيش.

3- الضباط لديهم القدرة على التأثير في هذا التغيير.

وانطلاقا من هذه الأفكار، فرض الجيش نفسه في العالم العربي كقوة سياسة تحكم إما مباشرة كما كان الشأن أيام جمال عبد الناصر بمصر أو معمر القذافي في ليبيا أو الهواري بومدين في الجزائر، حيث مجلس الثورة هو الهيئة التنفيذية للدولة، أو من وراء الستار عندما يعود العسكري للخلف تاركا رئيسا مدنيا أو ذا خلفية عسكرية يقود البلاد تحت مراقبته، دون إمكانية المساس بمصالح المؤسسة العسكرية المختلفة كما هو الوضع حاليا في الجزائر.

وقد استفادت الجيوش العربية من اهتراء المجتمع المدني والسياسي الذي لم يستطع طيلة عقود من الاستقلال أن يقدم تصورا متكاملًا لقضايا المجتمع بعيدا عن الارتهاق لأجندة دولية وإيديولوجيات خارجية لم تتمكن من الانغراس في جسم المجتمع ، أو بالاقتراب من النظام نفسه من خلال تملقه والانخراط في مؤسساته بشكل أفقد الجماهير أي ثقة في الأحزاب السياسية التي عجزت عجزا تاما أي من أطرافها عن أن تشكل معارضة حقيقية وبديلة للنظام القائم. وحتى بعد أن اندلعت الاضطرابات في أكثر من بلد عربي، كان الرقم الصعب في المعادلة السياسية هو الجيش، كما كان مخاطب القوى الدولية التي شاركت في إدارة الأحداث من خلال التنسيق مع الجيش . هذه المؤسسة التي لم تتحول في أي من البلدان العربية إلى مؤسسة عادية تابعة للدولة كما هو الشأن في الأنظمة الديمقراطية حيث سياسة الدفاع يشرف عليها وزير مدني ويضطلع الجيش بالدور التنفيذي تحت إشراف السلطة السياسية.

هذه المكانة فوق العادة التي اكتسبها الجيش في النظام السياسي لها ما يدعمها اجتماعيا، حيث ظلت الشعوب تنظر تاريخيا للجيش كمؤسسة إنقاذ للبلاد أثناء الأزمات الداخلية أو أثناء مواجهة أي عدوان خارجي.

ويفسر بعض الباحثين مسألة الانقلابات العسكرية في التاريخ العربي الحديث والمعاصر من خلال "نظرية المسلك الطبيعي" التي تقوم على فكرة أنه "عند كل فوضى أو أزمة تمر بها البلاد وتمس تطوره، يصبح تدخل الجيش وإقامة دكتاتورية عسكرية ضرورة تاريخية محتمة، وينبغي النظر إليه باعتباره المسار الطبيعي في التطور السياسي للبلدان العربي."

ولا يختلف وضع وموقف الجيوش في فترات الثورات العربية عنها في غيرها من حالات التوتر والاضطراب، فبطبيعة الحال فإن العسكر يكرهون الثورات ويتوجسون منها لاعتبارات عدة منها:

- إن الثورة كما أسلفنا هي تغيير سريع فجائي، قد تجهل مآلاتها، حتى بالنسبة للمؤسسة العسكرية التي وإن توفرت على أفضل الأجهزة الاستخباراتية، فهي غالبا ما تفضل حالة الاستقرار، لما توفره من أمان لمصالحها، فأتثناء معمة الأحداث في مصر بعد 25 يناير 2011، ارتفعت أصوات مطالبة بابتعاد الجيش عن مجال الاقتصاد ومد رقابة البرلمان لميزانية الجيش بعد أن جرب المصريون إدارة المجلس العسكري للبلاد منذ سقوط مبارك إلى غاية تنصيب الرئيس المنتخب مرسي في 30 يونيو 2012، وقد اتضحت مخاوف الجيش من هذه المطالب أثناء إصدار الإعلانات الدستورية وصياغة مسودات الدستور.

- إن الجيش مهما التزم قاداته الحيادية في العملية السياسية في فترات الاستقرار، فإنهم أثناء فترات الاضطراب، غالبا ما تنحاز مواقفهم، وإن لم يعلنوها، إلى النظام الحاكم الذين ينتمون إليه بشكل أو بآخر، لكن حسب تقييمهم للوضع قد يغيرون المواقف دون أن يتركوا الأمور تنفلت من أيديهم، فحالة الثورة قد تعصف بقيادات من الجيش وتضعهم تحت المسائلة وحتى المحاكمة، كما حصل في أعقاب الثورة الإسلامية في إيران والإطاحة بحكومة الشاه في 11 فبراير 1979، حيث وافقت محكمة طهران على أول أربع أحكام بالإعدام في حق جنرالات الشاه في نهاية الشهر نفسه .

- انطلاقا من ذلك، يمكن الجزم أن دور الجيش في نجاح الثورة أو فشلها حاسم، ففي ثورة الياسمين بتونس لعب الجيش دورا مفصليا في نجاحها وفرار بنعلي إلى السعودية عقب اتخاذ الجنرالات بتونس قرار الحياد الإيجابي، حيث عملوا على حراسة مؤسسات الدولة الاستراتيجية، ولم يرضخوا لطلب بنعلي التدخل بالقوة

لتفريق المتظاهرين، فلم يجد النظام بدا من التخلي على السلطة والهروب خوفا من المحاكمات وغيرها، أما في اليمن فقد انقسم الجيش على نفسه وأدخل البلاد في حرب أهلية رمت بهذه الدولة المأزومة تاريخيا في براثن الدولة الفاشلة، في سوريا، الجيش رغم بعض الانشقاقات ظل متماسكا، وقمع الثوار وأدخل البلاد في عملية تدمير داخلية سيظل الشعب السوري يعاني من تداعياتها لسنوات طويلة، كما سرع بتداول القضية السورية وإدخالها في لعبة سياسة الاستقطابات والمصالح الخارجية. في مصر استغل الجيش حالة الاستقطاب الحادة بين فرقاء الميدان وعدم تبصر السياسيين وغضب جانب من الشارع المصري على حكم الرئيس مرسي، لينفذ عملية انقلابية مخطط لها بدقة شاركت فيه مؤسسات أخرى من الدولة ليعلن رسميا عن فشل الربيع العربي والعودة إلى نقطة الصفر في مصر، ويتحقق السيناريو الأسوأ وهو عودة الدولة العميقة من خلال الحكم العسكري.

من كل ما ذكرنا آنفا، نستنتج أن تجربة الثورة بالبلدان العربية، لم تحقق الإنجازات التي انتظرها الجماهير، لا سيما تلك المرتبطة بدمقرطة الحياة السياسية وتحقيق التنمية، بل على العكس من ذلك رمت بالعديد من المجتمعات في حروب أهلية، وعمقت من ارتهاق البلدان التي شهدتها للخارج، وأضعفت من ثقافة المواطنة ومؤسسات الدولة وأججت بالمقابل النعرات الطائفية والمذهبية. السبب المباشر في ذلك أن تحركات ما سمي ب"الثورة" افتقدت إلى الشروط الأساسية لتحويلها إلى مشروع تغييرى ناجح تنخرط فيه النخبة كما مختلف الفئات الاجتماعية في مسيرة طويلة من الإصلاح ولا ترتبط بعملية متسارعة نظر إليها بشكل خاطئ بأنها الفرصة التاريخية للتحويل الديمقراطي.

#### المبحث الثاني: الثورة أم الإصلاح، أيهما الأصح؟

ربما تكون كلمة ثورة من أكثر الكلمات استعمالا في الأدبيات الاشتراكية والشيوعية تحديدا، بحيث قصد منها بالتدقيق تغيير النظام الرأسمالي بكل مقوماته الإيديولوجية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى نظام اشتراكي، تسترجع من خلاله الدولة وسائل الإنتاج وتعمل على تحقيق العدالة الاجتماعية لفائدة طبقة البروليتاريا، غير أنه من داخل الفكر الاشتراكي برز اسم برنشتاين الذي أعاد تعريف الحركة العمالية واعتبرها "حزبا إصلاحيا اشتراكيا ديمقراطيا" وليست حزبا للثورة الاشتراكية. وعلى العكس من ماركس، اعتبر برنشتاين أن التناقضات داخل الرأسمالية لا تظهر بشكل واضح، إنما يجري باستمرار تخفيفها، فيتم ترويض الرأسمالية بشكل متدرج، لتصبح أكثر تكيفا مع المطالب الاجتماعية لطبقة العمال. والكارتيلات والتروستات والمؤسسات الائتمانية تنظم بتدرج الطبيعة الفوضوية للنظام، لذلك، وبدلاً من حصول انهيارات مالية واقتصادية كما تصوّر ماركس، هناك ميل ضمن النظام الرأسمالي للوصول إلى حالة من الازدهار الدائم. كما تضعف التناقضات الاجتماعية بحسب وجهة نظر برنشتاين، من خلال استمرار الطبقة الوسطى وتوزيع أكثر ديمقراطية للملكية رأس المال عبر شركات الأسهم. انطلاقاً من هذا التحليل يخلص برنشتاين إلى أن الحزب الاشتراكي يجب أن يكرّس نفسه من أجل التحسين التدريجي لظروف الطبقة العاملة، وليس بهدف الاستيلاء الثوري على السلطة السياسية، وفي هذا الإطار يظهر برنشتاين منظرا مركزيا للأحزاب

الاشتراكية في أوروبا التي تعمل على التلطيف من حدة الشعارات التي رفعتها الشيوعية اليوتوبية التي نظرت لانقراض الدولة.

وبذلك يبدو أن الثورة ليست هدفا في حد ذاتها، بل هي تحول مفصلي، إذا توفرت شروط نجاحه قد ينقل المجتمعات إلى بر الأمان، بينما إذا غابت هذه الشروط، انغمس بالبلدان التي تشهدها في فوضى عارمة لا أحد يعلم متى وكيف تنتهي. أما الإصلاح الذي قد يكون نتيجة الثورة الناجحة، وهو الغاية من أي تحرك شعبي، ليس هدفه قلب النظام وتغيير الأوضاع جذريا بقدر ما هو عملية ترميمية ترمي إلى الإبقاء على الأوضاع الإيجابية كسيادة القانون والتماسك الاجتماعي والسلم الداخلي، وتغيير الأوضاع السلبية من ظلم وفساد إداري ومالي وسوء توزيع للثروة بشكل متدرج وفق رؤية إصلاحية محددة المراحل والأهداف، منضبطة لمنطق التاريخ وفي إطار سلمي هادئ، سيما وأن الثورة بالمفهوم العلمي الذي يقوم على إحداث تغيير جذري في بنية النظام السياسي على مستوى التصور والمؤسسات أصبحت غير ممكنة إطلاقا، فزمن الثورات المتطرفة قد ولى مع الثورة الاشتراكية البلشفية التي استندت إلى بناء إيديولوجي مختلف تماما عن أسس الدولة القيصريّة بروسيا ومع الثورة الإسلامية بإيران التي بعد طردها لنظام الشاه أزاحت البنيان الرأسمالي السياسي لنظام آل بهلوي، أو الثورات البرتغالية في أوروبا الشرقية التي أزاحت، في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، النموذج الاشتراكي كاختيار في حكم الدولة إلى النموذج الرأسمالي بكل دوائمه السياسية والاقتصادية والفكرية. أما "الحركات الثورية" هنا وهناك في العالم العربي أو في غيره فهي عندما تطالب بمحاربة الفساد والاستبداد ودمقرطة الحياة السياسية، فهي لا تأتي بشيء جديد، فالنظام القائم نفسه يدعي بأنه يعمل على تطوير الحياة السياسية والاقتصادية من الفساد ويجري انتخابات ويقر إصلاحات في هذا المجال أو ذلك، متبنيا ما يمكن أن نسميه ب"الديمقراطية الهجينة"، الاختلاف يكمن في طبيعة الانتخابات التي يجري هل هي حرة ونزيهة أم لا؟ وفي حقيقة الإصلاحات التي يطبق هل هي روتوشات لتلميع وجه نظام مغرق في الفساد، أم فعلا إصلاحات عميقة تستند إلى إرادة سياسية حقيقية وصادقة تستهدف تجاوز حالة التخلف والانفتاح على مبادئ الحكم الصالح.

وهذا المعنى لم يعد مكان للثورة، بل فأغلب التحركات التي تعرفها المجتمعات، تنغي إصلاح الأوضاع، والإصلاح لا يكون بالهيجان والغضب الذي منهجه الهدم ابتداء والبناء بعد ذلك، وقد يكون الهدم سهلا نسبيا، لكن ما أعسر البناء عندما تغيب الخطط والوسائل والإرادات...، سقط رأس النظام في مصر في 18 يوم، وأخفقت الثورة في التحول الديمقراطي وأعادت العسكر من جديد إلى السلطة، بظلم أكبر وفساد أعظم، قامت الثورة في تونس وفر بنعلي وبعد فترة مخاض دامت أكثر من سنتين، انتخب ديمقراطيا رئيس كان يشكل دعائم النظام السابق، الوضع في سوريا وليبيا واليمن كارثي، حيث لا صوت يعلو على صوت الرصاص.

من تم تأتي خطورة الثورات، تستطيع أن تطيح بالأفراد وبالمؤسسات، لكن لا أحد يمتلك رؤية عن مآلاتها، وعن كيفية التحكم في صيرورتها، هي عبارة عن هيجان للبحر لا أحد يستطيع أن يوقفه، ولا يعلم متى وأين يتوقف، وقد يتحول إلى تسونامي جارف يأتي على الصالح والطالح وعلى الأخضر واليابس، ذلك هو حال هيجان الشعوب سيما عندما يفتقد إلى التبصر والمسؤولية والوعي المنضبط، انتقاله إلى الفوضى والعنف

والتسيب وتصفية الحسابات واستغلال الفرصة لتحقيق مصالح خاصة، أيسر من تحوله إلى عملية إصلاح وبناء مسؤولة وفق استراتيجية وبرنامج متوافق عليه، تحدد فيه الأدوار والمراحل والآليات. لذلك بمجرد أن سقط رأس النظام في مصر عمت حالة من الفوضى وانعدام القانون وأصبحت الكلمة الفصل للفوضويين ولمن يتبنون أفكار متطرفة وذوي السوابق باسم الثورة، أصبحوا يقودون الاحتجاجات بتوجيه من جهات، من مصلحتها أن يعم الارتباك صفوف الثوار، وإرهاق الطلائع الثورية، ويمثل إجراء فتح السجون وإطلاق سجناء الحق العام والمجرمين المحترفين والاستعانة بـ"البلطجية" في تصفية الخصوم وخوض المعارك، حالة صارخة لانحراف الثورة وتخبط المشهد الثوري. وبدل شعارات الدولة المدنية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، بدأت دعوات الإقصاء والعمالة والتخوين، تجد لها صدى في الشارع وعلى وسائل الإعلام، لتفاقم حالة من الاستقطاب، عجزت نخب المجتمع ومؤسساته أن تخفف من حدته وأن تجتمع على كلمة سواء لتأطير المرحلة ومحاصرة الانفلات .

لذلك عندما نتحدث عن الإصلاح كبديل للثورة بما هو "تغيير منهجي في نمط السلوك المؤسسي للدولة الرسمية ... يغير ما به من عوج، وينظر بتؤدة واحترام لمنهجية الرؤية الإصلاحية بشكل يوازن بين الطموحات العالية ومنطقية الإمكانيات وإدراك واقع الحال وصعوبات المسألة "

وكغيره من المشروعات الاجتماعية الكبرى فعملية الإصلاح هي الأخرى، تحتاج إلى شروط ومقومات بدون توفرها تتحول كل محاولة إصلاحية إلى ترفيع أو إفساد يأتي على إيجابيات الأمر المراد إصلاحه، فنسقط في حلقة مفرغة من الإصلاح وإصلاح الإصلاح، كما هو حال غالبية الدول العربية، حيث دخلت منذ حصولها على الاستقلال في دوامة من المشاريع الإصلاحية، وجريت العديد من النظم الإيديولوجية، الاشتراكية والرأسمالية والقومية والإسلامية، دون أن يتمكن أي منها من تحقيق الطفرة الاجتماعية والتقدم الاقتصادي والاجتماعي المبني على أسس معرفية علمية.

ولا يمكن نسبة الكوارث التي حلت بدول المنطقة العربية من حروب أهلية بين دولة وأخرى وانقلابات وفوضى وتدخل أجنبي...إلى الإيديولوجيات والعقائد التي ادعت الطغمة الحاكمة أنها تنهل منها في تنزيل الخطط السياسية والاجتماعية، بقدر ما يتعلق الأمر بطبيعة الحكم نفسه، وطريقة تمثل وفهم هذه العقائد وشكل توظيف مبادئها لغاية خدمة المشروع التنموي.

لا أحد ينكر أن النظام الاشتراكي بمقولاته المبنية على العدالة الاجتماعية والاقتصاد المخطط وتدخل الدولة المفرط قد ارتقى بمجتمعات إلى مصاف الدول الكبرى على مستوى التقدم التقني والعلمي والبناء الحضاري بشكل العام، وما النموذج الصيني الذي خفف نسبيا من صرامة بعض المبادئ الاشتراكية، عنا ببعيد، نفس الشيء يقال بالنسبة للنظام الرأسمالي بكل براديكماته هو الآن النظام المنتصر، تبنته دول عربية كثيرة منها المغرب وتونس في الوقت الذي تبنت دول أخرى النظام الاشتراكي كالجائر ومصر قبل أن تتحول إلى النظام الرأسمالي، لكن بعد مضي عقود، كل هذه الدول تجد نفسها وبشكل متقارب في ذيل قائمة مؤشرات التنمية الاجتماعية، ولم تكن الدول التي ادعت تبنيها للنموذج الإسلامي في الحكم، بأحسن حالا، كالعربية السعودية والسودان، فالأولى حيث تزواج حكم آل سعود مع الفهم السلفي الوهابي للإسلام لينتج نظاما يماثل نظام الإكليروس القروسطي، الدور الأسامي لشيوخ الوهابية هو شرعنة السلوك السياسي للحكام الذين يرون

أنهم يمثلون النموذج الإسلامي في الحكم، بينما لا يتعدى هذا العنوان التظاهرات الخارجية للإسلام، أما عمق المجتمع فيئن تحت ضغط الاستبداد السياسي والظلم الاجتماعي والفساد المالي... أما السودان أثناء حكم جعفر النميري فلم ير من الإسلام إلا الحدود فشرع في تطبيق حد السرقة وحد الزنا ... ولم يلتفت إلى حد فساد الحكام وإلى عدالة الإسلام وشوراه ليكرس بذلك حكما استبداديا لا يتعد عنه النظام العسكري الحالي الذي، عندما انقلب على الحكم عام 1989، ادعى هو الآخر الثورة الإسلامية وتحالف مع أقوى حركاتها آنذاك، قبل أن يفضها ويرمي بقياداتها في السجن، مرسخا لحكم عسكري غير تداولي للسلطة.

وبالتالي يمكن القول أن العيب ليس في العقيدة التي تستند إليها النظم في الدول العربية، ولكن عيبها هي أنها كلها دكتاتورية مستبدة تسلطية شمولية، مع اختلاف النسب بالطبع، تندثر بلبوس الجمهورية وهي في العمق ملكية عندما يسعى الرئيس إلى نقل السلطة إلى ابنه، وتدعى تداول السلطة وهي في الحقيقة تؤسس للرئيس والزعيم القائد مدى الحياة، وتقول بالديمقراطية والبرلمانية والدستورية، وهي تعتبر أن الشعوب غير مؤهلة للديمقراطية، بمفهوم المخالفة أنها مؤهلة فقط للاستبداد.

إذن في ظل هكذا تمثيل للحكم لا يمكن للإصلاح أن يؤتي ثماره، وقادته ينظرون إليه من زاوية رؤيتهم لعلاقات السلطة وفهمهم للحكم ونظرتهم للشعوب، إذ هم رعايا دورهم الامتثال لقرارات الحاكم والتصفيق لإنجازاته والدعاء له بالصالح وبالنصر على أعدائه الداخليين والخارجيين، وكل قول غير ذلك معارض أو منتقد، فهو محاولة لشق عصي الطاعة وزرع الفتنة وتفتيت الصف الوطني وخدمة الأجندة الخارجية إلى غير ذلك من التهم الجاهزة التي يتفنن النظام في إلصاقها بالمعارضين، وينزلها جهاز قضائي غير مستقل في شكل أحكام ترمي بالأصوات الحرة في غياهب السجون أو تضطربهم إلى الفرار إلى الدول الغربية ليقتضوا بقية حياتهم في وضع اللجوء السياسي والاعتراب الاجتماعي .

في ظل هذه الأوضاع المغلقة للأنظمة السياسية العربية لا يمكن أن نتحدث عن الإصلاح بمفهومه الحقيقي، رغم أن بعض الخطط في هذا المجال أو ذلك حققت بعض النجاح الظرفي في هذه الدولة أو تلك، كالإصلاح الزراعي في مصر في فترة حكم جمال عبد الناصر، لكنها لم تستطع تؤسس للطبيعة التراكمية للإصلاح بعد نكوص نظام أنور السادات عن النموذج القومي الناصري وتوجهه إلى النموذج الغربي الرأسمالي. الإصلاح الذي يمكن أن يحقق الانتقال الإيجابي للمجتمعات من حالة الارتخاء والهيامشية في المشهد الحضاري العالمي إلى حالة الجاهزية والתיقظ والإسهام في المنجز الإنساني، ينبغي لزاما أن تتوفر شروطه وموجهاته، ومن بينها:

1- البيئة المساعدة: لا يمكن الحديث عن إصلاح شامل دون أن تتوفر بيئة ومساحة دنيا من الانفتاح السياسي تمكن من حرية الرأي والفكر والنقد، وبطبيعة الحال، لا ينتظر من الحكم الاستبدادي أن يفكك آليات التسلط من تلقاء نفسه، بل إن ذلك رهين بمدى ذكاء وتفطن المجتمع المدني والسياسي الذي يجب أن يمارس ضغوطا قوية وكثيفة لإرغام السلطة السياسية على تقديم تنازلات في شكل إصلاحات سياسية لن تكون صريحة في تبني النموذج الديمقراطي في الحكم، لكنها تساهم ولا شك في تسجيل نقاط في اتجاه محاصرة البنية الاستبدادية وهذا ما يسميه عالم السياسة ألفريد ستيبان تآكل السلطوية ، ولن يتأتى ذلك بدون التعبئة العامة للجماهير عبر إشاعة الوعي السياسي المنفتح على قيم الحرية والديمقراطية، وكشف عيوب

ومخاطر الممارسة التسلطية في الحكم في ارتباطاتها العضوية بالفساد المالي والإداري لأجهزة الدولة، وفي هذا الاتجاه يمكن استثمار الهوامش الواسعة التي أتاحها الوسائل الجديدة للتواصل والإعلام. إن هذ المسار التوعوي البنائي ليس سهلا ولا بالطريق القصير، لذلك يحتاج من نخب المجتمع المتنور، التي يفترض أن تطالب وتقود الإصلاح، أن تمتلك الصبر والنفس الطويل وأن تؤمن بالتدرج في الإصلاح كسنة كونية.

2- تحقيق الإصلاح ليس مرتبطا بفئة دون أخرى ولا بمجال دون آخر، لذلك يتطلب إجماعا من نخب المجتمع والتفافا من قواه الحية من أحزاب سياسية ونقابات وجمعيات وجماهير... فبعد أن تمت عملية هدم منظم لبنية المجتمع، بدرجات لم تحدث من قبل، من قبل النظام، لم يعد المجتمع يملك الكثير من الكيانات التي تسمح بتنظيم الفعل الجماعي في ظل أفق فكري محدود مشدود إلى المعيش اليومي ومرتبطة أيما ارتباط بالمصلحة الفئوية، لذلك فالمطلوب أن تبدأ مبادرات جماعية، تخرج الناس من حالة السلبية إلى حالة الفعل، ومن حالة الانتظار إلى حالة التوثب ومن ضيق الفئوية إلى ساحة الوطن، التي تتسع لكل الاختلافات في الرأي والموقف والتصور، بعد التوافق حول آليات التغيير ووسائل الإصلاح التي ينبغي لزوما أن تبلور استنادا إلى التشاور والتشارك والقبول بالرأي المخالف، وفق خطة وبرنامج عمل محكم الصياغة، منطلقه ومنتهاه الأسلوب الديمقراطي، باعتبار الديمقراطية هي صمام الأمان لحل كل الخلافات ومواجهة كافة أشكال الاضطراب والعنف التي قد تعصف بالمجتمعات.

3- حقيقة الإصلاح المنشود: منذ الاصطدام بالحضارة الغربية، بعد حملة بونابارت على مصر، وأطروحات الإصلاح والنهضة تردد على لسان المفكرين والمصلحين، من أمثال محمد عبده والأفغاني وأحمد أمين... وبعد كبوات الاحتلال التي ابتليت بها أغلب الدول العربية، ظهرت مفاهيم أخرى كالحداثة التي اشتغل عليها الفكر السياسي والعقل العربي لمدة طويلة بوصفها مشروعا يمكن أن يدخل الأمة العربية إلى التاريخ الحضاري للأمم، دون أن يكون لذلك أثر على طبيعة الدولة وحالة المجتمع الذي استمر في إنتاج أزماته، "ولعل الوجه الأبرز للأزمة التي تتخبط فيها البلاد العربية إنما يعود إلى ما أسماه الباحث الفرنسي سيرج لاتوش بالتحديث دون حداثة، أي تلك المفارقة العجيبة بين رغبة جامعة في الأخذ بأدوات التحديث لما يجلبه من إمكانات الضبط والنجاعة التي تستهوي نخب الحكم الراغبة في مد أذرعها الاستحواذية على المجتمع، ولكن مع العدول عن الأخذ بأبعاد الحداثة السياسية والاقتصادية مثل الحريات السياسية والفكرية، والفصل بين جهاز الدولة وشخص الحاكم، وضمان استقلالية المجتمع المدني عن المجتمع السياسي وتقييد الحكم بسلطة القانون، واستقلالية السوق عن الإرادة التحكومية للدولة" ،،،

4- أولوية إصلاح التعليم: لعل تردي مستوى التعليم من الأسباب التي جعلت البنية الذهنية للشعوب العربية تتبلد، وذلك ما راهن عليه الاستبداد في إدامة وإشاعة عقلياته وأسلوبه في الفهم والإدراك، حتى انتقل عنف الدولة تجاه المجتمع إلى عنف المجتمع ضد نفسه، وتحول تسلط النظام على الشعب إلى تسلط بين فئات الشعب نفسه، وغدا بذلك التسلط عملة رائجة داخل الجامعة كما داخل الأسرة، من تم يبدو البحث في إشكاليات التعليم من أولويات الخطاب الإصلاحي، فالمشروع الإصلاحي لا يمكن أن يستوعبه ويتمثله الأميون وأنصاف الأميين من خريجي أغلبية المؤسسات التعليمية الرسمية التي تنمي في الناشئة ملكة النقد والإبداع وطرح السؤال، عوض حشو الذاكرة بالمعلومات دون مسائلة مدى صحتها، ومن تم تحتاج بيئة الإصلاح إلى

" مجال ثقافي يبتدع ويحلل وينقد ويعيد صوغ الأسئلة وفق ما يفرضه المعيش ويراكمه التاريخ". ، فلا يمكن للإصلاح أن ينجح دون محتوى ثقافي يقرأ الموروث قراءة نقدية تحليلية وينفتح على التجارب الإنسانية بشكل عقلاني مستحضرا شروط الواقع وإمكانيات الاستفادة من المشترك الإنساني في الفكر والسياسة والعلم والتكنولوجيا. فباستحضار ما يزيد على قرن من تاريخ العرب الحديث والمعاصر، يتضح كيف فشلت كل تجارب إعادة التمثيل الأعمى للماضي باعتباره النموذج الأمثل في الحكم والتنظيم، وكيف انتكست كل دعاوى القطع مع هذا الماضي بسلبياته وإيجابياته والارتقاء الأرعن في أحضان الوافد دون تمحيص ولا انتقاء، فسقطت هذه التجارب في أزمة الرفض الاجتماعي لأن المقاربة لم تكن سليمة في كلتا الحالتين .

إن إهمال التعليم أو إفراغه من محتواه الثقافي الإبداعي، جعل منه وسيلة من وسائل كسب العيش وفي أحسن الأحوال آلية للارتقاء الاجتماعي والخلص الفردي، وأفقدته دوره التغييري الفردي والجمعي، الذي يوفر البيئة الصحية للتحويل الاجتماعي العاقل في السياسة كما في المجتمع والاقتصاد.

5- احترام مبدأ التراكمية والتدرج: إذا كانت الثورة ظاهرة اجتماعية هوجاء عاصفة وفجائية، فالإصلاح عملية مستمرة في الزمان وفي المكان، قد يكون بطيئا فلا يشعر به المجتمع، وقد يحقق الطفرة أحيانا فيبدو على شكل قرارات واضحة، يستفيد منها المواطن في بعض من مجالات حياته، لذلك فإن عقلانية الإصلاح تأتي من كونه يؤمن بالتدرج والتراكمية، فالمغرب لم يسو ملف حقوق الإنسان إلا بشكل تدريجي، فبعد ما كان نظام الحكم ينكر وجود ظاهرة الاعتقال السياسي والاختفاء القسري، اضطر تحت الضغط الخارجي ونشاط المجتمع المدني إلى إقفال معتقل تازمامارت وغيره، وإحداث هيئة رسمية (وزارة- مجلس استشاري) تعنى بحقوق الإنسان، وبانتقال الحكم إلى الملك محمد السادس، بدت إرادة الدولة في طي الماضي الأسود لحقوق الإنسان بإحداث هيئة المصالحة والإنصاف التي عقدت جلسات استماع لفائدة الضحايا الذين استفادوا من تعويضات قدمتها لهم الدولة، ليسجل المغرب بذلك طفرة حقيقية في هذا المجال بإصدار دستور يوليو 2011 .

وبالتالي فإن المشروع الإصلاحي قد يستفيد من بعض منجزات النظام الاستبدادي، نفسه الذي كلما اضطر إلى فتح المجال السياسي بهذا القرار أو ذاك، إلا وارتفع سقف مطالب المجتمع التي لا تعرف حدودا، سيما إذا كانت رؤية الإصلاح واضحة لنخبه، متجلية لجماهيره العريضة.

إن ما ينعم به المغرب حاليا من انفتاح سياسي، قد انطلق ولا شك منذ البدايات الأولى للاستقلال عندما استمات القصر في رفض فكرة الحزب الوحيد أو المهيم التي انتصر لها حزب الاستقلال آنذاك المستقوي بتاريخه الوطني واقترابه من جيش التحرير، وكرس (القصر) التعددية السياسية، رغم أنها لم تكن تعددية حقيقية قائمة على انتخابات حرة وديمقراطية، لكنها عبر التراكم والتدرج أوصلت إلى السلطة من كانوا محكوما عليهم بالإعدام، ومن كانوا ممنوعين من التنظيم السياسي.

إن هذه القرارات التي فطن إليها الملك الراحل الحسن الثاني، أو تلك التي حالفه الحظ فيها عند إفشال محاولات انقلاب كثيرة، خطط لها العسكر، هي من أبقت المغرب دولة مدنية، مؤهلة أكثر من غيرها لتمثل المشروع الإصلاحي في أرق تجلياته. لكن ذلك بطبيعة الحال لا يزيل الطبيعة الاستبدادية لنظام الحكم في المغرب، بنسب متفاوتة طيلة تاريخ حكم الراحل الحسن الثاني.

من خلال ذلك، يمكن القول أن النموذج الإصلاحي يراكم كل التغييرات الإيجابية ولو كانت من إنجاز أعداء التغيير أنفسهم، ويبني على هذه التراكمات في التقدم إلى الأمام، ولا ينسحب من الميدان لهذه الدعوى أو تلك، فالأحزاب الوطنية في المغرب ظلت تخوض الانتخابات، رغم علمها المسبق بأن النظام المخزني كان يكيّفها كيفما يريد، ويعبث في المشهد الحزبي كيفما يشاء، رغم ذلك ظلت النخب الوطنية جاهزة لكشف هذه العبث من داخل مؤسسات الدولة أو من خارجها رغم المضايقات والمحاكمات، قبل أن يتكرس انفراج سياسي ساهم فيه انتقال الحكم سنة 1999، وحرّك فبراير 2011، ليظل مطلب الإصلاح حاضرا في خطاب النخب كما في المتخيل الجمعي للشعب المغربي، قد يتخذ شكل مطالبات بالتنزيل الديمقراطي للدستور، أو إقرار ملكية برلمانية أو محاربة الفساد واقتصاد الربيع أو توسيع هامش الحقوق والحريات إلى غير ذلك من المطالب التي يرتبط تحقيقها بمعادلة القوة بين نظام الحكم والقوى الحية بالمجتمع، المتأثرة هي الأخرى بمدى نضج البيئة المشجعة على الإصلاح .

على سبيل الختم:

إن "الحراك الثوري" الذي انطلق منذ نهاية عام 2010، في مناطق متعددة من العالم العربي، يعد محطة تاريخية مفصلية في الشعور الجمعي لشعوب المنطقة، فعلا علق عليه آمال عريضة في الانتقال بالمجتمعات التي عاشته إلى الديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وكسرت حاجز الخوف الذي ظل جاثما بقوة على شعوب اعتقد البعض أنها غير مؤهلة لتبني الديمقراطية، لكن إكراهات الواقع المأزوم والتاريخ التحكيمي للنظم السياسية بالمنطقة، كان له قول آخر، لترتمي بعض أجزاء المنطقة في حروب أهلية واضحة المعالم، وتطفو الانتماآت البدائية بديلا عن الدولة المنهارة، أو يعود النظام الاستبدادي بلبوس جديد، ويستمر الوضع في إنتاج الأزمات، ويعود بذلك صوت التغيير والإصلاح إلى الخفوت في انتظار اتضاح معالم الوضع بعد تدويل العديد من النزاعات الداخلية، وانخفاض سقف المطالب إلى حدودها الدنيا المتصلة بالأمن ورغيف الخبز، لكن معركة التغيير والإصلاح، هي جولات متصلة ومتلاحقة من الهزائم والانتصارات، يشهد التاريخ والتجارب الإنسانية أن الحسم فيها يكون دائما عاجلا أو آجلا لفائدة الشعوب.

## "الموقف الدفاعي للجزائر تجاه الأزمة الليبية"

### "The defensive position of Algeria towards the Libyan crisis"

مولود بلقاسمي، باحث في طور الدكتوراه بالمدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية- الجزائر

#### Abstract:

We will try to focus in this intervention on the analysis of the defensive position adopted by Algeria towards the Libyan crisis as a direct threat For the stability and security of North Africa and Algeria in particular, The Libyan crisis has entered a complex phase of security chaos through the proliferation of weapons after the collapse of the Qaddafi regime and the emergence of terrorist groups To be Algeria in front of security threats intertwined threaten its national security and interests and leadership role in the region.

Algeria adopted a defensive stance towards the Libyan crisis by activating its strategic position and its military and economic capabilities as a military and economic power, To adopt in accordance with its doctrine and its constants to come out with a defensive position by re-deploying the Algerian armed forces to secure the border with Libya and Mali, and to activate its diplomacy to encourage dialogue between the Libyan parties to curb foreign intervention in the Libyan crisis.

**key words:** National security - national defense - Libyan crisis - security chaos

#### الملخص:

سنحاول التركيز في هذه المداخلة من خلال التحليل على الموقف الدفاعي الذي تبنته الجزائر تجاه الأزمة الليبية باعتبارها تهديد مباشر لإستقرار وأمن منطقة شمال إفريقيا بصفة عامة والجزائر بصفة خاصة، فقد دخلت الأزمة الليبية مرحلة معقدة من الفوضى الأمنية من خلال إنتشار السلاح بعد إنهيار نظام القذافي وظهور جماعات إرهابية كإيديولوجيات مختلفة، لتجد الجزائر نفسها أمام تهديدات أمنية متشابكة تهدد أمنها الوطني ومصالحها من جهة، ودورها القيادي في المنطقة من جهة أخرى.

تبنت الجزائر موقف دفاعي إتجاه الأزمة الليبية من خلال تفعيل مقوماتها الجغرافية وخاصة موقعها الإستراتيجي ومقوماتها العسكرية والإقتصادية كقوة عسكرية وإقتصادية ، لتسعى وفق عقيدتها وثوابتها إلى الخروج بموقف دفاعي بإعادة إنتشار القوات المسلحة الجزائرية لتأمين الحدود مع ليبيا ومالي، وتنشيط دبلوماسيتها لتشجيع الحوار بين الفرقاء الليبيين تحجيم التدخل الأجنبي في الأزمة الليبية.

الكلمات المفتاحية: الأمن الوطني- الدفاع الوطني- الأزمة الليبية- الفوضى الأمنية

مقدمة:

شهدت المنطقة العربية جملة من التحولات والإضطرابات التي هددت الأمن الوطني للدول العربية، كان أخطرها الحراك العربي سنة 2011 الذي أدخل المنطقة في موجات من العنف والتدمير والقتل والفوضى، ومنه كان للإضطرابات في ليبيا ودخولها في أزمة تداعيات على الأمن الوطني الجزائري من خلال دخول المنطقة العربية في تحولات وحسابات جديدة لم تكن متوقعة، ووجدت الجزائر نفسها أمام مجموعة من التحديات والتهديدات أجبرها على ضبط مقاربتها في التعامل مع هذه التحولات خاصة في منطقة شمال إفريقيا وبالأخص الأزمة الليبية لإعتبارات جغرافية وإعتبارات نمط الصراع ودخول ليبيا في دوامة من الفوضى الأمنية وتداعياتها على الأمن الإقليمي، وإنطلاقا من هذه المعطيات يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما طبيعة الموقف الدفاعي للجزائر تجاه الأزمة الليبية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية سيتم التطرق للمحاور التالية:

المحور الأول: الأزمة الليبية: النشأة والأداء.

المحور الثاني: أولوية الأمن الوطني في السياسة الخارجية الجزائرية.

المحور الثالث: الأزمة الليبية كتهديد رئيسي للأمن الوطني.

المحور الرابع: حسابات الموقف الدفاعي وإشكالية المبادئ الثابتة والمصالح المتغيرة.

المحور الأول: الأزمة الليبية: النشأة-الأداء

إنطلقت إحتجاجات إجتماعية في ليبيا منتصف شهر فيفري 2011 من مدينة بنغازي شرق ليبيا مطالبة بإسقاط نظام القذافي، تزامنة هذه المطالب مع إضطرابات إجتماعية في كثير من الدول العربية كتونس ومصر واليمن وسوريا، لتدخل ليبيا بعدها في موجة من العنف المسلح والفوضى، وسرعان ما تم تدويل الأزمة الليبية من خلال قرارات منظمة الأمم المتحدة التي تفرض حظر الأسلحة على ليبيا وتجميد أصول عائلة القذافي، أو من خلال تعليق الجامعة العربية لعضوية ليبيا وإجراءات محكمة الجنايات الدولية للتحقيق في جرائم ضد الإنسانية، ثم إنطلقت العمليات العسكرية الأجنبية على التراب الليبي بتاريخ 19 مارس 2011 تحت لواء حلف الناتو لتدخل البلاد

بعد هذا التدخل الخارجي في مشاهد دموية تعقد الأزمة الليبية وتصبح مصدر لتهديد الأمن والإستقرار الوطني والإقليمي<sup>1</sup>.

وبهذا تحول الوضع في ليبيا إلى أزمة تعصف بالأمن والإستقرار مع ظهور الكثير من الجماعات المسلحة التي تدعي الحفاظ على أمن المناطق المحررة، ليتحول البعض منها إلى مجموعات جهوية وأخرى ذات إيديولوجيات معينة بهدف فرض السلطة أو الحصول على الأموال، إضافة إلى تدخلات خارجية زادت الوضع تعقيدا وتأزما، فنشأة الحراك العربي في ليبيا كان داخليا محليا لأسباب سياسية وإجتماعية وإقتصادية، ولكن الأداء كان خارجي من خلال تدخل الحلف الأطلسي عسكريا وتدخلات من قوى إقليمية سواء من دول الخليج أو من إفريقيا أو من اسيا ليستحيل الوصول فيها إلى إتفاق، ولا ننسى الموقف الإيجابي للجامعة العربية بشأن التدخل العسكري من أجل فرض حظر جوي لحماية المدنيين وليس التدخل العسكري البري لوجود خلاف حول ذلك وهو ما مثلته دول جوار ليبيا<sup>2</sup>.

وأصبح الوضع في ليبيا رهينة التحركات العسكرية وتداعياتها على مواقف الأطراف الداخلية والأطراف الخارجية المؤثرة في الأزمة، والملاحظ أن هناك تفاوت كبير بين جهتي القتال بين شرق البلاد وغربها بعد تغير خارطة المجموعات المسلحة وانتشارها بحيث تراجع دور الكثير منها في الساحة وخاصة في العاصمة طرابلس ككتائب القعقاع والصواعق ولواء المدني وتراجعها إلى مناطق جانبية بعد ما كانت تسيطر على مواقع مهمة في وسط العاصمة، فالأزمة الليبية دخلت في مرحلة الصراعات المسلحة المعقدة بين مجموعات مسلحة كثيرة وذات توجهات إيديولوجية مختلفة، يضاف إلى هذا دعم الكثير من الدول الإقليمية والدولية لمجموعات مسلحة على حساب جماعات أخرى مما يزيد الوضع تأزما وتعقيدا<sup>3</sup>.

### المحور الثاني: أولوية الأمن الوطني في السياسة الخارجية الجزائرية.

إن تحليل وتفسير السياسة الخارجية يرجع إلى ضبط وتحديد العوامل والمحددات التي تؤثر في صنع السياسة الخارجية وتعددتها يظهر تعقيد عملية تحليل وتفسير السياسة الخارجية، لذلك فإنه ربما يكون من المستحيل فهم السياسات الخارجية وتفسيرها، فبعض السياسات تبدو غير رشيدة، وبعضها الآخر متأثر بالعديد

<sup>1</sup>- منصور لخضاري، تعقيدات الأزمة الليبية-المالية وإنعكاساتها على الأمن الإقليمي في الساحل، أشغال الملتقى مالي-ليبييا مبادرات السلام والخروج من الأزمات، وزارة الدفاع الوطني، المعهد العسكري للوثائق والتقييم والإستقبالية، 1 جانفي 2016، ص 154-155-156

<sup>2</sup>- بدر شافعي، إشكاليات التدخل الدولي في ليبيا، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 19 مارس 2015، تاريخ الإطلاع 04-27-2017، الموقع الإلكتروني:

<http://studies.aljazeera.net>

<sup>3</sup>- السنوسي البسيكري، ليبيا: التطورات العسكرية والموقف الإقليمي والدولي، مركز الجزيرة للدراسات، تاريخ النشر 11 نوفمبر 2014، تاريخ الإطلاع 04-27-2017، الموقع الإلكتروني:

<http://studies.aljazeera.net>

من المتغيرات إلى حد يصبح معه من الصعب إن لم يكن من المستحيل التمييز بين أثر كل متغير، كما إن البعض الآخر من السياسات قد يكون محاطا بإطار من السرية<sup>1</sup>.

بالنسبة لمفهوم الأمن الوطني الجزائري تعتمد دوائر الأمن السيادية في الجزائر على المفهوم التالي: "الحفاظ التام على المؤسسات والقيم الجوهرية للمجتمع" وبالتالي هو حماية الدولة من خطر القهر على يد قوة وتهديدات أجنبية، فهو مجموعة من الإجراءات والسياسات التي يعتمدها المجتمع للحفاظ على حقه في البقاء بالتحديد الدقيق والواعي للمخاطر والتهديدات القائمة والمحتملة التي يتوجب التعامل معها، ومن هذا المنطلق يمكن فهم خصائص مفهوم الأمن الوطني الجزائري من خلال:

- ✓ يمثل الأمن الوطني الجزائري قيما سياسية ذات طابع نسبي وديناميكي متغير ومتطور تحدد بالزمان والمكان الجغرافي للجزائر.
- ✓ يمثل الأمن الوطني الجزائري نقطة التقابل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية للدولة، من منطلق أن السياسة الخارجية هي مرآة السياسة الخارجية، وبهذا تصير السياسة الداخلية إمتدادا للموقف الذي يحكم القوى الدولية المتصارعة إقليميا لا لسياستها الخارجية<sup>2</sup>.
- وما يوضح المنطلق لمفهوم الأمن الوطني هو العقيدة الأمنية للدولة والتي تعتبر الأرضية لبناء مفهوم الأمن الوطني، وهي محصلة تصورات وممارسة وإرث تاريخي وقدرات عسكرية وإقتصادية ومعطيات طبيعية يفرضها الموقع الجغرافي، ومنه فإن عناصر العقيدة الأمنية الجزائرية تتمثل في:
- ✓ تأمين الحدود وحمايتها والحفاظ على وحدة التراب الوطني وسلامته بانتهاج الخيارات العسكرية الدفاعية وعدم المساس بسيادة أي دولة.
- ✓ السعي نحو تعزيز التعاون على المستوى الإقليمي والدولي من أجل تحقيق الأمن والدفاع مثل مصادقة الجزائر على "ميثاق الإتحاد الإفريقي لعدم الإعتداء والدفاع المشترك" سنة 2007<sup>3</sup>.
- فالأمن الوطني في الجزائر والتهديدات التي تواجهه مربوطة بمدى قدرة الدولة على الحفاظ على أمن الدولة في إطار تحولات إقليمية ودولية، والتي مست بدورها في مفاهيم ومحددات الأمن الوطني ومقومات بنائه، فمفهوم الأمن الوطني ومفهوم التهديدات يتغير بتغير الزمان والمكان، وهو ما يشهده مفهوم التهديدات الأمنية بالنسبة للجزائر وخاصة مع ظهور تداعيات الحراك العربي من بينها ظهور مبهيدات ذات طبيعة صلبة في كثير من دول الجوار ورهاناتها تحقيق أمن الجزائر نظاما ومجتمعيا ودولة<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Jean Frédéric Morin, La Politique étrangère, Paris : Armand Colin, 2011, 47-48-

<sup>2</sup> - وليد عبد الحي واخرون، فهم الأمن القومي الجزائري من مدخلي الأمن الوطني والدفاع الوطني، مرجع سبق ذكره، ص 64-65

<sup>3</sup> - منصور لخضاري، السياسة الأمنية الجزائرية: المحددات-المبادئ-التحديات، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 57-58

<sup>4</sup> - منصور لخضاري، إستراتيجية الأمن الوطني في الجزائر 2006-2011، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم تخصص علوم سياسية وعلاقات دولية، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والإعلام، 2012-2013.

وهذا كله يرجع إلى المجال الإدراكي والتصوري للمفهوم ويمكن الإعتماد على مقاربة "باري بوازن" في تصنيف التهديدات الأمنية بحيث يوجد:

- ✓ تهديدات تستهدف القطاع العسكري بحيث تستهدف المساس بالقدرات العسكرية للدولة بما يهدد الوحدة الترابية للدولة.
- ✓ تهديدات تستهدف القطاع السياسي: وهنا تأخذ التهديدات الأمنية بعدين أو امتدادين أحدهما داخلي ويشمل كل ما يتعلق بالمساس بقيم الدولة والمحافظة على مؤسساتها، أما البعد الخارجي فيتعلق بسياساتها الخارجية وبعدها الدولي.
- ✓ تهديدات تستهدف القطاع الاقتصادي ويتعلق الأمر هنا بمدى القدرة على توفير الموارد الطبيعية ومدى قدرة الدولة على تلبية متطلبات السكان بما يضمن لهم مستوى معيشة مقبول يجعلهم بمنأى عن البطالة والفقر.
- ✓ تهديدات ذات طابع مجتمعي وتستهدف الأمن المجتمعي والحفاظ على الهوية والقيم.
- ✓ تهديدات تستهدف القطاع البيئي وترتبط خاصة بالنشاط الإنساني المدمر للطبيعة والمتسبب في تدهورها<sup>1</sup>.

إستمدت الجزائر عقيدتها الأمنية من مبادئها الدستورية، ففي حين لم ينص دستور 1963 على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، نص دستور 1976 في الفصل السابع والذي يتضمن مبادئ السياسة الخارجية في مادتيه 90-93 على مبدأ عدم التدخل من خلال أن الجزائر تناضل من أجل السلم والتعايش السلمي وذلك وفاء لمبادئ عدم الإنحياز، ودعم التعاون الدولي، أما دستور 1989 فقد نصت المادة 27 من الفصل الثالث تحت عنوان الدولة أن الجزائر تعمل من أجل دعم التعاون الدولي، وتنمية العلاقات الودية بين الدول والمساواة والمصلحة المتبادلة، بالإضافة إلى تبنيها مبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ولقد تم تكرير نفس المادة في نص المادة 28 من الفصل الثالث في دستور

1996، ولم يشهد تعديل 2016 تغييرا في العقيدة العسكرية وتماشيا مع موقف الدبلوماسية الجزائرية التي تلتزم بموقف الحياد الإيجابي<sup>2</sup>.

والجزائر بقيت ثابتة على مبدأ تدخل الجيش الجزائري خارج حدوده رغم دعوات الكثير من الدول لتدخل الجزائر وخاصة في إطار مكافحة الإرهاب الدولي أو التحالف العربي أو التحالف الإسلامي ضد الإرهاب، وبهذا رفضت الجزائر خلال إجتماع وزراء الخارجية العرب في 2015 بشرم الشيخ مشروعا يتعلق بإنشاء قوة عربية لمكافحة الإرهاب، وأكدت أنها لا تسمح بقوات خارج الوطن، ولكن يمكن أن تكون لها مساهمات لوجستية دون أن

<sup>1</sup>- Barry Buzan; **People state and Fear the national security problem in international relations**. Great Britain: Wheatshe of Books; 1983; p6

<sup>2</sup>- بوحنية قوي، الجزائر والتهديدات الأمنية الجديدة من مكافحة الإرهاب إلى هندسة الأمن، لبنان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2017، ص 202-203

تشارك بوحدة قتالية خارج حدود بلدها وستكتفي بالمساهمة بالدعم اللوجستي والدعم المادي والتدريب والتعاون الإستخباراتي<sup>1</sup>.

وتثار إشكالية التدخل العسكري الجزائري خارج الحدود إستنادا إلى التغيرات الإقليمية في الجوار الجغرافي في ليبيا وتونس ودول الساحل وتداعياتها على الأمن الوطني الجزائري، بالرغم من أن هذا التدخل سيفتح المجال للجماعات الإرهابية والإجرامية بضرب الأمن الوطني، وتغير مفهوم الأمن الذي لم يعد يرتكز على المفهوم العسكري فحسب بل أصبح يرتكز على مدى تأمين الحاجات الأساسية والضرورية لوجود الإنسان، وأمام هذه المعطيات يمكن تحديد المكونات الأساسية للأمن البشري في إطار المسائل التالية: الأمن الإقتصادي، الأمن الغذائي، الأمن الصحي، الأمن البيئي، الأمن الشخصي، أمن المجتمع المحلي والأمن الجماعي والأمن السياسي<sup>2</sup>.

### المحور الثالث: الأزمة الليبية كتهديد رئيسي للأمن الوطني.

من منطلق الحدود الجغرافية بين الجزائر وليبيا والمقدرة بـ 982 كلم تعتبر الجزائر ما يحدث في ليبيا تهديدا لأمنها الوطني وأمن المنطقة من خلال تنقل الجماعات الإرهابية والأسلحة والجريمة المنظمة إضافة إلى كل أشكال الفوضى الأمنية من خلال تداعيات الأزمة الليبية على الوضع الأمني في تونس ومالي والوضع الأمني في منطقة الساحل وشمال إفريقيا<sup>3</sup>.

ولكن يجب الإشارة أن ليبيا حتى في عهد القذافي لعبت دورا في خلق التوتر في المنطقة من خلال دعم قيام دولة الطوارق العظمى وبالتالي زعزعة أمن المنطقة بإعتبار أن الطوارق يقيمون في جنوب الجزائر وبالتالي تهديد الإستقرار الإجتماعي للدولة الجزائرية وبالتالي موقف الجزائر هو المهم في مواقف الدول الأخرى في الساحل بإعتبار الجزائر جيوسياسيا أكثر عرضة للتهديدات الأمنية والأكثر قدرة على العمل من خلال مقوماتها الجيوإستراتيجية وخاصة قدراتها العسكرية، وبهذا يعتبر عامل إدراك لدناليقيادات الجزائرية عامل مهم في التعامل مع التهديدات الأمنية في مرحلة القذافي ومرحلة ما بعد القذافي<sup>4</sup>.

ويمكن حصر تأثير الأزمة الليبية على الأمن الوطني الجزائري من خلال جانبين مهمين:

<sup>1</sup>- رفيق شلغوم، هكذا ستساهم الجزائر في القوة العربية المشتركة، مقال منشور بموقع جريدة البلاد الجزائرية، تاريخ النشر 2015/03/29، تاريخ الإطلاع 2016/11/05، الموقع الإلكتروني:

<http://www.elbilad.net/article/detail>

<sup>2</sup>- الياس أبو جودة، مفهوم الأمن البشري في إطار التهديدات العالمية الجديدة، مقال منشور بمجلة الدفاع الوطني، العدد 74، تشرين الأول 2010.

<sup>3</sup>- عبد النور بن عنتر، الأزمة الليبية: غياب جماعي وخلافات ثنائية، مركز الدراسات المتوسطية والدولية، العدد 6، سبتمبر 2011،

ص 07

<sup>4</sup>- محمد حمشي، أثر الأزمة الليبية على الأمن في منطقة الساحل: نحو نزع طابع التهديد الأمني عن إتهيار الدولة في ليبيا، مداخلة في يوم دراسي بكلية العلوم السياسية جامعة تيزي وزو بالتعاون مع مركز الدراسات والبحوث السياسية، 2014.

الأول: إنعكاس تصريحات بعض الثوار الليبيين من جر الجزائر إلى الصراعات الداخلية والقبلية، وتداعيات إنهيار مؤسسات الدولة الأمنية وبالتالي فوضى أمنية وانتشار للسلاح ووقوعه في أيدي الجماعات المسلحة الإرهابية.

ثانيا: الجانب الآخر يتمثل في إنعكسات الأزمة الليبية ككل على منطقة الساحل الإفريقي كعمق إستراتيجي للأمن الجزائري، بالتالي تدهور الوضع الأمني في مالي وتونس وتداعياته على الأمن الوطني الجزائري<sup>1</sup>.

#### خريطة توضح الحدود الجزائرية-الليبية



Web site : [http://katehon.com/sites/default/files/201511143535229734\\_19.jpg](http://katehon.com/sites/default/files/201511143535229734_19.jpg)

#### المحور الرابع: حسابات الموقف الدفاعي وإشكالية المبادئ الثابتة والمصالح المتغيرة.

يشمل مفهوم الدفاع فضلا عن التصور العسكري، الاقتصاد والهوية الثقافية والشخصية الحضارية، والمكانة الإقليمية والدولية. وبهذا فالدفاع الوطني بمعناه الشامل هو دفاع على صعيد الوطن والامة بجميع مقوماتها، ويرى المحللين العسكريين والباحثين الأكاديميين أن العقيدة العسكرية تحمل لصفة الدفاعية بشكل عام، وهو ما يدل على أننا لا نقوم بأي تحركات عسكرية إلا إذا كنا معرضين لتهديد وهجوم عسكري، وفي حالة الهجوم من العدو يكون الطرف الآخر مجبر على الدفاع أولا ثم الانتقال لمرحلة حسم المعركة، والعملية الدفاعية رهينة تكامل الأسلحة مع التجهيزات القتالية والتمارين والخطط القتالية وطرق تنفيذ الاعمال الدفاعية بشكل مباشر،

<sup>1</sup>- منصور لخضاري، مرجع سبق ذكره، ص 438

وهذا الخصوص فإن استخدام الوسائل القتالية الجديدة من قبل الوحدات المدافعة رفعت من مستوى قدرتها على القتال، وأدت إلى ظهور أشكال جديدة في الدفاع وجعلتها أكثر فاعلية وثبات<sup>1</sup>.

تعتبر الأزمة الليبية من أهم التهديدات التي لإستقرار وأمن الجزائر، ومنه تعتمد الجزائر على موقف دفاعي في التعامل مع الأزمة لضمان أمنها الوطني فمن جهة تعتمد على أواوية تأمين الحدود الجزائرية-الليبية مما يعني أيضا تأمين الحدود الجزائرية التونسية-النيجيرية-المالية ومع هذا تبقى الحدود هشة أو حتى فاشلة فهي تواجه أكثر من 3000 كم من الحدود مما يصعب حمايتها فهي مفتوحة على الجريمة المنظمة والهجرة وتهريب السلاح وتنقل الجماعات الإرهابية، ومن جهة أخرى إضافة إلى تأمين الحدود مع ليبيا تسعى الجزائر إلى لعب دور الوسيط بين الفرقاء الليبيين لدعم الحوار الليبي-الليبي لغلق الباب أمام التدخلات الخارجية والتي تسعى إلى ضمان مصالحها من خلال إطالة عمر الأزمة الليبية على حساب أمن وإستقرار ووحدة ليبيا<sup>2</sup>

فيمكن إعتبار أن الموقف الحالي للجزائر هو تأمين الحدود الجزائرية-الليبية وتعاون مع دول الجوار في مجال تبادل المعلومات لمنع تنقل الجماعات المسلحة، والإعتماد على الحوار بين الفصائل الليبية، ويجب الإشارة أن هذا الموقف يبقى الجزائر على المدى القريب والمتوسط على الحياد إتجاه الصراع في ليبيا وبقية كفاعل محوري في المنطقة وبصورة طيبة عند كل الفصائل الليبية المتصارعة ولكن من جهة أخرى يتطلب هذا الموقف الدفاعي مقومات وإمكانات كبيرة مالية وبشرية وخاصة أن الجزائر تعاني من تحديات إقتصادية بفعل إنهيار أسعار النفط وتكلفة إعادة إنتشار القوات العسكرية وتكلفة كذلك التأهب والإستعداد في ظل الفوضى والهشاشة الأمنية في المنطقة<sup>3</sup>.

ولكن هذا الموقف الدفاعي للجزائر إتجاه الأزمة الليبية يحمل الكثير من المخاطر على الأمن الوطني من خلال عدم القدرة على توقع ما ستؤول إليه الأزمة وتداعياتها وخاصة وأن الأزمة رهينة حسابات قوى إقليمية ودولية كثيرة بحكم مقومات الطاقة التي تمتلكها ليبيا وموقعها الإستراتيجي المطل على البحر الأبيض المتوسط، بالإضافة إلى أن هناك مشكلة وقت فكلما زادت عمر الأزمة الليبية كلما أنتجت تهديدات يصعب إدلالها كتقوية الجماعات المسلحة الإرهابية بفعل حركة السلاح وتقوية جماعات الجريمة المنظمة بفعل عائدات الفدية أو عائدات تجارة المخدرات والإتجار بالبشر، ويمكن لتراكم هذه التهديدات يؤدي إلى إنهيار كثير من الدول في منطقة الساحل الإفريقي وشمال إفريقيا التي تعاني أصلا من الفشل والهشاشة، وعليه يجب على الجزائر إعادة النظر في مواقفها وفي مقاربتها بشكل عام بما يخدم أمنها الوطني ومصالحها الإستراتيجية على المدى القريب والمتوسط

<sup>1</sup>- وليد خالد أحمد، مفهوم الدفاع في العقيدة العسكرية الدفاعية، مقال منشور بجريد القادسية، العدد 01، 1993، تاريخ النشر 2015، تاريخ الإطلاع 2016/11/05، للإطلاع الإلكتروني: [www.kitabat.com](http://www.kitabat.com)

<sup>2</sup>- يحيى ح زوير، الأزمات الليبية والمالية: أي أدوار للجزائر؟، أشغال الملتقى مالي-ليبيا مبادرات السلام والخروج من الأزمات، وزارة الدفاع الوطني، المعهد العسكري للوثائق والتقييم والإستقبلية، 1 جانفي 2016، ص 86-87

<sup>3</sup>- نفس المرجع، ص 92

والبعيد، وذلك من خلال بناء منظومة دفاعية وطنية تستند إلى تفعيل المقومات الجيوإستراتيجية للجزائر من أجل لعب دور إقليمي محوري وبناء الأمن في المنطقة.

#### الخاتمة:

شكلت الأزمة الليبية تهديد حقيقي للأمن الوطني الجزائري من خلال تداعياتها الأمنية من إنتشار للسلاح ونشاط للجماعات الإرهابية والهجرة غير الشرعية والجريمة المنظمة، لتجد الجزائر نفسها أمام فوضى وتعقيدات أمنية يصعب التعامل معها ويصعب توقع مساراتها المستقبلية، وما يزيد الوضع تعقيدا التدخلات الأجنبية في الأزمة للحفاظ على مصالحها في ليبيا إضافة إلى تداعيات هذه الأزمة على درجة حدة الأزمات الأخرى في المنطقة في ظل ضعف وهشاشة الدولة في منطقة الساحل، والوضع الأمني في تونس وتدهور أزمة مالي من منطلق إعتبار الأراضي الليبية كمنطلق للجماعات الإرهابية ومصدر للسلاح الذي كان متوفر لدى الدولة الليبية في عهد القذافي.

وفي ظل هذا الوضع وهذه التحولات المتسارعة أسرعت الجزائر بفعل مبادئها وثوابتها إلى تبني موقف دفاعي إتجاه الأزمة الليبية، فمن جهة سعت إلى تأمين الحدود الجزائرية-الليبية لمنع تنقل الجماعات الإرهابية والسلاح لداخل الجزائر مع تعاون معلوماتي إستخباراتي مع دول الجوار، ومن جهة أخرى تفعيل الدبلوماسية لتنشيط ودعم الحوار الليبي-الليبي بين أطراف الصراع، ولكن هذا الموقف الدفاعي ماعدا أنه يضمن للجزائر الحياد وتأمين الحدود على المدى القريب وحتى المتوسط كأقصى تقدير لا يمكن له أن يحل الأزمة الليبية ولا أن يضمن إستقرار وحماية الأمن الوطني الجزائري بإعتبار أن الأزمة تحمل تعقيدات كثيرة وأطراف متصارعة محليا ودعم من دول إقليمية ودولية من أجل تحقيق مصالحها في المنطقة، وخاصة أن الجزائر من جهة يعول عليها لما تمتلكه من مقومات جيوإستراتيجية تمكثها من لعب دور محوري في هندسة الأمن في المنطقة، ومن جهة أخرى تسعى الكثير من الأطراف إلى زعزعة الأمن الوطني للجزائر وجرها إلى نزاعات مسلحة وفوضى أمنية قادرة على العصف بدول بأكملها وإنهيارها.



## دور المشاركة الشعبية في التنمية المحلية

قياتي عاشور/معيد بقسم علم الاجتماع، جامعة بني سويف، مصر

### ملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على مفهوم المشاركة الشعبية في التنمية المحلية وأهميتها وتحديد أهدافها، وشروطها، وخصائصها ومبادئها، وإبراز آليات المشاركة الشعبية من خلال الطرق والأساليب والمستويات المختلفة للمشاركة الشعبية في التنمية المحلية، وذلك من خلال التأكيد على أهمية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية وأهدافها، مؤكدة على توافر مجموعة من الخصائص من أجل المشاركة الشعبية لإحداث التنمية المحلية المنشودة كما ذكرت الدراسة مبادئ المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، وعرضت الدراسة لبعض صور المشاركة الشعبية والتي كان لها صدي في أحداث التنمية المحلية، كما تعرضت الدراسة ذكر المعوقات التي تتعرض لها عملية المشاركة، ثم ذكرت آليات وأساليب المشاركة التي من خلالها يمكن تفعيل شروط المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، واختتمت بعدد من التجارب الدولية التي ترصد لأنماط من المشاركة الشعبية والنجاحات التنموية التي حققتها على المستوى المحلي.

الكلمات الرئيسية: المشاركة الشعبية، التنمية المحلية، التجارب الدولية.

### مقدمة:

تعتبر المشاركة الشعبية في التنمية المحلية إحدى دعائم النظم الفعلية في تحقيق أهدافها، فهي تعبر عن إحساس الجماهير بمشاكلهم، والعمل على إشراكهم في تنفيذ خطط وبرامج تنموية، مما يجعلهم أكثر حرصًا على الحفاظ على نتائج الأعمال التي ساهموا فيها. ومن القواعد الأساسية لتنمية المجتمع ضرورة المشاركة الشعبية للنهوض بالمجتمعات المحلية، لكن إن لم يشارك المواطنون بجهودهم وإمكاناتهم للنهوض بمجتمعاتهم، فإن الحديث عن التنمية المحلية يصبح غير مجدي؛ فالتنمية أيًا كان نوعها أو مجالها اقتصاديًا أو اجتماعيًا أو ثقافيًا أو سياسيًا...تعد مسؤولية جماعية، يشارك فيها كل فرد أيًا كان موقعه في المجتمع.

وأصبح توحيد الجهود الشعبية مع الجهود الحكومية اليوم أمرًا في بالغ الأهمية، لتحقيق تنمية يتقبلها المجتمع ولحل مشاكله الحقيقية، فإنه يجب إشراك كل أفراد المجتمع المحلي في التفكير والعمل على وضع البرامج التي تهدف إلى النهوض بهم. لذلك تعتبر المشاركة الشعبية من أكثر العناصر أهمية وفعالية للوصول إلى تنمية المجتمع المحلي، حيث أن كل تنمية حقيقية لمجتمع ما تتطلب المشاركة الإيجابية والمبادأة التلقائية لأفراد هذا المجتمع، وإن لم تأت

هذه المشاركة بشكل تلقائي من المواطنين؛ فإن على الدولة (ممثلة في الجماعات المحلية) استئثارها، وذلك باستخدام مختلف الآليات والوسائل الممكنة، من خلال إثارة الوعي بمستوى حياة أفضل، وإقناع الأفراد بالحاجات الجديدة للمجتمع، وتوعيدهم على أنماط جديدة من العادات الاقتصادية والاجتماعية.

**أهمية البحث وأهدافه:**

تكمن أهمية البحث من خلال المحاور التالية:

- ❖ تزايد الاهتمام العالمي والعربي بالمشاركة الشعبية كمبدأ أساسي لتحقيق التنمية المحلية.
  - ❖ أهمية توسيع نطاق المشاركة الشعبية في مختلف القضايا التنموية، من خلال إعطاء دور أكبر للجماعات المحلية في تحديد أهداف التنمية وتوجهاتها، ومن ثم المشاركة في تنفيذ سياستها وبرامجها ومتابعتها.
  - ❖ الدور المهم والأساسي لعملية تمكين أفراد المجتمع وخاصة الشباب وبناء القدرات المحلية لتمارس دورها بشكل فعال ومساهمته في تحقيق التنمية المحلية بشكل سليم.
- ومن هذا المنطلق تهدف الورقة البحثية إلى:

التعرف على مفهوم المشاركة الشعبية في التنمية المحلية وأهميتها وتحديد أهدافها، وشروطها، وخصائصها ومبادئها، وإبراز آليات المشاركة الشعبية من خلال الطرق والأساليب والمستويات المختلفة للمشاركة الشعبية في التنمية المحلية، فضلاً عن التعرض إلى التحديات التي تواجه المشاركة الشعبية ودورها في التنمية، كما يهدف البحث إلى التعرض لبعض قصص نجاح لأشكال المشاركة الشعبية والتي يبرز فيها دور الشباب بشكل واضح وفعال والإشارة لبعض منها على مستوى العالم.

**تعريف المشاركة الشعبية:**

يعتبر مصطلح المشاركة الشعبية (المجتمعية أو الجماهيرية أو الأهلية) من المصطلحات الحديثة التي تعدد التعاريف المتعلقة به، وتختلف من دولة إلى أخرى وفي الدولة نفسها، ويعود ذلك لتعدد التخصصات التي تتعاطى مع هذا المفهوم وتطبيقاته.

والتعريف العام المطروح في تقرير الأمم المتحدة يعطي مفهومًا عامًا وشاملاً للمشاركة الشعبية، فيعرفها بأنها "خلق فرص تمكن جميع أعضاء المجتمع والمجتمع الأكبر للمشاركة الفاعلة والتأثير على العملية التنموية ليشاركوا بعدالة وإنصاف في ثمار التنمية"<sup>(1)</sup>، إلا أن ما يهمننا هنا هو المشاركة الشعبية في التنمية المحلية.

فحسب هاي Hay، المشاركة الشعبية تعني: "المساهمة الطوعية في العلاقة بين الفرد والجماعة، وبين الجماعة وجماعة أخرى؛" وفي نفس الاتجاه يرى الدكتور عبد المنعم شوقي أن المشاركة الشعبية هي: "عملية مساهمة

(1) أيمن عزمي جبران سعادة (2009)، آليات تفعيل المشاركة الشعبية في مشاريع الحفاظ المعماري والعمراني (حالة دراسية الضفة الغربية)، أطروحة ماجستير في الهندسة المعمارية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، ص.

المواطنين طوعًا في أعمال التنمية، سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل وغير ذلك؛ بل إن المشاركة تعتبر درجة إحساس الناس بمشكلاتهم المحلية، ونوع استجابتهم لحل هذه المشكلات<sup>(1)</sup>.

أما منصور بن لرتب فيعرفها بأنها: "العملية الإرادية الطوعية التي من خلالها يساهم المواطن مساهمة فعالة بالرأي أو الفعل، أو أحيانًا بالمال أو الهبات المالية، دون ضغط أو مساومة أو تحقيق منفعة تتعارض مع المصلحة العامة"<sup>(2)</sup>.

وبصفة عامة يمكن تعريف المشاركة الشعبية على أنها: "العملية التي تتيح لجميع أفراد المجتمع المحلي وجماعته المؤهلة بموجب القوانين فرصًا للتعبير عن آرائهم، ودورًا في إعداد الخطط والمشروعات المحلية وتنفيذها ومتابعتها والرقابة عليها بشكل مباشر وغير مباشر، بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتحسين نوعية حياة السكان، وإشباع حاجاتهم بعدالة دون الإضرار بالمصالح الوطنية"<sup>(3)</sup>.

#### مفهوم المشاركة الشعبية في التنمية المحلية:

إذا كانت التنمية المحلية في بعدها الإقليمي والوطني تعرف على أنها تلك العمليات التي تبذل بقصد ووفق سياسيات عامة لأحداث تطور وتنظيم اجتماعي واقتصادي للناس وبيئاتهم المحلية أو الإقليمية أو الوطنية بالاعتماد على الجهود الحكومية والأهلية المنسقة، على أن تكتسب كل منها القدرة على مواجهة مشكلات المجتمع نتيجة هذه المعطيات<sup>(4)</sup>، وإذا كان مفهوم المشاركة كما رأينا بمدلوله العام يشير إلى أنها "العملية التي من خلالها يكون للفرد دور في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة واختيار أفضل الوسائل لتحقيقها وإنجازها"<sup>(5)</sup>، فإنه يمكن الاستنتاج أن المشاركة الشعبية بمفهومها التنموي هي "إشراك الناس بدرجة أو بأخرى في التصميم والإشراف على تنفيذ سياسيات ومشروعات التنمية المحلية، سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية.

ومن هذا المنطلق، فإن المشاركة الشعبية في التنمية المحلية ليست مجرد أداة، بل هي عنصر حاسم للتأكيد على عملية تنموية فعالة، ومشاركة الناس على المستوى المحلي والإقليمي والوطني يعني انطلاق التنمية من القاعدة

(1) محمد سعيد الحلبي (2005)، دور القطاع الأهلي في اقتصاد السوق الاجتماعي، مقالة رقم 06، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 27-12-2005، ص-ص. 8-9.

(2) منصور بن لرتب (1988)، استراتيجية التنمية الإدارية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، غير منشورة، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، ص-ص. 261.

(3) بدون ذكر المؤلف، المشاركة الشعبية في التخطيط وإعداد الموازنات، تحالف المشاركة الشعبية في إعداد الموازنة العامة للبلديات، الأردن، بدون ذكر سنة النشر، ص 2.

[www.pbcoalition.com/download/al%20mosharakah%20al%20sha3beyah%20fe%20al%20ta5tetet%204%20.pdf](http://www.pbcoalition.com/download/al%20mosharakah%20al%20sha3beyah%20fe%20al%20ta5tetet%204%20.pdf)

، ملف أطلع عليه بتاريخ 2016/9/28.

(4) سميرة كامل محمد (1988)، التنمية الاجتماعية، المكتب الجامعي، الإسكندرية، ص 132.

(5) عبد الهادي الجوهري (1966)، أصول علم الاجتماع السياسي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 32.

تجاه رأس الهرم، أي التنمية من أسفل، فالمشاركة تعمل على ربط جهود الأفراد المحليين بمساعدة الحكومة المركزية، مما يجعلها من أهم دعائم نجاح الخطط والسياسات التنموية في المجتمع المحلي<sup>(1)</sup>.

#### أهمية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية وأهدافها:

أشارت الدراسات التي أجريت على موضوع التنمية في بلدان العالم الثالث في أواخر القرن العشرين إلى أهمية المشاركة في التنمية المحلية وحتميتها، في كونها تعمل على تناسب الخدمات التي تقدمها للسكان المحليين مع احتياجاتهم التي حددها بأنفسهم، كما أنها تتيح الفرصة لمختلف فئات المجتمع للمساهمة والقيام بدور إيجابي في مساندة وتنفيذ وتبعية سير المشروعات التنموية التي تمس مجتمعهم، إضافة إلى ترشيد توزيع الخدمات بين مختلف تلك الفئات والمستويات في المجتمع.

وتعمل المشاركة على زيادة تماسك أفراد المجتمع وتدعيم جوانب التعاون بينهم وبين الحكومة، من خلال إتاحة الفرصة للممارسة الديمقراطية، من خلال تكريس أسلوب الإدارة اللامركزية<sup>(2)</sup>. إضافة إلى تلك الأهداف ذات الطابع السياسي الاجتماعي، هناك جملة أخرى من أهداف المشاركة ذات الطابع الاقتصادي تتمثل في تقليل التكلفة وتخفيف الأعباء على الحكومة، من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المحلية في المجتمع<sup>(3)</sup>.

وللمشاركة أيضاً أهداف على المستوى الأخلاقي للفرد، فهي تعمل على تدريب الأفراد على تحمل المسؤولية وتدعم شعورهم بالواجب، وتزيد من الوعي الاجتماعي، مما يؤدي إلى تغذية المشاركة ومساعدتها على الامتداد الرأسي والأفقي، وتعود الأفراد الحرص على المال من خلال تضافر الجهود المحلية والحكومية، لتحقيق الأهداف التنموية على المستوى المحلي والوطني<sup>(4)</sup>.

تعمل المشاركة الشعبية على تحقيق الأهداف التالية<sup>(5)</sup>:

- ❖ تقليل التكلفة: حيث تعمل المشاركة على ترشيد القرارات وترتيب الأولويات حسب حاجات السكان، مما يحقق كفاءة الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة.
- ❖ ضمان التأييد الجماهيري والشعبي للمشروعات: حيث أن المشاركة وسيلة لتقريب حاجات السكان ومطالبهم مع واقع الموارد المحلية المتاحة، مما يحقق رضا السكان المحليين ودعمهم للمشروعات التنموية.
- ❖ توجيه الموارد المحلية نحو المشروعات الإنتاجية: ففي حال غياب المشاركة فإن الضغوط الشعبية تتجه نحو الحاجات المادية أو الاستهلاكية، ولا تتفهم أهمية المشروعات الإنتاجية التنموية المستقلة، لذلك فإن مشاركة

(1) طارق بركات (2014)، تفعيل دور المشاركة الشعبية والتمكين المستدام في التنمية المحلية، مجلة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، المجلد 26، العدد 5، ص 66.

(2) المرجع السابق نفسه، ص 67.

(3) أحمد مصطفى خاطر (2000)، تنمية المجتمع المحلي، الاتجاهات المعاصرة، المكتبة الجامعية، الإسكندرية، ص 231.

(4) منال طلعت محمود (2001)، التنمية والمجتمع، مدخل نظري لدراسة المجتمعات المحلية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ص 247، ص 247.

(5) ميمون الطاهر، مفهوم المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، بدون تاريخ نشر، ص 4.

المواطنين تعمل على توجيه الموارد المحلية نحو المشروعات الإنتاجية بدلاً من الحاجات الاستهلاكية، بما ينعكس إيجاباً على حياة المشاركين في المستوى الزمني المتوسط والبعيد.

❖ تحقيق الفاعلية للمشروعات: وهذا من خلال:

- توفير بيانات حقيقية على واقع المجتمعات المحلية.

- إقامة نسق من العلاقات السليمة، يراعي قيم وعادات المجتمع.

- ضمان التكامل والتعاون المشترك بين مستويات التنمية الوطنية والمحلية.

❖ تحقيق التوظيف الأمثل للمساعدات الاجتماعية: حيث أصبحت المشاركة مطلب الهيئات الدولية لضمان الاستخدام الأمثل للمساعدات وتوجيهها لصالح الجماهير، مما يشكل تحدياً للحكومات نحو تعزيز المشاركة الشعبية لتلبية مطالب المنظمات الدولية.

❖ تحديد المشكلات والحاجات الحقيقية للسكان المحليين: تعمل المشاركة على تحديد المشكلات والحاجات للسكان المحليين فعلياً، ومن ثم تحقيق إدارة كفيء للموارد المحلية.

خصائص المشاركة الشعبية في التنمية المحلية:

تتميز المشاركة الشعبية بالخصائص التالية<sup>(1)</sup>:

❖ المشاركة الشعبية سلوك تطوعي ونشاط إرادي، على اعتبار أن المواطنين يقومون بأداء جهودهم التطوعية لشعورهم بالمسؤولية حيال القضايا والأهداف الخاصة بالمجتمع.

❖ المشاركة الشعبية سلوك مكتسب، أي أنها ليست سلوكاً فطرياً يولد مع الإنسان ولا يرثها، وإنما هي مكتسبة، يتعلمها الإنسان أثناء حياته من خلال تفاعله مع الآخرين.

❖ المشاركة الشعبية إحدى مبادئ الديمقراطية.

❖ المشاركة حق وواجب في آن واحد، فهي من حقوق الإنسان التي أعلنتها التشريعات الدولية والدساتير المحلية.

❖ المشاركة هدف ووسيلة في نفس الوقت، هدف لأن الحياة الديمقراطية تقتضي مشاركة الجماهير في المسؤولية الاجتماعية، مما يؤدي إلى تغيير سلوكيات المواطنين وثقافتهم نحو الإحساس بالمسؤولية في صنع القرار: وهي وسيلة كونها آلية يتمكن المواطن من خلالها أداء أو لعب دور محوري في النهوض بالمجتمع نحو الرقي والرفاهية.

❖ المشاركة الشعبية توحد الفكر الجماعي للجماهير، لأنها تساهم في بلورة فكرة واحدة نحو الإحساس بوحدة الهدف والمصير المشترك.

مبادئ المشاركة الشعبية في التنمية المحلية:

تمحورت أهداف التنمية المحلية حول تلبية حاجات السكان وحل مشكلاتهم وتحسن نوعية حياتهم، كعامل أساسي لتحقيق التنمية الشاملة، وذلك من خلال مشاركة السكان المحليين في وضع أهدافهم وتحديد أولوياتهم، كوسيلة لضمان النجاح في الخطط التنموية بشرط أن ترتكز المشاركة الشعبية في العملية التنموية على أربعة مبادئ أساسية هي:

(1) السيد عليوة و منى محمود، المشاركة السياسية، موسوعة الشباب السياسية، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، القاهرة، مصر، بدون ذكر سنة النشر، ص-ص. 5-6

هناك أربعة مبادئ أساسية تركز عليها المشاركة الشعبية في عملية التنمية المحلية، هي<sup>(1)</sup>:

- ❖ الشمولية: ويعني إشراك جميع فئات السكان المحليين في إعداد الخطة (النساء، الرجال، الجماعات المحرومة، الجماعات المنظمة...)، وتتمثل مؤشراتته في مدى وضوح أهداف الخطة للسكان، ومدى مساهمة السكان في إعداد الخطة، وطرق التعرف على آراء السكان وآليات تحديد الأولويات.
- ❖ التفاعلية: وتعني عدد وكثافة قنوات الاتصال بين المجالس المحلية والسكان، والتي تتمثل مؤشراتها بعدد الوسائل والطرق التي اتبعت لإشراك المواطنين (الاجتماعات، جلسات النقاش، الندوات، المؤتمرات).
- ❖ الشفافية: وتعني الوضوح والمصارحة ما بين السكان المحليين والمجالس المحلية، وتتمثل مؤشراتها في مدى تأثير نتائج المشاركة العامة في إعداد الخطة وتحديد الأولويات، ومدى تأثير التغذية العكسية في إعادة النظر في سياسة المشاركة.
- ❖ الاستمرارية: وتعني المشاركة في جميع المراحل التخطيطية، ابتداء من وضع الخطة وتنفيذها ومتابعتها.

#### آليات المشاركة الشعبية في التنمية المحلية:

تباينت آراء الباحثين حول آليات المشاركة الشعبية، ومن الصعوبة اعتماد إطار عام موحد للمشاركة، إلا أنه يمكن تناول آليات المشاركة من ثلاثة جوانب رئيسية هي: أساليب، وصور، ووسائل المشاركة في التنمية المحلية.

#### أساليب المشاركة الشعبية في العملية التنموية (أنواع):

تختلف أساليب المشاركة الشعبية باختلاف أشكال المساهمة التي يقوم بها الأفراد بحيث تحدد الأعمال التي يقومون بها ويمكن أن تحدث المشاركة الشعبية بعدة طرق وأساليب أهمها<sup>(2)</sup>:

❖ المشاركة المباشرة: يمكن تعريفها بأنها مشاركة مختلف فئات الشعب أو هيئات أو جماعات منتظمة للسلطات الحكومية في كل ما يتعلق بالعملية التنموية أو في مراحل منها، ويأخذ هذا النوع من المشاركة أشكالاً عدة أهم هذه الأشكال:

- استشارة الأهالي والمجموعات المستهدفة من خلال الاجتماعات والمقابلات والمؤتمرات العامة.
- اللامركزية الإدارية والتي تتمثل في إيجاد مؤسسات وهيئات تخطيط على المستوى الإداري.
- برامج تنمية المجتمع المحلي وخصوصاً ما يتعلق منها ببرامج الاعتماد على النفس والهيئات التطوعية.
- وسائل الإعلام المختلفة.
- الاستبيان والدراسات المختلفة.
- الاستفتاء العام حول قضية أو قضايا معينة.

(1) ميمون الطاهر، مفهوم المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، مرجع سابق، ص 5.

(2) طارق بركات، تفعيل دور المشاركة الشعبية والتمكين المستدام في التنمية المحلية، مرجع سابق، ص 70.

❖ المشاركة غير المباشرة: تحدث بواسطة أشخاص محددين وبتكليف من جهات معينة أو بدوافع ذاتية.

#### صور المشاركة الشعبية في العملية التنموية (مستويات):

ترتبط المشاركة الشعبية بثلاث عوامل: أولاً بمراحل عملية التنمية، وبالنظام السياسي للمجتمع وثانياً، بظروف كل برنامج تنموي، وحسب فلسفة القائمين عليه والهدف منه وثالثاً وتتمثل صور المشاركة في مراحل عملية التنمية كالتالي (1):

❖ المشاركة في مرحلة إعداد ورسم الخطة: تعتبر مرحلة إعداد الخطة من أهم مراحل التنمية المحلية، حيث يتم التعرف على خصائص المجتمع المختلفة وتحديد المشكلات و الحاجات، و تبادل المعلومات بين المسؤولين الحكوميين و المواطنين و مناقشة المشروعات و بدائلها و تقرير الأولويات تكمن أهمية هذه المرحلة كونها تمكن المواطنين من التأثير في الإدارة، بما يحقق تجاوب الخطة مع حاجاتهم؛ و زمنياً تتوزع عمليات المشاركة ما بين مرحلة جمع المعلومات و مرحلة وضع الإطار العام للخطة، و المهم التركيز على المشاركة عند وضع الإطار العام للخطة، حتى يتيسر مناقشتها و إدخال التعديلات عليها.

ومن صور المشاركة في هذه المرحلة اللقاءات، الزيارات، الاستطلاعات، الاجتماعات المحدودة، ثم الاجتماعات العامة الموسعة بعد كتابة تقرير الخطة وتوزيعه على المواطنين وإعلانه بشتى الوسائل، حيث يقوم المسؤولون بشرح الخطة وأهدافها، ومن ثم مناقشتها وتعديلها قبل إقرارها قانونياً.

❖ المشاركة في مرحلة التنفيذ: يزداد حجم المشاركة في مرحلة التنفيذ، إذا ما شارك المواطنون في مرحلة الإعداد وجاءت الخطة ملبية لحاجاتهم، ومن صور المشاركة في هذه المرحلة العون الذاتي، الذي يهدف إلى تغيير أنماط السلوك السلبي إلى إيجابي، والاعتماد على الذات، خاصة في ظل قصور الإمكانيات الحكومية.

❖ المشاركة في الرقابة: تشكل التغذية العكسية من قبل المواطنين أسلوباً من أساليب الرقابة الشعبية وتقييم المشروعات، يتم من خلالها التعرف على مدى كفاءة وفعالية الأجهزة التنفيذية، وأداة ناجحة لتلافي الأخطار والانحرافات، وتصحيح مسار المشروعات العامة.

وسائل المشاركة الشعبية:

#### ❖ الوسائل التقليدية: من أبرزها (2):

- الانتخابات: وهي قيام المواطنين بانتخاب ممثلهم في المجالس المحلية.
- حضور اجتماعات جلسات المجالس المحلية: فمن حق المواطنين ووسائل الإعلام حضور اجتماعات المجالس المحلية، ووجوب وجود جلسات خاصة لسماع آراء المواطنين.
- اللجان الخاصة: تستخدم كأداة فحص مراجعة للسياسة المحلية في مجال وظيفي محدد للمجالس المحلية.
- الاتصالات الشخصية: تتم ما بين المواطنين وأعضاء المجالس المحلية، من خلال الهاتف أو المقابلات الشخصية.

(1) بدون ذكر المؤلف، المشاركة الشعبية في التخطيط وإعداد الموازنات، مرجع السابق، ص-ص 7-11.

(2) المرجع نفسه، ص-ص 7-11.

○ الشكاوى والاعتراضات: تتطلب إعلام المواطنين عن المشاريع والخطط بشكل مسبق، وتيسير حصول المواطنين على المعلومات وحققهم في الاعتراض على قرارات المجالس المحلية.

○ المظاهرات: هي وسيلة من وسائل التعبير عن حاجات ورغبات ومواقف السكان، خاصة في المدن الكبيرة تجاه قضايا معينة.

❖ الوسائل الحديثة: مع تزايد اهتمام الدول والحكومات بالمشاركة الشعبية لأغراض تنموية، فإنه بات من الضروري البحث عن وسائل تعمل على تفعيل المشاركة الشعبية من خلال توفير فرص للأفراد بالمشاركة في صنع القرار، ووجود تشريعات وسياسات تضمن الحرية المؤسسية للمنظمات غير الحكومية، باعتماد أسلوب التمثيل بالنيابة للتعبير عن اهتمامات وحاجات السكان.

وتشكل الحلقات البحثية، وهيئات المحلفين، واجتماعات الطاولات المستديرة، والجهود الجماعية لتجميع المياه التعاونية، وسائل لتفعيل المشاركة خاصة المتعلقة بالقرار البيئي.

#### التحديات والمعوقات التي تواجه المشاركة الشعبية في التنمية المحلية:

توجد في كل مجتمع مجموعة من التحديات والمعوقات أمام الشراكة الفعالة التي من شأنها أن تؤدي إلى التنمية الحقيقية والفعالية للمجتمع المحلي، وتتعدد أسباب العزوف عن المشاركة، سواء كانت أسباب سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية، وهي ترتبط بالمشاركين أنفسهم أو بالمنظمات والهيئات التي تنظم حركة المشاركة في المجتمع وتصنف هذه التحديات كما يلي:

❖ تحديات مرتبطة بطبيعة المشروعات التنموية نفسها: كان تكون هذه المشروعات في بعض الأحيان غير متوافقة مع ميول واحتياجات بعض فئات المجتمع مثل الشباب وكبار السن، أو أن يكون هناك صعوبة في الحصول على الخدمات والاستفادة من المشروعات المقترحة مما يؤدي غالباً إلى عدم تجاوبهم وارتياحهم من المشاركة وبالتالي في نجاحها. كما أن عدم إشراك الأفراد المحليين في كل خطوات المشروع منذ مرحلة الدراسة والتنفيذ وانتهاء بمرحلة المتابعة والتقييم، إضافة إلى بعد المشروعات عن المناطق السكنية يجعلها خارج دائرة اهتمامهم ويزيد في عدم الاهتمام والعزوف عن المشاركة<sup>(1)</sup>.

❖ تحديات مرتبطة بالأفراد المحليين: إن ارتفاع نسبة الجهل والأمية بين الأفراد المحليين ونقص الوعي الاجتماعي والسياسي لديهم، يعتبر من أهم المعوقات التي تواجه المشاركة، إضافة إلى فقدان الأفراد المحليين الثقة بالمسؤولين عن المشروعات التنموية، مما يصرفهم كثيراً عن المشاركة بانتظام، كما أن نقص أو عدم تحمس الأفراد نحو بعض المشروعات لاعتقادهم بأنها غير مناسبة، يفقدتهم الدافع ويعودهم الاتكال على الدولة<sup>(2)</sup>.

❖ تحديات مرتبطة بالنظام الإداري: حيث ترتبط مشاركة المواطنين بالمركزية واللامركزية الإدارية بالدول التي تتبع المركزية في التخطيط لسياساتها العامة الاقتصادية والاجتماعية أو تنفيذ البرامج والمشروعات تغلق الطريق أمام المشاركة الشعبية والعكس.

(1) عثمان غنيم (2001)، التخطيط أسس ومبادئ عامة، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن، ص 179.

(2) منال سعيد قرارة (2004) آليات تفعيل الوعي والمشاركة الشعبية في التخطيط العمراني في الضفة الغربية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، ص 147.

❖ تحديات مرتبطة بالمشاركة الشعبية نفسها: إن المشاركة نفسها تساهم في توليد الصراعات والخلافات بين المواطنين من جهة والخبراء والفنيين في هيئات الوحدات المحلية من جهة أخرى حول سلطة اتخاذ القرار، حيث يعتمد الخبراء لأنهم المسئولون عن اتخاذ القرار في هيئاتهم، في حين يعتقد المواطنون أنهم الأقدر على تحديد أولويات حاجاتهم، كما أن مشكلة اختلاف حاجات المواطنين باختلاف فئاتهم وطبقاتهم قد تكون مشكلة أمام ترتيب الحلول للمشاكل المحلية<sup>(1)</sup>.

شروط تفعيل المشاركة الشعبية في التنمية المحلية:

لتحقيق مشاركة شعبية فعالة في التنمية المحلية، يجب أن تتم المشاركة بما يلي<sup>(2)</sup>:

- تعاون الأفراد مع بعضهم البعض بشكل طوعي، من أجل إشباع احتياجاتهم المشتركة حسب الأولويات.
- ارتباط المشاركة الشعبية بخطة التغيير الاجتماعي الشامل أو المحدود.
- اعتماد المشاركة على فهم حاجات الواقع، سواء من جانب المشاركين أنفسهم، أو من جانب واضعي الخطة.
- تضافر التوجيه والتدعيم الحكومي مع الجهود الأهلية.
- الاعتماد على القيادات المحلية، ومدى استيعابها للواقع وإمكانات تغييره.
- الإحساس بانتماء الأفراد إلى المجتمع المحلي، نتيجة التفاعل المتبادل بين الأفراد والظروف المجتمعية ومشكلاتها.
- انضمام الأفراد إلى الجمعيات الأهلية كجمعيات تطوعية، بدافع إيجابية التعبير عن مشكلات المجتمع، وبذل الجهد في العطاء من أجل النهوض بالمجتمع.

معايير قياس فعالية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية:

هناك معايير يمكن تطبيقها لقياس مدى النجاح أو الفشل الذي تحققه تجربة المشاركة الشعبية في التنمية المحلية، وهي<sup>(3)</sup>:

- عدد المواطنين الذين يشاركون ويساهمون في الشؤون المحلية مقارنة إلى عدد المواطنين أو السكان في الوحدة المحلية، ومدى استمرار نفس الأشخاص في عضوية المجالس المحلية وفي عضوية الجمعيات والهيئات الاجتماعية الأخرى.
- مدى إقبال الناخبين المحليين على الترشيح لعضوية المجالس المحلية، وعلى الإدلاء بأصواتهم لاختيار ممثلهم المحليين.
- قدرة الأعضاء المنتخبين على المباشرة بتقديم الاقتراحات ومشروعات القرارات المحلية وتعديلها والمقدمة من السلطات المحلية التنفيذية.

(1) عثمان غنيم، المرجع السابق، ص 179.

(2) محمد سعيد الحلبي (2005)، دور القطاع الأهلي في اقتصاد السوق الاجتماعي، مرجع سابق ص-ص 8-9.

(3) محمد فتح الله الخطيب و آخرون (1985)، تقييم تجربة الحكم المحلي المصري، منشورات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة - ص. 52-53.

- مدى تأثير المشاركة في تحقيق كفاءة الإدارة، أي مدى ما استطاعت القدرات الشعبية أن تحققه، من خلال إيجاد قاعدة تعديل الخطط والبرامج والرقابة على ذلك، والقرارات وسرعة تنفيذها.
- معرفة أن الفئات أو الطبقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي ينتمي إليها أعضاء المجالس المحلية للتنمية، أو المشاركين في أنشطة السلطة المحلية (المجالس المحلية) على أساس اختيار طوعي، لقياس مدى اهتمام فئات الشعب بالقضايا المحلية، ومدى اتساع قاعدة المشاركة الشعبية.
- معرفة أي المجالات أكثر تحفيزاً للمواطنين للمشاركة الشعبية، ومدى تأثير ذلك على الفئات المشاركة ودرجة المشاركة.
- واجب التعرف على الدوافع والحوافز المباشرة وغير المباشرة والتقليدية وغير التقليدية التي تكون وراء مشاركة المواطنين.

#### بعض قصص النجاح للمشاركة الشعبية في التنمية المحلية:

انطلاقاً من تلك المبادئ واعتماداً على أساليب المشاركة ودرجتها وشروطها، ونظراً لأهميتها في التفاعل مع الخطط التنموية والتأثير بها وبالتالي تنوع مجالاً المشاركة في قضايا التنمية المحلية ويف تأثيرها على جميع مراحل العملية التنموية، وتطبيقاً لما سبق يتم عرض أمثلة توضح بعض مجالاً المشاركة الشعبية في أهم قضايا التنمية المحلية:

❖ المشاركة الشعبية في تخطيط النقل المحلي، ويمكن قياس فاعليتها من خلال تأثير المشاركة في الإطار العام للخطّة، وعلى تحديد المشكلات وصياغة الأهداف، وتقييم البدائل، ونسبة مساهمة المجتمع (النساء، الآباء، المواطنين، الأطفال، المدارس، الأمن العام، الهيئات العلمية) في استراتيجية تقليل استخدام السيارات وحماية الأطفال في الرحلات اليومية، ومدى التأثير في انتهاج استراتيجية المشاة والدراجات الهوائية.

❖ مشكلة النمو السكاني المضطرد، وهي من أهم المشاكل التي تواجه المجالس المحلية، لذلك تبرز أهمية المشاركة الشعبية في تخطيط الأسرة، وتعدّ مشاركة السكان المحليين ضرورية لتمكين المجالس المحلية من السيطرة على ظاهرة النمو السكاني المضطرد، بغرض الوفاء بحاجات السكان في ظل محدودية الموارد المحلية، من خلال تطبيق برامج تخطيط الأسرة ودعمها من قبل الجهات الرسمية.

❖ المشاركة الشعبية في تخطيط وحماية البيئة المحلية، وهي على درجة عالية من الأهمية، وخاصة بعد ظهور مفهوم " التخطيط البيئي المشترك " الذي يشكل صيغة متقدمة لاستثمار رأس المال الاجتماعي المحلي. وتتمثل المشاركة في حماية البيئة من خلال مبادرات فردية ناتجة عن وعي الأفراد بمشاكل تلوث البيئة، أو من خلال جماعات البيئة، بهدف توليد اتجاهات وليفة بالبيئة، وتعزيز السلوك البيئي الإيجابي، وتوسيع قاعدة المشاركة الشعبية في حماية البيئة، وخاصة مشاركة الفقراء والفئات المحرومة.

❖ كما أن المشاركة مهمة في إدارة النفايات المحلية والوطنية، حيث تساهم بشكل فعّال في التخفيف من النفايات الصلبة والمساهمة في إعادة تدويرها، وهنا يمكن الاستعانة بتنظيم حملات واسعة لتوعية السكان ببرامج تجميع النفايات المنزلية وتدويرها من خلال طلاب المدارس على سبيل المثال.

❖ وتعدّ المشاركة الشعبية في التخطيط الصحي مجالاً من مجالات المشاركة الشعبية العامة، وقد أعطى برنامج المدن الصحية لمؤسسة الصحة العالمية أهمية للمشاركة الشعبية متعددة القطاعات كوسائل لتحسين التأثيرات المادية والاجتماعية على نوعية الحياة.

❖ تولي معظم الدراسات المتعلقة بالمشاركة الشعبية أهمية بالغة لمشاركة المرأة، حيث إن الاستثمار الأمثل لطاقت وإمكانات المجتمعات المحلية لأغراض تنموية لا يمكن أن يُحقق أهدافه بغياب نصف المجتمع لذلك فإن برامج حماية البيئة، الرعاية الصحية، تخطيط الأسرة وزيادة الإنتاجية يمكن أن تحقق نجاحات غير متوقعة إذا كانت هناك مشاركة فاعلة للمرأة، فمثلاً تعتبر تعتبر مشاركة المرأة قيمة محورية في حماية البيئة، حيث تتمثل مشاركتها في سلوكها<sup>(1)</sup>.

ونعرض بإيجاز لبعض التجارب العالمية ونجاحات التنمية المحلية فيها، قد يعطي فرصة للوقوف عليها وأخذ الإيجابيات التي تحققت في الاعتبار، وذلك بما يتناسب مع المجتمع المراد تنميته حسب خصائصه وسماته، إن تبادل الخبرات في التنمية المستدامة بالمشاركة يظل هدفاً لا بد أن تسعى له المجتمعات المحلية بجد وبروح المسؤولية.

تجربة سيرلانكا: (حركة سارفور ايشا رمانانا)<sup>(2)</sup>:

يعنى المعنى الأدبي للحركة "إيقاظ وتنمية المجتمع من خلال العمل المشترك المعتمد على الطاقة الدينية والعقلية للفرد" شملت هذه الحركة 3600 قرية في سيرلانكا بهدف التنمية الريفية بالمشاركة الشعبية. أسس هذه الحركة مجموعة من المدرسين والتلاميذ في مدينة كولمبو. وقد هدفت الحركة لإحداث التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالتركيز على قطاعات الشباب، والمرأة، والأطفال في تلك القرى، وركزت على الأهداف التالية:

- إمداد التلاميذ بالخبرة التربوية والتعليم فيما يحقق تنمية قدراتهم.

- تقديم الخدمات للمجتمع المحلي في حدود الامكانيات.

- تحسين مستوى المعيشة في المجتمع المحلي بتنمية الموارد المحلية باستخدام التقنيات والمهارات المناسبة بالاعتماد على المجتمع.

- حماية الأسرة ودعم مكانتها ووضعها.

آليات وطرق تنفيذ برامج الحركة:

طبقت حركة الآليات التالية تحقيقاً لمبدأ التنمية بالمشاركة:

- تنظيم معسكرات ريفية يتاح من خلالها الفرصة للمواطنين ليفكروا ويخططوا وينفذوا.

(1) طارق بركات، مرجع سابق، ص 76.

(2) محمود محمد محمود، وأحمد عبدالفتاح ناجي (2008). التنمية في ظل عالم متغير، دار السحاب للنشر والتوزيع، القاهرة، ص

- إيقاظ الوعي بالعوامل والأسباب التي أدت للتخلف في القرى.
- الاعتماد على مجهودات ومعارف موارد المجتمع المحلي المتاحة.
- توفير واستغلال الموارد المتاحة بالاعتماد على المجتمع المحلي.
- تدريب الأهالي على التعامل مع المشكلات بإكسابهم كافة المهارات كأعمال التسويق والبيع وسد النقص في الإدارة.
- تنظيم المجتمع المحلي في مجموعات حسب الفئات العمرية وحسب النوع ونوع النشاط الممارس.
- تدريب أخصائيي المجتمع المحلي باعتبار أن القيادة المحلية من القواعد أفضل من الأخصائيي المفروض.
- التكامل بين الجهود الحكومية الرسمية ومساهمات المجتمع المحلي.
- الاهتمام بالرعاية الصحية للمجتمع فيما يخص الوقاية من الأمراض والتغذية، ومواجهة الكوارث الطبيعية، والإسعافات الأولية ... الخ.

المخرجات: تحول في السلوكيات فيما يخص الأهداف وتغير في الاتجاهات والقيم.

تجربة زامبيا: (مشروع كابوتا):

- كابوتا مقاطعة بعيدة عن العاصمة وطَّن فيها هذا المشروع لتحقيق التنمية من خلال الاهتمام بالخدمات الصحية كبداية له ومن خلاله يتم بناء نسق إطارى للاتصال مع البناء الاجتماعي للمنطقة. ونفذ المشروع بواسطة الكنيستين الرئيسيتين والحكومة الزامبية ومن أهم مبادئ المشروع الآتي:
- مساعدة القرويين على الاعتماد على أنفسهم وإدارة شؤونهم.
  - الاستفادة من الموارد المحلية.
  - الحد من استخدام المعونات الخارجية واستخدامها في أضيق الحدود.
  - الحد من التبعية والاعتماد على الخارج.

طرق تنفيذ المشروع:

- كان الهدف الأساسي للمشرع إحداث التنمية من خلال نشر الرعاية الصحية باستخدام الإمكانيات والمجهود المحلي ولتنفيذ ذلك تم الآتي:
- بناء مركز المشروع اعتماداً على الجهد المحلي.
  - تدريب العاملين في مجالات الرعاية بالمنطقة على برامج الصحة الوقائية وذلك بهدف تدريب أعضاء من القرى على نفس البرامج لنشر الرعاية الصحية والوقائية في قراهم.
  - بناء مراكز صحية أخرى بجهود مواطني القرى، تلي ذلك كخطوة ثانية.

- تشكيل لجان في القرى تتصل ببعضها لتناول المشكلات الريفية وإيجاد الحلول لها بالاعتماد على الإمكانيات المحلية المتوفرة بالمجتمع.
  - القيام بزيارات من شأنها الوقوف على الاحتياجات والمشاكل في القرى.
  - عقد اجتماعات لكافة الأهالي والجماعات والمنظمات بهدف مناقشة أمور من شأنها تنمية مجتمعاتهم.
  - هذا وقد تمثلت مخرجات المشروع في الآتي: تنبع الخدمات التي تقدمها المنظمات من احتياجات وأسبقيات المواطنين – الاعتماد على الجهود الذاتية والمبادرات المحلية.
  - مراعاة القيم والمعتقدات والاستفادة منها في توجيه المجتمع.
  - الاهتمام بتدريب قادة محليين.
  - عدم الاعتماد على القروض الأجنبية.
  - الاتصال المباشر مع المجتمع المحلي كأفضل أسلوب.
- تجربة غانا:

- تتمثل هذه التجربة في مشروع إنمائي تحت مسمى "التعليم الجماهيري وتنمية المجتمع" <sup>(1)</sup> ركز المشروع بدءاً على محو الأمية في المجتمع وتنفيذاً لذلك الهدف تكاملت مراحل حسب الترتيب على النحو التالي:
- إنشاء مدرسة للتدريب وإمدادها بالعاملين (50% من الإناث).
  - تدريب المدربين الغانيين على محو الأمية.
  - تدريس مواد محو الأمية واستخدام الوسائل المعينة.
  - تدريس تقنية علم الاجتماع والاقتصاد الزراعي والإدارة.
  - الاتصال بالمجتمعات المحلية الريفية.
- يلي ذلك إدخال برامج تدريبية للموظفين قامت بها جامعة غانا في مقاطعات مختلفة من غانا للعاملين في التنمية الريفية. ثم ظهرت وتبلورت آثار ذلك في شكل نقاش منظم من قبل المتدربين في شأن التنمية بالمشاركة مما نتج عنه تجديد المدارس وإضافة فصول جديدة. كما نشط المجتمع في تحسين مصادر المياه وتشديد الكباري.
- وحقيقة ظهرت نتائج هذا المشروع في الآتي:
- تم الاهتمام بمشاركة المرأة في محو أميتها وعمل جماعات المساعدة والعون الذاتي وتحديد المشروعات الصغيرة في القرى.
  - زيادة مراكز التدريب والمدربين الغانيين لرفع قدرات أفراد المجتمع.

(1) محمود محمد محمود ، وأحمد عبدالفتاح ناجي، المرجع نفسه، ص 343.

- تحسين مصادر مياه الشرب وخدمات الكهرباء.

- تولدت في المجتمع رغبة في التغيير وتبنى الأفكار الجديدة خاصة في مجال الإرشاد الزراعي.

### النتائج والتوصيات:

إن الالتزام بآلية عمل المشاركة الفعالة بين الحكومة والجماعات المحلية ضمن استراتيجيات تنمية ومنهجية تكاملية مبنية على قاعدة من الحوار والتشاور والتنسيق والتعاون، يثمر بالتأكيد نتائج إيجابية في إنجاح العمليات التنموية القائمة في المجتمعات المحلية. فقد تبين أن حسن توظيف واستغلال إمكانيات المشاركة الشعبية تشكل أحد أهم القواعد الأساسية التي يجب أن تقوم عليها التنمية المحلية، كما اتضح أنه مهما كان قوة وكثرة معوقات هذه المشاركة في التنمية المحلية وفي مناشط الحياة الاجتماعية ككل، فإنه يمكن للمعنيين في المجتمع سواء أفراد أو حكومات العمل على تجاوزها وعلاجها، من خلال بناء القدرات المحلية وتمكين المجتمع بصورة مستدامة وذلك بتبني فكر رشيد كأداة فاعلة في إدارة وتخطيط التنمية المحلية.

ونتيجة لما سبق، يمكن اقتراح مجموعة من التوصيات التي تهدف إلى رفع كفاءة أداة المحليات ودعمها للمشاركة الشعبية في عمليات التنمية المحلية ومنها:

توسيع قاعدة المشاركة في إدارة الشؤون المحلية، وذلك من خلال التركيز على:

❖ إشراك المجالس المحلية للأهالي بالإشراف والرقابة على تنفيذ المشاريع التنموية، أو من خلال تبنيها مشاريع تعمل على إحداث تغيير في حياة المجتمع، باعتبارهم شركاء في التخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم، أو في تحديد مشكلات مجتمعهم، أو في وضع أولويات هذه المشكلات، حيث إن تنمية المجتمعات تبدأ بسكان تلك المجتمعات، وتنتهي إليهم.

❖ استيعاب القيادات المحلية أن مسؤوليتهم لم تعد تقتصر على جوانب التنمية فقط، بل أنها أصبحت معنية بإشاعة مضامين ومعاني المشاركة الشعبية في صنع القرار، وتكريس الوعي بتقليد العملية الديمقراطية، وممارسة المواطن لحقه في حرية الرأي والتعبير، وصولاً إلى تعزيز التكامل بين الجهود الحكومية والشعبية.

❖ ضرورة وجود إيمان حقيقي لدى صانعي القرار بالدرجة الأولى سواء بالقطاع الرئسي أو القطاع الخاص أو شبة الرئسي بأهمية المشاركة الشعبية، وتبني هذا المنهج كسياسة عامة فكرياً ومنهجياً وتطبيقاً فعلياً يقود إلى التنمية الشاملة وعدم اعتماده كأسلوب للحصول على الدعم المالي أو غطاء شكلي لتنفيذ المشروع، وتطبيقه كمنهج نظري أو بيروقراطي، بعيداً عن الفهم الصافي أو الدقيق للمجتمع المحلي المتأثر.

❖ ولكي تتجاوز مشاركة المواطنين في أعمال التنمية معوقاتهما، ينبغي التركيز على:

- الأخذ بنظام اللامركزية، كونه أكثر الأنظمة تقدماً في ضمان المشاركة الشعبية، وتعزيز العملية الديمقراطية وإشاعتها في المجتمع، فاللامركزية تمثل خياراً واعداً في تلبية الاحتياجات المتنامية للمواطنين في المجتمعات المحلية.
- تدريب المواطنين على ممارسة حقوقهم السياسية ممارسة سليمة، تكفل لهم اختيار ممثلهم للتعبير عن قضاياهم قضايا مجتمعهم.

○ توفير وإيجاد قنوات اتصالية فعالة ومستمرة بين المواطنين وقياداتهم؛ مما يساعد في زيادة الخبرات وتبادل الأفكار، لتحقيق المشاركة الفاعلة، كما يتوجب عمل ورشات تدريبية يقوم على أساسها إعداد الخطط التنموية المستقبلية.

❖ ينبغي على مؤسسات الدولة المختصة توفير القاعدة اللازمة من البيانات والتقارير والدراسات فيما يتعلق بالمشاركة الشعبية في أعمال التنمية المحلية، وهذا الأمر لا يمكن تحقيقه اليوم إلا من خلال مؤسسات أكاديمية بحثية من أجل الوصول إلى تنظير علمي يحدد قياس أثر المعلومات في التخطيط لتنمية المجتمعات المحلية.

❖ على المجالس المحلية أن تضع المشاركة الشعبية في رأس قائمة الإنجازات الواجب توافرها في الفترة الأولى ويمكن تحديد الخطوات العملية التي يترتب على المجالس المحلية اتباعها لتحقيق التفاعل بين المواطنين وخطط التنمية المحلية كما يلي:

○ الإعلان عن طلب آراء السكان المحليين في الجرائد المحلية وعبر الموقع الإلكتروني ومواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بالمجلس المحلي.

○ تنسيق حملة تثقيفية وإعلامية عن المشاركة الإيجابية ودور الشباب بصفة خاصة لما لهم من إيجابي وابداعي في التنمية المحلية لأنهم القادرين على العطاء وبذل الجهد.

○ توفير المعلومات الأساسية للمواطنين والتي تمكنهم من ابداء آرائهم حول خطط تطوير مدنهم أو المشاريع الكبرى المؤثرة على معيشتهم، ويكون ذلك عن طريق عقد ندوات أو مؤتمرات للإعلان عن المشروعات أو تجمع المواطنين وأعضاء المجلس المحلي، ويمكن أيضا نشرها عن طريق الجرائد المحلية الموجودة جنباً إلى جنب مع مواقع التواصل الاجتماعي باعتبارها الوسيلة الأقرب إلى التصفح.

○ الالتقاء بالهيئات ومنظمات المجتمع المدني الموجودة في المنطقة لأخذ آرائهم ووجهات نظرهم ومناقشتهم في الخطط والمشاريع التنموية، وكيفية الاستفادة منها لتحسين الأحوال المعيشية وتوحيد الجهود والتنسيق لتحقيق حياة كريمة للمواطنين

○ عقد لقاءات بصورة نصف سنوية أو سنوية لأخذ آراء المواطنين واقتراحاتهم قبل الشروع في عمليات تحديث خطط ومشاريع التنمية المحلية

○ مراجعة الخطوات التنفيذية لأخذ آراء العموم وتلمس الوسائل التي ترفع من كفاءة المشاركة الشعبية وتحسن وسائل التواصل بين المواطنين والمجلس المحلي.



## إشكالية التطرف وعلاقته بالعنف والإرهاب

عامر جوهر: باحثة دكتوراه كلية الحقوق والعلوم السياسية  
جامعة عبد الحميد بن باديس - مستغانم - الجزائر.

### الملخص:

إن التطرف في الآراء والأفكار والاتجاهات نحو بعض القضايا الاجتماعية والسياسية والدينية والثقافية ظاهر قديمة ولكن أخذت أبعاد جديدة في المجتمعات الحديثة، وخاصة عندما ارتبط هذا النوع من التطرف بالعنف والإرهاب، فلقد أصبح مشكلة في غاية الخطورة والتعقيد. والتي تحتاج إلى الكثير من الدراسات نظرا لاختلاط المفاهيم فيما بينها، فإن تشابه المصطلحات وارتباطها ببعضها البعض أعطى الفرصة لأعداء الدين بشن حملة من الادعاءات أصبحت لصيقة بالعرب والمسلمين. وليس هذا فحسب بل الأسوأ من ذلك فلقد أصبح مجرد الالتزام بالمظهر الديني أصبح سمة وعلامة من علامات التطرف الديني والإرهاب، ومن جهة أخرى فإن أي شكل من أشكال العنف أي كانت غايته وأهدافه بات نوع من أنواع العمل الإرهابي.

### Abstract :

The radicalization in opinions, ideas and attitudes towards some of the social, political, religious and cultural subjects is an old issue. However it has taken new dimensions in the modern societies, by relating this new type of extremism to violence and terrorism. Thus it has become an extreme dangerous and complex. Therefore, several studies are needed because of interfering concepts and knowledges. The similarities and connection between terms have allowed to the religion's enemies to launch campaign of criminal attacks that have become Arabs and Muslims features. Thus, any behaviour related to religion has become an extremism and a terrorist behavior. In addition, any act of violence is referred to a terrorist act.

### مقدمة

عرفت المجتمعات البشرية ظاهرة العنف والصراع على النفوذ والسلطة منذ أقدم العصور وبأشكال متعددة، فلقد سجل التاريخ صراعات كثيرة في المدن اليونانية القديمة، وأظهر القرن التاسع عشر أول بوادر الإرهاب الحديث في روسيا. كما أن الحرب العالمية الثانية تعتبر نقطت تحول وخطا فاصلا في تاريخ العنف والإرهاب، فلقد أصبح ظاهرة

مختلفة تماما عما عرفتها البشرية من قبل، أما إرهاب اليوم فلا يعرف حدودا ولا يستهدف جنسيات بعينها ولا يحترم ديننا، ولا يعترف بأي استثناءات فلقد أصبح ظاهرة دولية معقدة<sup>1</sup>.

ومما لا شك فيه أن الإرهاب هو ظاهرة خطيرة تستهدف حياة الإنسان وتمس كافة مجالاته، فالأفعال الناتجة عن الفعل الإرهابي لا تعبر أي اهتمام لحجم الكارثة الإنسانية التي قد تقع، ومما يزيد من شدة هذا الإجرام، هو إصرار أولئك الأشخاص على تحقيق الغاية النابعة من أساس عقائدي ارتبطوا به ويستمدون أفكارهم من خلاله<sup>2</sup>. فالإرهاب هو شكل من أشكال فرض الرأي المتطرف بالقوة، فهو وليد فكر متطرف تعمل على فرض الرأي بالقوة والعنف<sup>3</sup>. ويمكن القول أن للتطرف صلة وثيقة بالإرهاب وهو ظاهر معروف منذ القدم ولكنه أخذ أبعادا جديدة في المجتمعات الحديثة<sup>4</sup>.

إن مصطلح التطرف أثار الرأي العام في الآونة الأخيرة، وهو موضوع خلف الكثير من الجدل بين العلماء والمفكرين، وأصبح متداول بشكل ملفت للانتباه في مختلف وسائل الاعلام<sup>5</sup>.

وإن عدم وجود تعريف موحد للتطرف هو في حد ذاته مشكلة عويصة، لها انعكاسات سلبية خطيرة على المجتمع فهذا الأخير ليس له دين ولا هوية، وهو معاكس للديانات السماوية وناتج عن شعور انفعالي له ردة فعل سلبية وعدوانية<sup>6</sup>، تهدد أمن الفرد والمجتمع بعمومه، فالتطرف يكون في الآراء والأفكار والاتجاهات وفي القضايا الاجتماعية والسياسية والدينية<sup>7</sup>.

إن كافة الديانات السماوية سواء المسيحية أو الإسلامية ترفض وتنبذ التطرف وفي هذا الشأن يقول القديس شنودة بتريك أن التطرف لا يقبله أحد لأنه ضد الحق الخالص، وهو خروج عن الحق ولكنه في الآونة الأخيرة أصبح مصحوب بالعنف، ولم يعد مجرد فكرة يناقشها وإنما فكرة يصحها عنف ونحن جميعا لا نقبل العنف، وبالتالي فإن التطرف لا ينسب لأي دين وإنما ينتسب للأفراد المنتسبين لدين ما<sup>8</sup>.

- خليل حسين، ذرائع الإرهاب الدولي وحروب الشرق الأوسط الجديد، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، الطبعة الأولى، 2012، ص: 128

2- علاء زهير الرواشدة، التطرف الإيديولوجي من وجهة نظرة الشباب الأردني، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريبية، الرياض، العدد 23، 2015، ص: 83

3- عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، الأنساق الاجتماعية ودورها في مقاومة الإرهاب والتطرف، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، الطبعة الأولى، 2006، ص: 12

- سعد صالح شكطي نجم الجبوري، الجرائم الإرهابية في القانون الجنائي، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، بدون طبعة، 2013، ص: 49

5- خليل حسين، المرجع السابق، ص: 28

6- المهدي حميش، التطرف الديني في الديانات السماوية المنظور والتحليل، مجلة ذوات، الصادرة عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والبحوث، العدد 2، الرباط، 2005، ص: 13

7- علاء زهير الرواشدة، المرجع السابق، ص: 83

- أنور محمد، الإسلام والمسيحية في مواجهة الإرهاب والتطرف، دار اية ام للنشر والتوزيع، القاهرة، بدون طبعة، 1993، ص: 85

ولقد شهد التاريخ الإسلامي هو الآخر عدة مواقف للتطرف والغلو في الدين وفي تطبيق الأحكام بوجه العام، ويرجع ذلك إلى عصر الرسالة، ولم يقتصر ذلك على الأحكام الدينية فقط، بل امتد إلى نظام السلطة الحاكمة آنذاك وقد ظهر ذلك جليا في الخلاف الذي وقع بعد وفاة النبي عليه الصلاة والسلام حول قضية الحكم والإمامة، وقد بلغ التطرف ذروته بمقتل عثمان بن عفان والإمام علي رضي الله عنهما على يد الخوارج<sup>1</sup>. وما زال التيار الإسلامي المعاصر يعاني الكثير جراء الأفكار المتطرفة التي نتج عنها الكثير من التفكيك والتشكيك<sup>2</sup>.

من الصعب أن نقنع العالم المعاصر أن الدين ليس هو سبب الصراعات الدموية في العالم. فنحن في القرن الواحد والعشرون نرى مقاتلون يمارسون أعمال وحشية وهمجية تمارس باسم الراية الإسلامية<sup>3</sup>. فهؤلاء المتطرفون يستغلون النزعة الدينية استغلالا سياسيا عن طريق توظيف الدين لإضفاء الشرعية في خطاباتها السياسية وذلك بممارسة الخداع والتموية، وهذا ما يؤدي للعنف والفوضى والتقسيم والحروب الطائفية<sup>4</sup>. ومن هذا المنطلق يمارس هؤلاء متطرفون السلوك الإرهابي<sup>5</sup>.

#### إشكالية الدراسة:

بحث أننا نسعى من خلال دراسة هذا الموضوع والمتعلق بالتطرف وعلاقته بالعنف والإرهاب للإجابة عن الإشكالية التالية: إذا كانت الأعمال الإرهاب المرتكبة ناتج عن أفكار متطرفة ترجمت إلى سلوكيات مادية شكلت بذلك جريمة وطنية ودولية، فهل كل فكر متطرف هو نتيجة حتمية للإرهاب؟

#### منهجية الدراسة وخطتها:

إن دراسة موضوع التطرف وعلاقته بالعنف والإرهاب من المواضيع الشائكة التي تقتضي الدراسة وتحليل. فلقد كثرت الحديث عن التطرف، وأبى الكثيرون إلصاق هذا النوع من التطرف بالدين الإسلامي رغم ظهوره قبل ذلك في الدين المسيحي فهو ظاهرة عامة أصابت كل الديانات. ولذلك استلزم الأمر ضرورة وضع الحدود الفاصلة بين الإرهاب والتطرف والعنف وحكم الدين الإسلامي من هذه الظواهر، وتحديد مدول كل مصطلح على حدا وتبيان نوع العلاقة القائمة بينهم.

فالجريمة الإرهابية بوصفها سلوكا إجراميا عنيفا يهدف إلى تحقيق أهداف معينة، ويسعى إلى تحقيق غايات وأفكار أيديولوجية أثار نوع من الخلط بين المفاهيم، فمما لا شك فيه أن العنصر المميز للإرهاب هو استخدام العنف وبتالي كان لابد من التمييز بين ما يمكن اعتباره عنف عادي وبين ما يطلق عليه بالعنف الإرهابي.

- محمود صالح العدلي، الإرهاب والعقاب، دار النهضة العربية، القاهرة، الطبعة الأولى، 1993، ص 30 9  
-صلاح الصاوي، التطرف الديني والراي والراي الاخر، الافاق الدولية للإعلام، مصر، بدون طبعة، 1993، ص 5  
-11 كرين ازمشرونغ، ترجمة معان شهبان، أسطورة العنف الديني، مجلة ذوات، الصادرة عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والبحوث، الرباط، العدد 2، 2005، ص 19  
- المهدي حميش، المرجع السابق، ص 13-2114  
- محمود صالح العدلي، المرجع نفسه، ص 1332

ومن جهة أخرى فقد شاع في معظم الأحيان استخدام لفظة التطرف للدلالة على الإرهاب ولفظة المتطرفين للدلالة على الإرهابيين رغم الاختلاف الفارق بين التطرف والإرهاب وبالتالي كان لابد من تحديد العلاقة القائمة بينهما وذلك لشيوع استخدامهما كوجهين لعملة واحدة.

ولقد اقتضت ضرورة البحث استعمال المنهج الوصفي وذلك بهدف وصف الظواهر الشائعة في المجتمع باعتبار أن التطرف والعنف من الظواهر الاجتماعية الخطيرة التي أصبحت تهدد المجتمع الدولي ككل.

واستعملنا المنهج التحليلي بهدف عرض مميزات كل ظاهرة على حدة ومن ثم الاستعانة بالمنهج المقارن لتبيان أوجه الاختلاف والتشابه من خلال عرض القواسم المشتركة والعلاقة القائمة بين التطرف والعنف والإرهاب.

ولمعالجة هذا الموضوع اعتمدنا على خطة تضمنت مبحثين تطرقنا في المبحث الأول إلى مفهوم التطرف وعلاقته بالإرهاب بحيث أنه في المطلب الأول تناولنا فيه تعريف التطرف أما في المطلب الثاني حددنا العلاقة القائمة بين التطرف والإرهاب وفيما يتعلق بالمبحث الثاني فتناول ظاهرة العنف وعلاقتها بالتطرف والإرهاب بحيث أنه في المطلب الأول تناول علاقة العنف بالتطرف أما في المطلب الثاني حددنا العلاقة القائمة بين العنف والإرهاب، وفي نهاية الموضوع توصلنا لخاتمة فيها مجموعة من النتائج والتوصيات.

#### المبحث الأول: مفهوم التطرف وعلاقته بالإرهاب.

إن الدين الإسلامي بعيد كل البعد عن التطرف والإرهاب إلا أنه بات لصيق به عند البعض<sup>1</sup>، فإن الغرب اليوم يزعمون أن النظرة الإسلامية المتطرفة السلبية للعالم الديمقراطي الحر هي التي تدفع بهؤلاء الإرهابيين إلى التحرش وضرب العام الغربي، وهذا الإرهاب مؤسس على التطرف الديني يمتنع عن أي شكل من أشكال التفاوض والتفاهم<sup>2</sup>. ولهذا سوف أتطرق في هذا المبحث بتعريف التطرف وما هو حكمه في المطلب الأول، أما المطلب الثاني أبين فيه العلاقة القائمة بينه وبين الإرهاب.

#### المطلب الأول: تعريف التطرف

التطرف في اللغة هو مجاوزة حد الاعتدال وعدم التوسط في الأمور<sup>3</sup>، أو هو الوقوف في الطرف<sup>4</sup> ويعرف التطرف اصطلاحاً على أنه الشدة والافراط في الشيء أو في موقف معين وهو أقصى اتجاه أو نهاية وطرف أو الحد الأقصى، وحين يقال إجراء متطرف يعني ذلك الإجراء الذي يكون إلى أبعد حد. وهو الغلو ويقصد بذلك مجاوزة الحد والقدر<sup>5</sup>.

14- كرين ازمشرونغ، ترجمة معان شهبان، المرجع السابق، ص: 19

15- محمد سعادي، الإرهاب الدولي بين الغموض والتأويل، دار الجامعة الجديد، الجزائر، بدون طبعة، 2009، ص: 146

16- محمود صالح العدلي، المرجع السابق، ص: 27

17- صلاح الصاوي المرجع السابق،

ص: 8

18- عبد الرحمن بن معلا اللويحق، الغلو في الدين في الحياة المسلمين المعاصرة، مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة الأولى، 1992،

ص: 58

وحيث يبالغ شخص في فكرة أو موقف معين دون تسامح أو مرونة يقال عنه شخص متطرف في موقفه أو معتقده أو مذهبه السياسي أو الديني أو القومي، وقد برز التطرف على مستوى العديد من دول العالم في القضايا الدينية والسياسية والمذهبية والفكرية والقومية وغيرها<sup>1</sup>.

والتطرف الديني هو التصلب فيه والتشدد حتى مجاوزة الحد فهو مجاوزة الاعتدال في الأمر وهو مجاوزة الغلو في الدين لقد أطلق علماء الدين قديما كلمة التطرف الديني على القائل المخالف للشرع وعلى القول المخالف لشرع وعلى الفعل المخالف للشرع. فهو فهم النصوص الشرعية فهما بعيدا عن مقصود الشارع وروح الإسلام.

والتطرف في الدين هو الفهم الذي يؤدي إلى إحدى النتيجتين المكروهتين، وهما الإفراط والتفريط، أي المتطرف في الدين هو المتجاوز لحدوده والجافي في أحكامه وهديه، فكل مغال في دينه متطرف فيه مجاف لوسطيته ويسره<sup>2</sup>، ويقصد به كذلك التعامل مع المخالف والتنطع<sup>3</sup> في أداء العبادات، وهو التعمق أو مجاوز الحد في الأقوال والأفعال، ويدخل في الزيادة عن المشروع، والالتزام بما لم يلتزم به الشارع<sup>4</sup>.

إن جوهر الإسلام يقود إلى الاعتدال وعدم الغو، فالمشروع هنا هو الاقتصاد في الطاعات لأن إجهاد النفس فيها، والتشديد يؤدي إلى ترك الطاعات والنفور، فالشريعة الإسلامية مبنية على التيسير وعدم التنفير<sup>5</sup>

ورغم الوسطية والاعتدال الذي بينته الشريعة الإسلامية بوجه عام، إلا أن المتطرفين في الدين وغيره يعتمدون على نظرة ضيقة للحياة ولهم أحكام ومفاهيم خاطئة، ويدينون كل فكر مخالف لمفاهيمهم الأمر الذي يؤدي بهم لتكفير المجتمع ككل والدعوة للتصدي لهم، وتفريق وتحريض الناس عنهم.

فالتطرف يمثل خطر محقق على الدين فهو يبني أساسا على التحامل في الأحكام وتحميل النصوص معاني أكثر مما تحمله تحقيقا لمارب أخرى في صالح الجماعة وليس في صالح الدين، فالتطرف في الدين والعقيدة يسبب هلاك الأمم والشعوب وهدم تاريخ الإنسانية، وما خرج مجتمع من الاعتدال والوسطية في زمن الحاضر والماضي إلا كان سبب في هلاكه واندثاره. ولقد بين ذلك القرآن الكريم في مخاطبته لبني إسرائيل في قوله تعالى ((يَا أَهْلَ الْكِتَابِ لَا تَغْلُوا فِي دِينِكُمْ غَيْرَ الْحَقِّ وَلَا تَتَّبِعُوا أَهْوَاءَ قَوْمٍ قَدْ ضَلُّوا مِنْ قَبْلُ))<sup>6</sup>.

وبذلك فإن التطرف من قبيل التدين السلبي الممقوت القائم على التعصب وهو يشكل نوع من الأفكار والمشاعر السلبية كالكرهية والنفور<sup>7</sup>. وتتعدد مظاهر التطرف لتشمل كل تصرف يخرج عن حد الاعتدال، وذلك في حاسة

120- عمر سعد الله، معجم في القانون الدولي المعاصر، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الأولى، 2005، ص: 19

20- عماد محمد ذياب الحفيظ، المرجع السابق، ص: 15

21- التنطع هو التعمق في الكلام كلمة مأخوذة من النطع وهو الغر الأعلى في الفم الذي يظهر عندما يتعلق الانسان ويتشدق، استعمل في التعمق سواء كان في القول أو الفعل. عبد الرحمن بن معلان اللويحي، المرجع السابق، ص: 60

- صلاح الصاوي، المرجع السابق، ص: 22 10

- محمود صالح العدلي، المرجع السابق، ص: 3231

- القرآن الكريم، سورة المائدة الآية: 4 277

25- محمود كيشانة، التطرف بين الدين والتدين، مجلة ذوات، الصادرة عن مؤسسة مؤمنون بلا حدود للدراسات والبحوث،

العدد 2، الرباط، 2005، ص: 35-38

الفكر وكافة صور السلوك فالتعصب في الرأي وعدم الاعتراف بالرأي الآخر، والتشدد في القيام بالواجبات الدينية، والخروج عن القصد الحسن والسير المعتدل كلها مظهر من مظاهر التطرف<sup>1</sup>.

### المطلب الثاني: علاقة التطرف بالإرهاب

إن موضوع التطرف والإرهاب هو من أكثر المواضيع التي أثارت الجدل والاهتمام في العالم المعاصر خاصة بعد أحداث الحادي عشر من ديسمبر 2011 فقد أصبح مصطلح الإرهاب واسع الاستخدام. وقد نسب لأي ظاهرة كانت بدون أي مبرر أو عذر. وبالتالي فإن تحديد العلاقة القائمة بين الإرهاب والتطرف مسألة ليست بيسيرة وذلك بسبب شيوع استعمالهما كمرادفين لمعنى واحد. ولذلك تعد التفرقة بينهما شيء ضروري.

وحسب ما سبق فإن التطرف يرتبط بمعتقدات وأفكار بعيدة كل البعد عما هو معتاد ومتعارف عليه سياسيا اجتماعيا ودينيا، دون أن ترتبط تلك المعتقدات والأفكار بسلوكيات مادية عنيفة في مواجهة المجتمع أو الدولة، أما إذا ارتبط التطرف بالعنف المادي أو التهديد بالعنف فإنه يتحول إلى إرهاب<sup>2</sup>.

أما الإرهاب في مفهومه العام هو استخدام العنف الغير المشروع لخلق حالة من الخوف والرعب بقصد تحقيق التأثير أو السيطرة على الفرد والجماعة. أو هو كل فعل من أفعال العنف، التهديد به، أي كانت بواعثه أو أغراضه، يقع تنفيذا لمشروع إجرامي فردي أو جماعي ويهدف إلى إلقاء الرعب بين الناس، أو ترويعهم بإيذائهم، أو تعريض حياتهم أو حريتهم أو امنهم للخطر، وإلحاق الضرر بالبيئة أو بأحد المرافق، أو الأملاك العامة أو الخاصة، أو احتمالها أو الاستلاء عليها، أو تعريض أحد الموارد الوطنية للخطر<sup>3</sup>.

ويعني كذلك محاولة الأفراد أو الجماعة فرض رأي أو فكرة أو مذهب أو دين أو موقف معين من قضية من القضايا بالقوة والأساليب العنيفة على أناس أو شعوب أخرى، بدلا من اللجوء إلى الحوار والوسائل الحضارية التي انتزعتها الانسان عبر لكفاح الطويل من أجل حقوق الانسان مثل حرية التعبير والصحافة وغيرها، بحيث تقوم هذه الأفراد أو الجماعات فرض الأفكار أو المذاهب بالقوة لأنها تعتبر نفسها على صواب والأغلبية معها مهما كانت نسبتها من الضلال وتعطي نفسها وضعية الوصاية تحت أي مبرر ومن هنا يأتي أسلوب الفرض والارغام<sup>4</sup>.

إن الإرهاب بوصفه عملا من أعمال العنف والتهديد به أو الترويع يستلزم مظهرا ماديا خارجيا يتشكل فيه السلوك الإرهابي، في حين أن التطرف هو مسألة ترتبط بفكر الشخص نفسه أو مظهر من مظاهر التصرف لا يشكل انتهاكا لقاعدة اجتماعية<sup>5</sup>.

26-أمام حسانين عطا الله، الإرهاب والبيان القانوني للجريمة دراسة مقارنة، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، بدون طبعة، 2004، ص: 242

27-عماد محمد ذياب الحفيظ، المرجع السابق، ص: 29

28-عمر سعد الهويدي، مكافحة جرائم الإرهاب، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الأولى، 2011، ص: 28

29-محمود صالح العدلي، المرجع السابق، ص: 29

30-مام حسانين عطا الله، المرجع السابق، ص: 234

وبالتالي يمكن القول أن التطرف يكون في دائرة الفكر أما إذا تحول هذا الفكر إلى أنماط عنيفة من السلوك واعتداء على حريات أو ممتلكات أو أرواح أو تشكيل تنظيمات مسلحة لمواجهة الغير فهنا يتحول هذا التطرف إلى إرهاب<sup>1</sup>. فالتطرف يرتبط بالانغلاق والتعصب في الرأي، ورفض الآخر وكرهيته، ويمكن أن يكون هذا المتطرف فرد أو جماعة بحيث أنه ينظر للمجتمع نظرة سلبية، فلا يؤمن بتعدد الآراء والأفكار وتعدد وجهات النظر، ويرفض الحوار والتعايش معه ومع أفكاره، ولا يبدي استعداداً لتغيير آراءه، بل قد يتعدى الأمر إلى تكفير الآخرين دينياً وسياسياً.

ويزداد خطر التطرف حين ينتقل من طور الفكر والاعتقاد والتصوير النظري إلى الممارسات والسلوكيات المتطرفة، التي يعبر عنها بأسلوب مادي باستخدام وسائل العنف كالقتل والتفجير لتحقيق الأهداف. أما السلوكيات المتطرفة إذا كانت فردية لا تهدد أمن المجتمع واستقراره ولا تعتبر خطير ولا ضارة، وبخاصة في ظل قيم تربية متوازنة يحترم فيها كل فرد خصوصيات الآخر<sup>2</sup>.

وتعد كذلك ظاهرة التطرف الديني أو التزام الديني من الظواهر الاجتماعية التي تختلط بمفهوم الإرهاب، وأساس هذه الظاهرة هو الفكر الديني، وهو ليس حكراً على دين معين، بل يمكن أن يكون التطرف إسلامياً أو مسيحياً. وبالتالي فالتطرف الديني يمثل انحرافاً فكرياً وعقائدياً يكون أساسه التفسير الخاطئ لعقائد دين معين بذاته.

لهذا يعد التطرف مسألة تتعلق بفكرة شخص أو مظاهر في سلوكه، قد لا تشكل في الغالب انتهاك للعرف الاجتماعي، أما الإرهاب فهو عمل من أعمال العنف والتهديد به، وهو ما يستلزم مظهر ملموس يتجسد به السلوك الإرهابي.

ومن ثم نجد أن التطرف الديني أو العقائدي في حد ذاته لا يجرمه القانون إلا إذا تجاوز القاعدة المسموحة له، وهي أعناق فكر متشدد لا وسطية فيه، أما الإرهاب فهو وسيلة يتبعها أصحاب فكرة متشدد أو عقيدة المتطرفة على أمل فرض مبادئهم وأفكارهم على الآخرين بالقوة<sup>3</sup>.

#### المبحث الثاني: العنف وعلاقته بالتطرف والإرهاب

بعدما كانت الجريمة ترتكب في حق الفرد أصبحت تمس الجماعة واستعملت في ذلك أعمال وحشية، نفذت فيها سياسات الإبادة والاضطهاد فأهدرت حقوق وحريات الإنسان وكرامته، وبلغ فيها الحقد ذروته وانعدم الاستقرار والطمأنينة، وباتت حياة كل واحد منهم مهدد بالخطر، فظاهرة العنف تعتبر من أشد الظواهر انتشاراً وترويحاً في

31-عبد الله بن عبد العزيز اليوسف، المرجع السابق، ص:12

32-عماد محمد ذياب الحفيظ، المرجع السابق، ص:147

33-سليمان، عبد الله سليمان، المقدمات الأساسية في القانون الدولي الجنائي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992ص:97،

أشار إليه عمر سعد الهويدي ص: 41-40

وقتنا<sup>1</sup>، وفي هذا المبحث تطرقنا فيه إلى تعريف العنف وماهي العلاقة التي تربطه بالتطرف في مطلب الأول أما في المطلب الثاني فتناولنا فيه علاقة العنف بالإرهاب.

### المطلب الأول: تعريف العنف وعلاقته بالتطرف

لا تكاد أي أمة تخلو من ظاهرة العنف وهناك عدة تعاريف له، فمن الناحية اللغوية الفعل عَنَفَ، يُعَنِفُ، عُنْفًا بمعنى أظهر الشدة وابتعد عن الرفق<sup>2</sup>.

فالعنف هو سلوك أو فعل يتسم بالعدوانية يصدر من طرف قد يكون فردا أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو الدولة، بهدف استغلال أو اخضاع طرف آخر في إطار علاقة قوة غير متكافئة اقتصادية وسياسيا مما يتسبب في إحداث أضرار عالية معنوية أو نفسية لفرد أو جماعة أو طبقة اجتماعية أو دولة أخرى<sup>3</sup>.

والعنف في معناه العام هو أي صورة من صور الضغط سواء اقتصادية أو سياسية أو عسكرية على شخص ما ودفعه إلى تصرف، ما كان يقوم به لولا وجود هذا الضغط، فالعنف ليس سوى محاولة فرض موقف معين أو سلوك على الفرد ما، يرفضه بوجه عام بوسائل مختلف من بينها الضغط والتخويف<sup>4</sup>.

واختلف الفقه الجنائي بشأن تعريف العنف بشكل عام تبعا لنظريتان، بحيث تعرف نظرية العنف المادي على أنه ممارسة الانسان القوى الطبيعية بهدف التغلب على مقارنة الغير وتشمل القوة الطبيعية الطاقة الجسدية وطاقات أخرى متى أمكن السيطرة عليها واستخدامها لخدمة الانسان. ولا يشترط أن تمارس هذه القوة على جسد الانسان الخارجي، إذ يكفي أن يشعر بها أو يدركها بأي حاسة من حواسه، عندما يستخدم أعضائه لتحقيق ما اتجهت إليه إرادته.

أما نظرية العنف المعنوي ترتكز في مفهومها على تأثيرها في إرادة الأفراد، باعتبار أن المشرع عندما يجرم ينبغي حماية الحرية المعنوية للأفراد وبه فإن العنف يتحقق بأي وسيلة يكون من شأنها التأثير أو الضغط أو الاكراه أو لإرادة الغير وبهذا يتحدد العنف في التنازع أو الصراع بين الإرادتين ومحاولة تغليب إرادة الجاني على إرادة المجني عليه.

فالعنف وفقا لهذه النظرية ينصرف إلى كل سلوك ما عدا التهديد يؤدي إلى الضغط على الإرادة، وعليه العنف يشمل كافة المؤثرات التي من شأنها تحقيق ضغط إرادي مثل القوى الجسدية والطبيعية والنفسية<sup>5</sup>.

34-عزيزو سعاد شرناعي، الاتجاه نحو ظاهرة الإرهاب بالتدين والشعور بالانتماء لدى الفرد الجزائري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد السابع، جانفي 2012، ص:305

35-يوسف شكري فرحات، اميل بديع يعقوب، معجم الطلاب، دار الكتب العلمية، لبنان، الطبعة السادسة، 2004 ص:411

36-ياسر طالب راجي الخزاعة، عوض خلف أخو ارشيدة، حقوق الطفل في التاريخ، زمزم ناشرون وموزعون، الأردن، الطبعة الأولى، 2014، ص: 71

37-رفيق سكري، العنف الفكري و الدعاية السياسية، مجلة الانماء العربي للعلوم الإنسانية، العدد21، مارس1994، ص:117

38-محمود صالح العدلي، المرجع السابق، ص:44-45

وبتالي فهو سلوك يصدر عن الفرد سواء كان لفظي أو مادي، صريحا أو ضمنيا، مباشرا أو غير مباشر، ويترب عن هذا السلوك الحاق اذى بدني او مادي لشخص آخر<sup>1</sup>.

والعنف في معناه العام هو إكراه غير قانوني، عمل قوي يعود طابعه غير الشرعي بالاعتداء على السلم وعلى الحرية إلى وحشية الأسلوب المستعمل عنف جسدي، عنف مادي أو بفعل التخويف الذي يوحى بع العنف المعنوي أما معناه في القانون الجنائي فهو فعل عدوان من شأنه الاعتداء على السلامة الجسدية للشخص الموجه إليه، يمكن أن يكون جرما أصليا أو ظرفا مشددا لبعض الجرائم أو عذرا مخففا إذا كان خطيرا ويشمل استفزازا أو عنصر مكون لبعض الجرائم، وهو لا يتضمن جميع الأعمال التي تتناول فعليا السلامة الجسدية بدون نية القتل وحسب وإنما الأعمال التي أدت إلى اضطراب نفسي حتى بدون اتصال بالضحية كالتهديد بالسلاح أو الطلق الناري في الهواء<sup>2</sup>. ولذلك يجب علينا أن نفرق بين العنف والتطرف، فالعنف مرفوض في جميع الظروف والأحوال، ولا شيء يبرر العنف لأنه جريمة، وكل اعتداء هو محرم في موطن الإدانة والانكار، ولا يمكن لأحد أن يجد مبرر له، إلا في حالات الدفاع الشرعي عن النفس والعرض، وضمن ضوابط الشرعية.

أما التطرف في الأفكار فلا يعتبر خطر على المجتمع، إذ اقتصر أثره على صاحبه، ولم يرد عنه عنف في السلوك أو الاعتداء على حريات الآخرين، فالتطرف في مجال الفكر هو ظاهرة نفسية تعبر عن شخصية قلقة ذات قناعات ذاتية متطرفة، إلا أن هذه القناعات لا تعطي صاحبها الحق في ممارسة الوصاية على الغير، فقانون الذي يعترف بحق المتطرف في سلوكيات التطرف دون عنف هو يكون بذلك قد منح حق مشروع للتعبير عن الأفكار والآراء.

فلا يجوز لأي متطرف أن يفرض أفكاره وآراءه للآخرين، ويجب السماح لهؤلاء المتطرفين بالتعبير عن أفكارهم وعدم استفزازها لتجنب اثاره مشاعرهم وعواطفهم فتقلب تلك الأفكار الي سلوكيات عنيفة، لذلك لا يمكن أن يكون العنف وسيلة مجدية لمواجهة التطرف، بل يجب تضيق دائرة التطرف، وتشجيع المتطرف على نبذ العنف واللجوء إلى أسلوب الحوار<sup>3</sup>.

### المطلب الثاني: العنف وعلاقته بالإرهاب

إن الإرهاب كما سبق تعريفه أنه عنف منظم بمختلف أشكاله وموجه نحو مجتمع ما، أو هو التهديد بالعنف سواء أكان هذا المجتمع دولة او مجموعة من الدول أو جماعة سياسية أو عائلية على يد جماعات لها طابع تنظيمي بهدف محدد إحداث حالة من الفوضى وتهديد استقرار هذا المجتمع لتحقيق السيطرة عليه أو تقويض سيطرة أخرى<sup>4</sup>، فالإرهاب لا يخلو من عنصر العنف فكيف يمكن التمييز بين أعمال العنف العادية والأعمال الإرهابية، فإذا قمنا بفصل ظاهرة العنف عن الإرهاب فالفرق بينهما واضح من حيث التدبير والتخطيط، فالأعمال الإرهابية غالبا

39-صاحب أسعد ويس الشمري، أسباب العنف لدى تلاميذ المرحلة الابتدائية من وجهة نظر المعلمين والمعلمات، مجلة الدراسات التربوية، العدد18، 2012، ص:227

40-حيدر علي نوري، الجريمة الإرهابية، منشورات زين الحقوقية والأدبية، الطبعة الأولى، 2013، ص:319.

41-عماد محمد ذياب الحفيظ، المرجع السابق، ص:148-153

42-خليل حسين، المرجع السابق، ص:37

ما تكون مخططة ومحكمة على خلاف العنف فهو يتسم بالتلقائية والعشوائية، إلا أننا يمكن القول بأن العنف هو صورة من صور الضغط التي يمارسها الإرهابيون لغرض معين ويكون منبعها فكريا، ثقافيا، أو دينيا<sup>1</sup>.

يمكن أن نميز كذلك بين الإرهاب والعنف، على أن الإرهاب هو استخدام للعنف بأي شكل من أشكاله المادية للتأثير على الأفراد أو المجموعات أو الحكومات، ومن ثم يرتبط الهدف بقصد إشاعة الرعب كركنين أساسيين لتعريف الإرهاب ويقترن الإرهاب عادة بالعنف، إذ أن العنف هو أهم مظهر من مظاهره لكن بدرجة جسيمة تخرج عن نطاق التجريم العام لجرائم العنف، ليندرج في نطاق التجريم الخاص بجرائم الإرهاب. فالعنف هو الاكراه المادي الواقع على شخص أو جماعة لإجبارها على سلوك ما أو بهدف التصفية الجسدية أو الاستلاء على الأموال عن طريق القوة، أو بهدف الانتقام كتدمير بعض المنشآت أو حرقها. بينما تتجاوز أهداف العمل الإرهابي أهداف عمل العنف الاجرامية العادية كالسرق والقتل الى النطاق الاوسع. الذي يهدد أمن المجتمع وسلامته من الناحية السياسية والأمنية. وبما يثير رعب وفزع في المجتمع وبينما توجد علاقة مباشرة بين الفاعل والمجني عليه في جرائم العنف فغالبا ما تكون هذه العلاقة مفقودة بين الإرهابي وضحاياه في الجرائم الإرهابية.

كما العنف العادي يمارس من خلال تنظيم محكم له عقيدة أو فكرة معين، وغالبا ما يمارس بشكل فردي أو من خلال عصابات منظمة لكنها محدودة النشاط كالاتجار في المخدرات بينما الإرهاب يمارس من خلال تنظيم سياسية وحركات عقائدية فكرية أو من خلال أحد أجهزة الدولة فيما يعرف بالإرهاب الدولة<sup>2</sup>.

وفي هذا الصدد يوجد اتجاهين أو رأيين في فقه القانون الدولي بحيث يرى الاتجاه الأول أن الإرهاب يستخدم العنف لتحقيق اهداف سياسية وهو يقوم على طبيعة الهدف من العنف إذا كان سياسيا او غير سياسي. فاذا كان الهدف سياسيا صار العنف إرهابا، أما إذا كان غير سياسي صار العنف عنفا خالصا وهو الذي قد تكون اهدافه اقتصادية أو اجتماعية كالتأثر أو غيرها من أعمال العنف، كما أن التهديد باستخدام العنف لتحقيق أغراض سياسية معينة يعد عملا إرهابيا. فالإرهاب يقوم على تفضيل العنف على سائر الصور النشاط السياسي بما يعني ان الإرهاب يرفض السياسة كوسيلة سلمية تواجه بها المجتمعات والدول ما ينشب داخلها او فيما بينها من الصراعات والخلافات ويتجه بدلا من ذلك الى تبني أسلوب العنف كغاية في حد ذاته وشكل مطلوب ومرغوب فيه من اشكال العمل السياسي غير المشروع.

أما الاتجاه الثاني يرى أن الغرض من الإرهاب يتمثل في قصد إشاعة الرعب ويسلم بالدور الهام الذي يلعبه الباعث السياسي في الكثير من الجرائم السياسية الا أنه يعتقد أن مثل هذا الدور يصلح لان يتخذ أساسا لتعريف الجريمة الإرهابية التي تجد معيار تمييزها في قصد إشاعة الرعب<sup>3</sup>. فالإرهاب هو استعمال للعنف بأي شكل من اشكاله المادية للتأثير على الفرد والمجتمعات أو الحكومات بغية تحقيق هدف معين، ومن ثم يرتبط الهدف بقصد إشاعة

43-عمر سعد الهويدي، المرجع السابق، ص: 38

44-محمد عبد العظيم الشبيبي، جهاد عودة، مدخل لظاهرة الإرهاب في مصر والمملكة العربية السعودية تجارب استراتيجية،

المكتب العربي للمعارف، بدون طبعة، 2015، ص: 47

45-محمود داوود يعقوب، المفهوم القانوني للإرهاب دراسة تحليلية تأصيلية مقارنة، منشورات زين الحقوقية، بدون طبعة، 2011،

ص: 446

الرعب ويقترب الإرهاب عادة بالعنف إذ أن العنف هو يرتبط بدرجة كبيرة تخرج عن النطاق التجريم العام لجرائم العنف ليندرج في نطاق التجريم الخاص بجرائم الإرهاب فالعنف هو الاكراه المادي الواقع على شخص أو جماعة لإجباره أو إجبارها على سلوك ما أو يهدف التصفية الجسدية أو للاستلاء على الأموال عمدا عن طريق القوة، بينما تتجاوز أهداف العمل الإرهابي أهداف الأعمال العنف الاجرامية العادية كالسرقة والقتل الى النطاق الاوسع الذي يهدد امن المجتمع وسلامته من الناحية السياسية والأمنية، وبينما توجد علاقة مباشرة بين الفاعل و المجني عليه في جرائم العنف فغالبا ما تكون هذه العلاقة مفقودة بين الإرهاب وضحاياه في الجرائم الإرهاب<sup>1</sup>.

خاتمة:

إن الإقرار بظاهرة التطرف وارتباطها بالعنف والإرهاب أمر لا بد منه، فإثارة هذا الموضوع يكشف عن أحد أكبر المشكلات التي يعاني منها المجتمع الدولي اليوم، فالتطرف هو ظاهرة عالمية له أسبابه وعوامله شأنه شأن الظواهر الاجتماعية الأخرى.

وكما أشرنا إليه في موضوع الدراسة فإنه رغم الاختلاف الحاصل بين التطرف والعنف والإرهاب فلقد أبى البعض أن يجعل هذه الجرائم شيئا واحدا، أو على الأقل التقريب بينهما إلى حد كبير فقد يرى البعض أن التطرف هو سلوك أولي للإرهاب لأنه نوع من التعصب يدفع لارتكاب العنف. في حين يرى البعض الآخر أن الإرهاب هو درجة متطورة من درجات التطرف.

ومن جهة أخرى فالبعض الآخر يربط التطرف بالجانب الديني فقط، ولعل ارجاع التطرف إلى الدين كان سببه الدعم من طرف الحركات والثروات الاستقلالية والتحررية في الكثير من البلدان بالإضافة لذلك لجوء بعض الجماعات الدينية السياسية إلى استعمال العنف من أجل فرض آرائها ومبادئها الدينية.

النتائج:

أولا: مع اختلاف كل هذه الآراء السابقة الذكر والتي قد لاقت جانب من الصواب، إلا أنه لا يوجد رابط بين التطرف والإرهاب ولكنه مرحلة قد تمر بها الجريمة الإرهابية أولا وقد لا تمر بها أبدا. فالتطرف قد يحدث دون إرهاب، والإرهاب قد يحدث دون أن يكون وليدا للتطرف.

ثانيا: إن التطرف ظاهرة سياسية واجتماعية قبل أن تكون دينية وهي تتخذ الدين وسيلة لتحويل الفكر إلى سلوك إرهابي.

ثالثا: إن التطرف لا يرتبط إطلاقا بالدين الإسلامي الحنيف وهو بعيد كل البعد عنه، وهذا الاتهام هدفه تشويه صورة الإسلام والمسلمين.

رابعا: أما عن مسألة العنف فهو إحدى الحقائق التي نعيشها في مجتمع، وهو في نفس الوقت أحد العناصر المكونة للإرهاب، وهو أهم مظهر من مظاهره، إلا أن هناك فرق واسع بينه وبين العنف العادي فكلاهما يقوم على أسس ومعايير مختلف.

46-حيدر علي نوري، المرجع السابق، ص: 328

## التوصيات

أولاً: لا بد من رفض فكرة نسب التطرف للإسلام فقط، لأن هذا الأخير لا دين له فإن عدم استيعاب هذه الظاهرة وربطها بالدين، وعدم مواجهتها بالحكمة وعقلانية يؤدي إلى تضخمها وزيادة حجمها لا الحد منها.

ثانياً: إن تعدد التعاريف وتباين الآراء وعدم وجود مفاهيم محدد ومتفق عليها أدى إلى وجود خلط واضح بين مختلف الجرائم التي تتصف بالعنف والوحشية والقهر والإرهاب. وبالتالي ينبغي علينا ان نتعامل مع مختلف هذه الظواهر وان نقوم بمعالجتها وتقنينها ومحاولة ردعها والقضاء عليه.

ثالثاً: ومما ينبغي ان أشير في الأخير أن مسألة تعريف الإرهاب تعد من أصعب المعضلات التي تشهدها الدراسات القانونية في الوقت الراهن، وبالتالي لا بد من أن تكون هنالك محاولة جدية لتحديد مفهومه، فلقد تجاوز هذا الأخير التعريفات التي اقترحها فقهاء القانون الجزائري في القرن العشرين والتي بدت غامضة وغير مقنعة. ولذلك لا بد من بدل جهد فقهي وتشريعي حقيقي وعميق لدراسة وتحديد ظاهرة الإرهاب فلقد نسب للكثير من الجرائم وأصبح هنالك خلط بينه وبين الجرائم المشابهة له.

## البنائيات الآيلة للسقوط بالمغرب، أية إستراتيجية للتدبير؟

د.ظريف جواد/ جامعة الحسن الثاني، الدار البيضاء، المغرب

### ملخص:

يتناول المقال إشكالية البنائيات الآيلة للسقوط، باعتبارها من أهم التحديات التي تواجه مسار التنمية في مجموعة من المدن المغربية مثل الدار البيضاء، فاس ومكناس. وتشكل هذه الظاهرة تحدياً أمام السلطات العمومية، التي تحاول تدبير الظاهرة عبر عدة مجهودات قانونية، من خلال المصادقة على قانون رقم 94.12 سنة 2015، المتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري. ثم تدابير مؤسساتية، عبر إنشاء لجان محلية وإقليمية تهتم بمراقبة البنائيات الآيلة للسقوط والتواصل مع الساكنة المهتدة. إضافة إلى مجهودات الدولة لإعادة إسكان الأسر المهتدة، التي يتزايد عددها سنة بعد سنة مما يجبر الدولة على تخصيص موارد مالية إضافية لتلبية حاجياتهم من السكن.

### مقدمة:

تشكل البنائيات الآيلة للسقوط من بين الظواهر التي تهدد الأحياء العتيقة بالمدن المغربية، وتعتبر إحدى أهم تجليات الفقر والتمهيش الاجتماعي والاقتصادي في الحواضر، كما تحيل إلى ضعف برامج التدبير المحلي للمجال الحضري، وتعد هذه المشكلة أحدث وأخطر تجليات أزمة السكن<sup>1</sup>. وقد عاشت هذه المدن العتيقة حالات متعددة لانهيار المنازل، خلفت العديد من الخسائر المادية والبشرية. ويحاول المغرب مواجهة هذه الظاهرة برمجة مشاريع لإعادة إسكان الأسر المهتدة أو المتضررة، إلا أن تطبيقها على أرض الواقع يقابل بمجموعة من الصعوبات التي تحول دون هدم الدور الآيلة للسقوط. ومن بين المشاريع التي تمت برمجتها في هذا الإطار، نشير إلى مشروع المحج الملكي بالدار البيضاء، والذي عرف تعثراً نتيجة للعوائق التي واجهتها الشركة الوطنية للتهيئة الجماعية (صونداك) في عملية إعادة إسكان قاطني هذه البنائيات، فالمشروع اعتمد على إحصائيات سنة 1989، والتي تتضمن حوالي 2787 أسرة مهتدة، بينما عند تفعيل المشروع ارتفع عدد الأسر في المنزل الواحد من أسرة واحدة إلى أربع أو خمس أسر.

<sup>1</sup> الحسوني عمر 2008. إشكالية الأبنية الآيلة للسقوط بالمغرب - نموذج فاس - مجلة تقنية البناء العدد الخامس عشر ص 52.

## 1- الإطار المنهجي للبحث:

### 1.1- الإشكالية:

اشتدت ظاهرة انهيار البنايات الآيلة للسقوط في مراكز المدن والمدن العتيقة في السنين الأخيرة، فخلفت في كثير من الأحيان عدة خسائر في الأرواح. كما أن استمرار وجودها يساهم تفاقم بعض المشاكل الاجتماعية مثل اكتضاضها بالسكان، بسبب تفشي ظاهرة الفقر وحاجة الأبناء للزواج. ويرجع سبب هذه الوضعية إلى إهمال هذه الإشكالية من طرف مجموعة من الحكومات التي تعاقبت على تدير الشأن العام بالمغرب، ثم الصعوبات التقنية والقانونية التي تحول دون تدير فعال للظاهرة. لذلك اتخذ المغرب مجموعة من التدابير للحد من نتائجها السلبية. إذن فما ماهي أبرز المدن المغربية التي شهدت انهيارا البنايات؟ وما أهم التدابير التي تتخذها الدولة لمواجهة هذه الظاهرة؟ وما هي الصعوبات التي تواجه فعالية التدابير؟.

### 2.1- المنهجية:

تم تحليل ومعالجة إشكالية البحث اعتمادا على المنهج التوثيقي من خلال تحليل الإحصائيات المتضمنة في التقارير والدراسات التي تناولت مواضيع لها علاقة بالبنايات الآيلة للسقوط في المغرب. والاطلاع على نتائج الدراسات السابقة والقوانين التي تم تبنيها من طرف المملكة لمواجهة الظاهرة، إضافة إلى الملاحظة الميدانية، من خلال زيارة بعض الأحياء المتميزة بالبنايات الآيلة للسقوط، وخصوصا في مدينة الدار البيضاء.

### 3.1- المفاهيم المهيكلية للبحث:

البنايات الآيلة للسقوط: كل بناية أو منشأة كيفما كان نوعها يمكن لانهارها الكلي أو الجزئي، أن يترتب عنه مساس بسلامة سكانها الأصليين أو الساكنة المارة بجانبها أو البنايات المجاورة وإن كانت غير متصلة<sup>1</sup>، وبالتالي فهي بنايات قديمة وهشة، تأكلت دعوماتها وتسربت المياه العادمة ومياه الشرب والأمطار داخل جدرانها، كما تأثرت بالعوامل المناخية وضعفت مواد البناء المستعملة بها سابقا، إضافة إلى التغييرات العشوائية التي تقوم بها الساكنة، دون مراعاة ضوابط البناء وانعدام تصاميم الخرسانة المسلحة والصيانة. ومن خلال زيارة بعض هذه الأحياء بالمدينة القديمة في الدار البيضاء، تتضح وضعيتها المزرية؛ أزقة ضيقة، وجود مشاكل في الصرف الصحي ثم تدهور في واجهات المنازل.

### 2- تقديم مجال الدراسة:

يقع المغرب في شمال غرب إفريقيا، يحده شمالا البحر الأبيض المتوسط، وجنوبا دولة موريتانيا، وغربا المحيط الأطلسي، أما شرقا فتحده الجزائر. وتُقدّر مساحته بحوالي 710850 كم<sup>2</sup>. ويعتبر المغرب صلة وصل بين أوروبا وأفريقيا عبر مضيق جبل طارق، بحكم قربه من قارة أوروبا. ويتوفر على ساكنة تتجاوز 33 مليون نسمة حسب سنة 2014، تختلف أوضاعها الاجتماعية، فحوالي 21% من الأسر تسكن في مساكن يتجاوز عمرها 50 سنة أو

<sup>1</sup> الأمانة العامة للحكومة 2015. مشروع قانون رقم 94.12 يتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عمليات التجديد الحضري، المملكة المغربية، ص 1.

أكثر، ويبين تصنيف حظيرة المساكن حسب العمر (الخريطة رقم 1) أن ظاهرة المساكن المتقدمة عمرها 50 سنة أو أكثر تنتشر على الخصوص بجهات الدار البيضاء - سطات ب 23,6% وطنجة-تطوان-الحسيمة ب 15,8%، في المقابل يبقى هذا النوع من السكن أقل انتشارا في الجهات الجنوبية الثلاث للمملكة حيث تصل نسبته بجهة الداخلة - وادي الذهب إلى 1,5%، ويشكل تقادم المساكن السبب الرئيسي في تفاقم ظاهرة المنازل الأيلة للسقوط في المدن المغربية.



خريطة رقم 1: نسبة المساكن المتقدمة 50 سنة فأكثر بجهات المغرب سنة 2014<sup>1</sup>.

3- توزيع السكان حسب الوسطين الحضري والقروي بالمغرب.

ارتفع عدد سكان المغرب من 11.6 مليون نسمة سنة 1960 إلى 33.8 مليون نسمة سنة 2014 (الجدول رقم 1)، وتتوزع هذه الساكنة بشكل متباين داخل المملكة. حيث تطورت ظاهرة التمدين -توسع الرقعة الحضرية- نتيجة لارتفاع عدد ساكنة المدن، والتي انتقلت من 3.3 مليون نسمة سنة 1960 إلى 20.4 مليون نسمة سنة 2014.

<sup>1</sup> المندوبية السامية للتخطيط 2015. تقديم النتائج الأولية للإحصاء العام للسكان والسكنى سنة 2014. الرباط، ص 16. (بتصرف).

جدول رقم 1: تطور ساكنة المغرب حسب وسط الإقامة ما بين 1960-2014<sup>1</sup>.

التمدين (%)	ساكنة المغرب حسب وسط الإقامة			سنة الإحصاء
	العامة	القروي	الحضري	
29.1	11.626.470	8.236.857	3.389.613	1960
35.1	15.379.259	9.969.534	5.409.725	1971
42.7	20.419.555	11.689.156	8.730.339	1982
51.4	26.073.717	12.665.882	13.407.835	1994
55.1	29.891.708	13.428.074	16.463.634	2004
60.3	33.848.242	13.415.803	20.432.439	2014

يعزى الارتفاع المستمر لساكنة المجال الحضري في المغرب إلى عدة عوامل، أهمها نزوح ساكنة الأرياف نحو المدن بسبب توالي سنوات الجفاف وتأثيرها على القطاعي الفلاحي (الزراعة وتربية الماشية...) باعتباره المحرك الاقتصادي للمجال القروي. كما أن تفاوت مؤشرات التنمية البشرية بين المجالين، يضل من أسباب الهجرة القروية، فالبرامج التنموية التي طبقت في القرى المغربية، استهدفت الرفع من الإنتاجين الزراعي والحيواني وأهملت الجانب الاجتماعي، لذلك أصبحت مجالات طاردة للسكان.

نتج عن ارتفاع عدد سكان المدن، ظهور عدة مشاكل اجتماعية مثل: الضغط على المرافق العمومية والخدماتية، ظهور الجريمة وتفاقم أزمة السكن، حيث تصل حاجة الساكنة إلى 258400<sup>2</sup> بناية من العمارات، الفيلات والمنازل المغربية، إلا أن غلاء العقار في المدن ووجود فئات اجتماعية فقيرة ساهم في ظهور السكن غير اللائق مثل أحياء الصفيح في هوامش المدن وتفاقم ظاهرة البناءات الآيلة للسقوط في مراكز المدن.

#### 4- تعاني عدة مدن مغربية من البناءات الآيلة للسقوط:

تظهر ظاهرة البناءات الآيلة للسقوط في أغلب المدن الكبرى بالمملكة المغربية، وتمثل 11.5% من مجموع المساكن على الصعيد الوطني بحوالي 348000 بناية منها 75% في أحياء الصفيح<sup>3</sup>، وتهدد هذه الظاهرة حياة أكثر من 740000 أسرة في أكثر من 31 مدينة مغربية مثل مكناس، فاس والصويرة، الدار البيضاء والقنيطرة.... وتتركز

www.hcp.ma

<sup>1</sup> المندوبية السامية للتخطيط.

<sup>2</sup> Ministère de l'habitat, de l'urbanisme et de la politique de la ville 2013. **Tableau de bord du secteur de l'immobilier 2011**. Maroc, P 4.

<sup>3</sup> Korch Jamal 2016. **Les constructions menaçant d'effondrement**, Magazine INNOVANT N°43, P 20.

بالأحياء العتيقة في مراكز المدن، كما أن 50% من البنايات التاريخية مهددة و10% مهددة بالانهيار. وفي بعض المراكز الحضرية التي أنشأت في فترة الحماية الفرنسية على المغرب فإن 138000 بناية منها 76% من المنازل المغربية العصرية<sup>1</sup>.

#### 1-4- عاشت مدينة الدار البيضاء مآسي إنسانية بسبب انهيار البنايات الأيلة للسقوط:

تعتبر مدينة الدار البيضاء هي أكبر مدينة في المغرب يبلغ عدد سكانها 3,359,818 سنة 2014 وتعتبر العاصمة الاقتصادية والتجارية للمملكة. وتنتهي إلى جهة الدار البيضاء-سطات، التي ترتفع بها نسبة المساكن المتقدمة، مما يؤدي إلى تفاقم إشكالية المساكن المتداعية للسقوط، والتي تتركز في 18 حي بعمالات الجهة، 51% في الفداء مرس السلطان، 37% في أنفا و 12% في مولاي رشيد، ويقدر عدد الأسر المهدة ب 72750 أسرة<sup>2</sup>. وخلفت هذه الظاهرة عددا كبيرا من الوفيات والجرحى، ومن بين حالات الانهيارات، نذكر مايلي:

- دجنبر 2014: تسبب انهيار ثلاثة منازل في وفاة شخصين وجرح خمسة أشخاص من سكان درب عرصة بن سلامة بسيدي بليوط .

- ماي 2012: تسبب انهيار ثلاث منازل بدرب سيدي فاتح بسيدي بليوط، في مقتل 5 أشخاص.

- أكتوبر 2012: تسبب انهيار منزل في درب لوبية في مقتل شخصين وإصابة آخر بجروح خطيرة.

- يونيو 2011: تسبب انهيار عمارة مكونة من ثلاثة طوابق وسط البيضاء في مقتل سيدة وجرح شخصين.

- دجنبر 2009: تسبب انهيار منزلين بدرب السنغال في مقتل شخص واحد وجرح 14 شخص و ذلك بسبب التساقطات الغزيرة التي لم تقاومها البنايات القديمة.

#### 2-4- تعاني مدينة فاس من البنايات الأيلة للسقوط:

تعتبر مدينة فاس من أكبر مدن المملكة المغربية بعدد سكان 115131 نسمة سنة 2014. تأسست سنة 182هـ/808م على يد المولى إدريس الثاني، الذي جعلها عاصمة الدولة الإدريسية بالمغرب. وتنقسم فاس إلى ثلاث أقسام؛ فاس البالي وهي المدينة القديمة وفاس الجديد التي بنيت في القرن الثالث عشر الميلادي، والمدينة الجديدة التي بناها الفرنسيون إبان فترة الاستعمار الفرنسي. وتعاني هذه المدينة من ظاهرة البنايات الأيلة للسقوط، وتظهر آثارها في عدة أحياء (الجدول رقم 2) مثل كهف العزبة، الذي شهد سنة 1985 مجموعة من الانهيارات، ذهب ضحيتها 53 شخص وفي حافة مولاي إدريس بحوالي 25 شخص.

<sup>1</sup> Laboratoire public des études et des essais (LPEE) 2013. **Bâtiments menaçant ruine**, Magazine, le bulletin P 14. d'information du LPEE –N°62- 1<sup>er</sup> trimestre, Casablanca.

<sup>2</sup> Kaioua A 2005. **Accès aux services de base dans l'axe Kenitre-Jorf Lasfar dans une perspective d'aménagement du territoire**, GT6-10 232, p 261.

جدول رقم 2: بعض الانهيارات التي حدثت في الأحياء الهشة في فاس<sup>1</sup>

تاريخ الحدث	مكان الحدث	عدد الضحايا	عدد الجرحى
1985	كهف العزبة	53	--
1985	حافة مولاي إدريس	25	--
يناير 1998	الحي الحسني	17	43
غشت 1999	الحي الحسني	47	40
نونبر 2004	عين الخيل	10	9
دجنبر 2004	حافة بن زاكور	7	7
أبريل 2010	فاس المدينة درب الطويل	01	01
أبريل 2010	فاس المدينة حي الشراييلين	04	06

3-4- يتكرر انهيار المنازل المتداعية للسقوط في مدينة مكناس:

تعتبر مكناس من الحواضر الكبرى والعتيقة في المغرب، وتشغل مساحة 79210 كلم<sup>2</sup> بحوالي 11% من مجموع التراب المغربي، وتنقسم إلى جزأين: المدينة الجديدة والقديمة. وتبلغ ساكنتها حوالي 835695 نسمة سنة 2014. يبلغ عدد بناياتها العتيقة حوالي 7200 بناية منها 6550 مخصصة للسكن، وحوالي 89% منها من نوع الدار المغربية. ويمكن تقسيم هذه البنايات إلى ثلاثة أصناف معمارية، وهي: الأصيل، التقليدي والعصري، وارتبط كل واحد منها بالظروف التاريخية لإنشائه والوسائل التقنية لبنائه وكذا أساليب تدبيره وصيانته<sup>2</sup> ونظرا لوجود بنايات عتيقة في هذه المدينة، فإنها تعاني كغيرها من المدن المغربية الأخرى من البنايات الأيلة للسقوط (الجدول رقم 3)، والتي يصل عددها إلى 3496 بناية في جماعتي المشور الستينية ومكناس.

<sup>1</sup> بوجدي فاطمة الزهراء وآخرون 2015. المدن العتيقة بالمغرب: أية إستراتيجية للتأهيل؟ نموذج المدينة العتيقة لفاس، منشورات الملتقى الثقافي لمدينة صفرو تحت عنوان التأهيل الحضري بالمغرب، الدورة السادسة والعشرون 20-21 مارس. ص 158.

<sup>2</sup> كنوكورة مصطفى، أبوزيد جواد 2016. البنايات الأيلة للسقوط بمدينة مكناس العتيقة: بين الحد من المخاطر ورد الاعتبار للتراث العمراني، أشغال الدورة السابعة والعشرون للملتقى الثقافي لمدينة صفرو 22-23 أبريل تحت عنوان (التجديد الحضري بالأنسجة العمرانية القديمة)، الإيداع القانوني MO1511/2016، ص 79.

الجدول رقم 3: عدد البنايات الآيلة للسقوط في مكناس 2010<sup>1</sup>.

عدد البنايات الآيلة للسقوط	الجماعة
412	المشور الستينية
3084	مكناس
3496	المجموع

5- يتخذ المغرب عدة تدابير لمكافحة البنايات الآيلة للسقوط:

تحاول السلطات المغربية مواجهة إشكالية البنايات الآيلة للسقوط، من خلال اتخاذها لمجموعة من المجهودات والتدابير، مما ساهم في تخفيض عدد البنايات المتداعية للسقوط من 114000 بناية سنة 2012 إلى 43000 بناية سنة 2015<sup>2</sup>. ومن بين الإجراءات المتخذة:

5-1- على المستوى القانوني.

جرى العمل على إدماج نصوص متعلقة بتدبير ملف البنايات المهتدة بالسقوط ضمن مدونة التعمير، كما تم استصدار وتفعيل قرارات الإفراغ والهدم، وقرارات الاستصلاح على ضوء أشغال اللجن المحلية، ونتائج الدراسات التقنية، وجرى الإقرار بتفعيل القوانين الجزرية المتعلقة باحترام المعايير التقنية في ميدان البناء والتعمير وب تفعيل الضابطة المتعلقة بالقانون المضاد للزلازل. وصادق البرلمان المغربي سنة 2015 على قانون رقم 94.12 المتعلق بالمباني الآيلة للسقوط وتنظيم عملية التجديد الحضري، للتغلب على الاكراهات والتحديات التي تزيد من حدة تدهور المشهد الحضري وتنامي السكن الآيل للسقوط، وما يخلفه من آثار على الأرواح والممتلكات ثم تدهور التراث المعماري التاريخي. وتم تخصيص الباب الأول من هذا القانون إلى الأحكام العامة، أما الباب الثاني؛ فيتضمن مجموعة من الإجراءات لتجنب النتائج السلبية للمباني الآيلة للسقوط، والتي حملت ساكن هذه البنايات مسؤولية تدهورها وانهيائها، وألزمته باستصلاحها. ومن هذه الإجراءات<sup>3</sup>، نذكر:

\* نصت المادة الثالثة من الفصل الأول، أن مسؤولية صيانة المباني تقع على ملاكها، وتتم مسألتهم بقوة القانون على الضرر الذي يصيب الملك العام أو الخاص من جراء انهيائها أو تهدمها.

<sup>1</sup> ولاية مكناس تافيلالت.

2015. Bulletin d'information, URBA-ACTU, VOL III N° 27 P 4. Agence urbaine d'Essaouira

<sup>3</sup> الأمانة العامة للحكومة 2015. مرجع سابق، ص 3-4.

\* نصت المادة الرابعة من الفصل الأول على ضرورة اتخاذ صاحب البناية الآلية للسقوط للتدابير اللازمة لتجنب خطر انهيارها.

\* تخصص الباب الثالث لإحداث الوكالة الوطنية للتجديد الحضري وتأهيل المباني الآيلة للسقوط.

\* يعالج الباب الرابع مسألة المراقبة وتحديد العقوبات.

### 2-5- على المستوى المؤسسي.

تم تشكيل لجان محلية مختلطة للتتبع وتديبر المخاطر، تضطلع بمجموعة من المهام، مثل القيام بالزيارات الميدانية لتحيين المعطيات المتعلقة بالبنائيات المهدة بالانهيار، والتصنيف الأولي للبنائيات حسب درجة الخطورة، والبت في وضعيتها، التي تستدعي تدخلا عاجلا من أجل التدعيم المؤقت، وكذا البت في قرارات الهدم الصادرة في البنائيات المعنية، إضافة إلى خلق إطار تواصل مع السكان المهدين بالظاهرة. كما نص قانون 94.12 على إنشاء لجن إقليمية بكل عمالة وإقليم، تهتم بتحديد عمليات التجديد الحضري اللازمة بخصوص الأحياء المعنية، بناء على برنامج استثماري تعده الإدارة أو الوكالة في هذا الشأن، وتحديد التدابير التقنية، المالية والاجتماعية لإنجاز عمليات التجديد الحضري ومعالجة المباني الآيلة للسقوط.

### 3-5- تطرح عملية إعادة إسكان الأسر عدة تحديات.

تبنى المغرب عدة مشاريع لإعادة إسكان الأسر القاطنة بالبنائيات الآيلة للسقوط في المدن المغربية، من بينها المحج الملكي بالدار البيضاء الكبرى، في إطار مشروع تشاركي بين القطاع العام والخاص والسكان المعنيين، ويرتكز على تمكين الأسر من مساكن اجتماعية ملائمة للعيش، تتحمل فيها مؤسسات الدولة جزء من التكاليف، وتساهم الأسر ب 70000 درهم<sup>1</sup>. وقد وقعت صونداك (الشركة الوطنية للهيئة الجماعية) اتفاقيات مع المنعشين العقاريين مثل (أليانس دارنا...) لتوفير العدد الكافي من المنازل للسكان المستهدفة.

يتم الاعتماد على الخبرة التقنية للمختبر العمومي للدراسات والتجارب، لتحديد البنائيات المحتمل انهيارها. ففي مدينة الدار البيضاء شملت الخبرة حوالي 6338 بناية في مختلف العمالات المهدة بالظاهرة مثل أنفا، الفداء مرس السلطان، مولاي رشيد وبن امسيك وعين الشق... فحدد منها 2180 بناية آيلة للسقوط (الجدول رقم 4)، تم هدمها وإعادة إسكان أسرها، والتي وصلت إلى 9250 أسرة.

<sup>1</sup> ولاية جهة الدار البيضاء الكبرى.

جدول رقم 4: مواجهة إشكالية البنائيات الأيلة للسقوط في مدينة الدار البيضاء سنة 2012<sup>1</sup>.

أكثر من 9000 أسرة معنية

عدد الأسر التي أعيد إسكانها	عدد البنائيات التي تم هدمها	عدد البنائيات التي شملتها خبرة المختبر العمومي لدراسات والتجارب LPEE	المقاطعات
6801	1648	4402	البيضاء-أنفا
1165	203	1160	الفداء درب السلطان
64	31	294	عين السبع العي المحمدي
50	13	137	مولاي رشيد
143	20	60	سيدي البرنوصي
789	189	189	بن مسيك
78	30	30	العي الحسني
100	40	40	عين الشق
60	6	26	المحمدية
9250	2180	6338	المجموع

تواجه عملية إعادة إسكان الأسر القاطنة بالبنائيات الأيلة للسقوط عدة صعوبات، تتمثل في وجود كثافة سكانية مرتفعة في مثل هذه المنازل، حيث يتم استعمال منزل مخصص لأسرة أو أسرتين من طرف أكثر من 5 أسر، إضافة إلى رفض صاحب الملك أو رفض السكان المكثرين للإجراءات المحددة في المشاريع المقترحة من طرف الدولة، وعدم توفر الإمكانيات المالية والتقنية اللازمة لتنفيذ تلك العمليات.

خاتمة:

تعتبر البنائيات الأيلة للسقوط من بين الظواهر جد المعقدة، التي تظهر باستمرار في التجمعات الحضرية بالمغرب، ويتداخل في حدوثها عدة متغيرات مؤسسية، قانونية، تمويلية وعقارية واجتماعية ثم سياسية تتطلب رؤية

<sup>1</sup> ولاية جهة الدار البيضاء الكبرى.

واضحة ووضع آليات مناسبة لتسهيل عمليات الترميم والإصلاح وخلق ظروف جديدة للتنمية، تضمن استقرار الساكنة وتحسين ظروف عيشها<sup>1</sup>. ويعتبر تقادم المساكن من أهم الأسباب المؤدية لانهايار البنايات، فوضعية هذه الأخيرة، تنقسم إلى حالة مستعجلة ومهددة بالانهيار وحالة عادية<sup>2</sup>. وقد شهدت مدن الدار البيضاء، فاس ومكناس... منذ سنين انهيار مجموعة من البنايات، ذهب ضحيتها العديد من الموتى والجرحى. ورغم صعوبة تدبير هذه الإشكالية، فالمملكة المغربية تمكنت من تخفيض عدد البنايات المتداعية للسقوط من خلال إعادة إسكان الأسر المهددة بانهايار المنازل، وإصدار قوانين لزرع المخالفين. غير أن هذه الجهود تواجه بعدة تحديات ترتبط بحاجة جميع الأسر التي تسكن في منزل واحد لإعادة الإسكان.

<sup>1</sup> كнокورة مصطفى، أبوزيد جواد 2016. مرجع سابق، ص 98.

<sup>2</sup> Agence urbaine d'Essaouira 2015. P 4.

## الجزائر والأزمات السياسية في تونس خلال القرنين 18 و 19

عبد القادر سوداني/جامعة صفاقس، تونس

### ملخص :

سعيًا في هذا البحث إلى التعرض إلى تداخل تاريخ كل من تونس و الجزائر سواء في تلاحم السكان أو التقارب الجغرافي زيادة على الحضارة الجامعة. في الفترة التركية و خاصة في الفترة الحديثة تعددت صراعات الأجنحة داخل البلاط الحسيني ، و في كل أزمة سياسية تجتاح البلاد التونسية تنتهي بهروب الحاكم إلى الجزائر مما يعني أن تونس كانت تصدّر أزماتها الداخلية نحو الجزائر و هو ما يفتدّ الزعم القائل برغبة الدايات في ممارسة الهيمنة على تونس و إلحاقها بوجع الجزائر لكن البحث الرصين يثبت بطلان هذا الزعم، كما عزّجنا على الدور التونسي في إحتلال فرنسا للجزائر لأن البلاط الحسيني كان يرى في الجزائر عدواً ووجب التخلص منه.

الكلمات المفتاحية: السلطة ، الجزائر، تونس، الحدود، الأزمات السياسية، الحروب.

### مقدمة:

في الوقت الذي مالت فيه إهتمامات جيل المؤرخين إلى المحلي و تاريخ الفرد و الذهنيات بقي للتاريخ السياسي الجاذبية الكفيلة باستقراء أهم تجليات الفترات الأبرز من تاريخ الإنسانية، فالتاريخ هو نتاج لتراكم الفعل الإنساني و هدف الدراسات التاريخية هو إستقراء مفاصل هذا التراكم ، و عدّ المنهج المقارن من الوسائل الكفيلة بملاحظة الفواصل و القواسم في تاريخ كلا البلدين.

بقي التاريخ المقارن بين تونس و الجزائر حبيس مساعي فردية خاضعة في بعضها إلى التشنجات الفكرية لتاريخ كلا البلدين<sup>1</sup>، زد على ذلك الفراغ الرهيب بالنسبة للتاريخ العثماني لأنه كتب من خارجه بواسطة القناصل و التجار الأوروبيين<sup>2</sup>، فوجب الركون إلى الكتابات المحلية الرصينة التي حاولت إنتهاج التاريخ المقارن كمنهج للبحث.

لا مراء أن التعرض لسيرورات التغييرات التاريخية الكبرى في تونس و الجزائر خلال القرنين 18 و 19 يقتضي الأخذ بالإعتبار تمفصل كل من العوامل الداخلية و الخارجية فقد أدت وحدة التاريخ والجغرافيا بين البلدين إلى عديد التقاطعات التاريخية و التي ربطت حتى مصير تونس و الجزائر، لكن تعدد القواسم المشتركة بين الجانبين لم يمنع تشكّل بعض الفواصل "الميرية" و السكانية و التي كانت في أغلبها فواصل مركّبة .

لاحظ في هذا الشأن موقف ابن أبي الضياف من مسألة إحتلال فرنسا للجزائر . و سنتعرض لهذه المسألة في ثنايا هذا العمل.<sup>1</sup>  
Braudel (F), *La Méditerranée et le monde méditerranéen à l'époque de Philippe II*, Vol 2, A collin , Paris 1982, p 532.<sup>2</sup>

سيطر على تونس و الجزائر نماذج مشوّشة للحكم ففي الفترة الحديثة سيطرت العصابة التركية<sup>1</sup> على الحكم في كلا المجالين ، هذه الطغمة التي عوّلت على تفوّق ألتها العسكرية لإخضاع الحوض الغربي للمتوسط، بينما لبث الأهالي من الجماعات الإضافية في البناء الإجتماعي، منذ 1587 و إنفصال تونس عن بيلرباي الجزائر بدأت المسافة الهيكلية تتسع بين الجانبين ، ففي تونس تمكن المراديون ثم الحسينيون من خلق ديناميكية حول السلطة عن طريق تعدد الوسائط مما حوّل الحكم من سيطرة الفرد إلى سيطرة البايليك عكس ما كان في الجزائر من سيطرة العنصر التركي على الملك ، هذه الفروقات ساهمت في تجلي الصراعات بين حكام البلدين.

في تونس هيمن نمط النظام الميراثي Patrimonialisme و هي تعبيرة لماكس فيبر و هي السلطة المستبدة المطلقة الوراثية التي تعمل مع حاشية من الأقارب و المقربين، هذا النمط من الحكم تعارض مع الأوليغارشية التركية الحاكمة في الجزائر ثم كان إختلاف إستراتيجيات التعامل مع الملفات الداخلية و الخارجية جعلت تنافر الحاكمين أمرا لا مندوحة عنه، فكيف بدت العلاقات التونسية الجزائرية خلال القرنين 18 و 19 ؟

(ا) الجامع و المشترك: التقاطعات الجغرافية و السكانية :

(1) المجالات الحدودية ، مناطق ثراء طبيعي و توتر إجتماعي:

بقيت الحدود التونسية الجزائرية رهينة ديالكتيك الإنتاج و الضريبة و البيلكة و رغم ذلك فقد كانت التخوم الجزائرية التونسية من الثراء بمكان فمنطقة قسنطينة منطقة ثرية ذات تساقطات كبيرة و كثافة عمرانية و كان الإنتاج الفلاحي مرتفعا، ففي بداية الإحتلال الفرنسي كان الشرق الجزائري يتوفر على 2310000 من الأغنام و 311767 من الماعز و 346000 من الأبقار و 90636 من الخيول و 76723 من البغال و 269086 من الجمال ، و من أشهر القبائل الرعوية النمامشة و أولاد عطية و أولاد يحي بن طالب و بني عمار

\*جدول بما تملكه كل قبيلة من أغنام و ماعز و أبقار و حيوانات<sup>2</sup>:

116000	النمامشة
93000	الحراكتة
12800	زردارة
16900	أولاد عطية
20000	أولاد يحي بن طالب
66580	أولاد عبدالنور و التلاغمة و عامر
16320	بني عمار

<sup>1</sup> تشبه العصابة التركية الكوديلو و شاع في الجزائر أكثر منه في تونس .

القشاعي موساوي ( فلة)، النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، إشراف ناصرالدين سعيدوني، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ، وزارة التعليم العالي، جامعة الجزائر، معهد التاريخ، السنة الجامعية 1989-1990، ص 15.<sup>2</sup>

عبر هذا الجدول عن مدى ثراء منطقة قسنطينة بالماشية، و نجد نفس هذا الثراء في الجانب التونسي، فأغلب قبائل السباسب التونسية مثل ماجر و الفراشيش و التي كانت من القبائل الرعوية بإمتياز، و في الحدود الشمالية الغربية للإيالة كانت مدينة طبرقة مكانا يجمع النفوذ الفرنسي والجزائري و التونسي فهي قريبة من بنزرت و من عنابة و على الحدود و بها سكان و شركات فرنسية، و منذ العهد الروماني كانت طبرقة مكانا لتصدير الرخام و الحبوب و الخشب<sup>1</sup>، و في عهد عائلة لوموليني كانت طبرقة تصدّر نحو جنوة بين 3000 و 5000 طن من الحبوب بطبرقة وضواحيها<sup>2</sup>. رغم هذا الثراء إلا أن المركزية الشديدة للسلطة في تونس و الجزائر منعت المجتمعات الطرفية من تطوير ذاتها بذاتها، لأن السلطة بقيت ريعية فهي تمتص الموارد دون تطوير الإنتاج.

ما يثبت ثراء التخوم التونسية الجزائرية هو التركيز العمراني الكثيف في المجالات الحدودية، بل إن التداخل كان شديدا في التركيبة الإثنوغرافية لتونس و الجزائر<sup>3</sup>، من ذلك أن أولاد ميمون و أولاد يحيى من القبائل العربية قرب الكاف وقع ترحيلهم من قبل أولاد شنوف إلى الجزائر، في ذات السياق كانت قبيلة بجاوة البربرية قدمت إلى تونس من مدينة بجاية، أما قبيلة الحنانشة فكانت تنقل بين حدود البلدين في الآن نفسه إنقسم النمامشة إلى ثلاث فرق أولاد رشيش العلاونة و البرارشة و كانوا ينتقلون بين تبسة و شط الغرسة<sup>4</sup>، أما منطقة الرقبة و مقعد و خمير فكانت موطننا لإستقرار الطرابلسية و الجزائريين<sup>5</sup>. في المقابل خيّرت بعض فرق قبيلة دريد التونسية الإستقرار في تخوم مدينة قسنطينة، و بقيت مسألة تبعية قبيلة نهد غير محددة حتى سنة 1830. لم تقتصر مظاهر الإندماج على حركة السكان بل تجاوز ذلك إلى حركة الأفكار و الذهنيات، فالطريقة السنوسية تأسست سنة 1842 على يد الشيخ محمد بن علي السنوسي خرجت منها ثورتان (ثورة الشريف محمد بن عبدالله و ثورة الشيخ عمر المختار) إرتحل من فاس إلى الجزائر ثم تونس ثم برقة، و معلوم أن مؤسسات الإسلام الشعبي لعبت دورا سياسيا يربط المخزن بالمجالات القبلية و خاصة الطرفية منها، و من نافلة القول أن تأسيس الطريقة السنوسية كانت في علاقة وثيقة بإحتلال الجزائر و حالة الإنهيار التي أصابت سكان المغرب. نجد نفس الأمر بالنسبة للطريقة القادرية التي قدمت من بجاية على يد أبي مدين شعيب و إنتشرت في أغلب الفئات الإجتماعية حتى أن باي تونس حسين بن علي إتخذها طريقة له<sup>6</sup>. كانت المعطيات الطبيعية (الأرض و البشر) تدفع نحو الإنصهار غير أن عوامل مركبة (السلطة) إصطنعت واقعا مغايرا.

Brahimi ( Denise), Témoignage sur l'île de Ta barque du 18<sup>eme</sup> siècle, in *revue de l'occident musulman et de la méditerranée*, N 7, 1970, pp 15-33.<sup>1</sup>

Guemara ( Raoutha), *Tunis et Gênes à l'époque moderne ; La course une guerre marginale et une économie de substitution*, édition publisud, Paris 2010, p 38.<sup>2</sup>

Général faidherbe, sur l'ethnographie du nord de l'Afrique, in bulletin de la société d'anthropologie de paris, 2<sup>eme</sup> série, tome 5, 1870, pp 48-57.<sup>3</sup>

Establet ( Colette), Administration et tribu chez les Nememcha (Algérie) au 19<sup>eme</sup> siècle, in *revue de l'occident musulman et de la méditerranée*, N 45, 1987, pp 25-40.<sup>4</sup>

Dépois ( Jean), la Tunisie ; ses régions, Édition librairie Armand collin, 2<sup>eme</sup> édition, Paris 1961, p 159.<sup>5</sup>

الشريطي ( المنصف)، الأبعاد التنظيرية و الإجتماعية و الدينية للطريقة القادرية بالبلاد التونسية من أواخر القرن 18 إلى أواخر القرن 19، *المجلة التاريخية المغربية*، عدد 104، السنة 28، سبتمبر 2001، ص ص 393-394.<sup>6</sup>

سقنا هذه الأمثلة للدلالة على أن كل مقومات التقارب و الإستقرار كانت متوفرة غير أن الواقع كان غير ذلك ، فما هي أسباب التنافر و التعارض ؟

شقت المنطقة الحدودية ( كغيرها من المجالات القبلية) الغارات و الثارات القبلية مثل إغارة الزغالمة و الفراشيش ضد أولاد سيدي يحيى بن طالب في عمالة تبسة<sup>1</sup>. عصفت بالمنطقة الحدودية تداعيات الصراعات السياسية بين حكام تونس و طرابلس، إذ رغم الثراء الذي عرفته المنطقة إلا أنها تميزت بالتفكير المتواصل لأهلها، إذ حرمت الأزمات السياسية المنطقة الحدودية من إستثمار مواطن ثرائها.

## (2) إرث من الأزمات السياسية :

في العهد العثماني سيطرت على منظومات الحكم في تونس كما الجزائر دولة الأعيان<sup>2</sup>، و لئن دانت المجتمعات المحلية لهذا العي من المجتمع ( العناصر الوافدة) و وطنت تعاملها مع المركز فقد عوّل الأتراك على القهر الفيزيائي للتنظيمات العشائرية، كما كرّس الأتراك النظرة النمطية للبوادي بإعتباره مجال للنفاق و الهرج لذلك بقيت الفضاءات القبلية من العشوائيات السياسية. إنطلق بذلك الصراع بين رجال السهول و رجال الأحرش هذا الصراع التقليدي بين سكان الساحل الوافدين و بين سكان الدواخل المحليين سرعان ما سيمتد إلى الجزائر إذ أن أغلب الأزمات السياسية في تونس ستدور في أغلب مراحلها على الأرض الجزائرية.

منذ إحاق الجزائر إلى المجال السلطاني سنة 1519 ثم تونس سنة 1574 أثبت الحكام الأتراك أنهم من المغامرين الذين لا يأمهون بالحضارة و إنماء المجالات المفتوحة، و حتى الوحدة الدينية المزعومة التي كرّستها السلطة المركزية في الإمبراطورية العثمانية لم تستطع تجاوز المشكلات النوعية على صعيد الشعب التركي و الآخر العربي<sup>3</sup>. فالسلطة العثمانية كانت وليدة مؤسسة القولار-إنكشارية و قد إقتصر وجودها في البداية و حتى منتصف القرن 15 على مجموعات من أسرى الحروب و تنشأتهم وفق تنظيمات الأخي ثم إرسالهم إلى البلدان المفتوحة<sup>4</sup> ، لقد حمل الفاتحين معهم عقلية شعبية تجاه العنصر العربي ، حتى أن الأتراك شاع بينهم المثل القائل " العربي خذ ماله و أقطع رأسه". هذه الذهنية الإستعلائية تجاه الأهالي تجسمت في البنية المركزية للسلطة.

في الجزائر مثلا كان الحكم موزعا بين الأشخاص التابعين للوجوق و هم الخزناحي أي أمين الخزينة و وكيل الخراج الذي يتصرف في التركات التي لا وارث لها و لا يحتفظ الداوي بالسلطة الفعلية إلا في ضواحي العاصمة، أما بقية البلاد فهي خاضعة لسلطة باي تيطرى في الوسط و باي وهران في الغرب و باي قسنطينة في الشرق، و تقتصر

الأرشيف الوطني التونسي، سلسلة تاريخية ، ملف 201، صندوق 18، وثيقة 15492، تاريخ 1878.

<sup>2</sup> دولة الأعيان هي نظام وسط بين النظام الإقطاعي و النظام الإستبدادي، هذا النظام حكم ألمانيا و عرف ب standestaat ، أصبح واسع الإنتشار في القرن 13 و إنتقل إلى أنقلترا على شكل حكومة طبقة النبلاء. فرانكو (بوجي)، تطور الدولة الحديثة، ترجمة محي الدين الشعرائي، منشورات وزارة الثقافة ، الطبعة الأولى دمشق 1987، ص 61.

التزيني (الطيب)، فصول في الفكر السياسي العربي، دار الفارابي ، الطبعة الأولى ، بيروت 1989، ص 49....أغلب الكتابات التي تحنّ على الماضي التركي كانت تحمل في ثنايا هذه النوستالجية شيئا من المازوشية<sup>3</sup>.

الظيقة (حسن)، الدولة العثمانية: الثقافة ، المجتمع والسلطة ، دار المنتخب العربي ، الطبعة الأولى بيروت 1997، ص 90.

تبعيتهما على إرسال الجباية إلى المركز مرتين<sup>1</sup>، حاول ديوان الإنكشارية في الجزائر منذ الإطاحة بحكم إبراهيم باشا سنة 1659 ترسيخ الإيالة الجزائرية العثمانية بأجهزة حكومية وهيئات إدارية فعالة لكن الصراعات الداخلية جعلت الخلافة العثمانية تعلن عن عدم تدخلها في حكم الإيالة<sup>2</sup>، نتج عن الصراعات بين أفراد الديوان وخاصة الصراع بين البايات و الدايات فبين 1790 و 1825 قام الدايا بعزل 8 بايات و إعدام 16، رغم هذا الانفصال بين الطغمة الحاكمة وبين عامة السكان فقد كان العنصر الكورغلي أكثر إلتصاقا بالأهالي منه بالأترك<sup>3</sup>، لكن ما يمكن الإشارة إليه أن الدايات لم يستطيعوا تأسيس سلالة مالكة أسوة بما قام به الحسينيون. عرفت تونس كما الجزائر جملة من الأزمات ذات الصلة بالإحتلافات السياسية بين حكام البلدين، وقد إمتدت هذه الأزمات إلى العلاقات بين السكان كما شمل العلاقات الخارجية لكلا البلدين، ففي الجزائر تتالت الحروب مع إسبانيا (1708، 1732، 1775، 1783..)، و لئن شهدنا أثناء هذه الحروب محاولة سلطان المغرب التدخل لدعم الجزائر ففي المقابل شهدنا غياب أي دور لتونس في هذه الصراعات. في الآن نفسه عرفت الجزائر هزات داخلية عنيفة تسببت فيها القبائل الثائرة و كانت أخطرها ثورة بن الأحرش سنة 1803 ثم ثورة عبدالقادر الشريف سنة 1805. مرت الأزمات السياسية إلى النسيج المجتمعي الجزائري و خاصة في المناطق الحدودية.

برزت بعض الصراعات بين المجموعات الحدودية نتيجة الضغط الجبائي الذي تعرضت له من قبل الحكم المركزي في تونس و الجزائر، فقد سعى حكام البلدين إلى تنمية الأزمة بين السكان كنتيجة لأزمة التنمية في الخط الحدودي، فقد نظم حاكم قسنطينة صحبة مجموعات الحنانشة غارة واسعة على قبائل الفراشيش و منطقة سوق الجمعة مما خلف لديها خسائر فادحة<sup>4</sup>، و بعد الإحتلال الفرنسي للجزائر تكثفت الصدامات بين الجانبين، مثلما حدث سنوات 1861<sup>5</sup>، و سنتي 1873-1874<sup>6</sup>، ثم تكرر النزاع سنة 1879<sup>7</sup>، فأغلب الصدامات ذات علاقة بالإحتلال الفرنسي للغرب الجزائري مثل المواجهات الدامية التي حدثت بين الأهالي و الفرنسيين على الحدود<sup>8</sup>. أدت التحولات السياسية في الجزائر إلى توترات بين السكان.

إعتمدنا في هذا الأمر على: فلزري (لوسات)، المغرب العربي قبل إحتلال الجزائري 1790-1830، نقله إلى العربية حمادي الساحلي، دار سراس للنشر، تونس 1994.<sup>1</sup>

كشروود (حسان)، رواتب الجند و عامة الموظفين و أوضاعهم الإجتماعية و الإقتصادية بالجزائر العثمانية من 1659 إلى 1830، إشراف الدكتورة فاطمة الزهراء قشي، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث تخصص التاريخ الإجتماعي لدول المغرب العربي، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة التعليم العالي و البحث العلمي، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الإنسانية و الإجتماعية، السنة الجامعية 2007-2008، ص 15.<sup>2</sup>

Boyer (Pierre), Le problème kouloughli dans la régence d'Alger, in *revue de l'occident musulman et de la méditerranée*, N 8, 1970, pp 79-94.<sup>3</sup>

أوت، نفس المصدر، ص 223، م 384، ت أبريل 1821.<sup>4</sup>

المصدر نفسه، ص 213، م 246، ت 1861: قائمة إحصائية و حجج في شأن الإغارات القائمة بين العروش التونسية و الجزائرية.<sup>5</sup>

المصدر نفسه، ص 211، م 223 فرعي، ت 1873: تقارير عن أعمال القتل و الشغب على الحدود التونسية الجزائرية.<sup>6</sup>

المصدر نفسه، ص 211، م 224، و 225: إغارات بين عروش الرقبة و العروش الغربية الجزائرية.<sup>7</sup>

أوت، نفس المصدر، ص 212، م 224، و 225، ت 1875.<sup>8</sup>

أطبنا في الحديث عن الوضع الداخلي للجزائر للدلالة على أن الجزائر كانت تعيش حالة من التفتت الداخلي الذي أقعدها عن الإهتمام بالتوسع خارج حدود تركيز الأترك عكس ما يدعيه بعض الباحثين في تونس من النزعة التوسعية لحكام الجزائر و سنثبت تهافت هذا الزعم في ثنايا هذا العمل، و هنا تعنّ جملة من الأسئلة :

- هل تقدر الجزائر و الحالة تلك من الأزمات و الصراعات الداخلية و الخارجية أن تكون لديها نوايا توسعية في تونس ؟

- لماذا لم يسارع أترك الجزائر إلى الإستحواذ على الحكم رغم أن الفرصة كانت مواتية في غير مرة ؟ وهل أن تدخل الدايات كان إستراتيجيا أم تدخلا إستدعائيا من حكام تونس ؟

II صراعات الأجنحة داخل بلاط باردو و الدور الجزائري في ذلك :

(1) ظاهرة الهروب للجزائر<sup>1</sup> :

منذ بدايات العهد الحسيني إندلعت معركة واد الطين بين إبراهيم الشريف و داي الجزائر عشيّ مصطفى و كانت هذه الحرب عبارة عن محاولة من كاهيته حسين بن علي توريط إبراهيم الشريف في حرب خاسرة ثم الإنقلاب عليه في أثناء ذلك و هو ما تم ليتقلد الباي الحكم و الحرب ما تزال دائرة و وجد إبراهيم الشريف نفسه أسيرا لدى داي الجزائر، يشي هذا الأمر أن الجزائر أستعملت كوسيلة ضغط نتيجة المكائد و المؤمرات داخل البلاط بين الباي و الدايا، و قد تواصل هذا الأمر طيلة القرنين الثامن عشر و التاسع عشر.

مع بداية حكم حسين بن علي عمل على التنسيق مع حسن باي قسنطينة لإخضاع المجموعات الطرفية و خاصة الحنانشة الذين أسرعوا إلى تحريك السواكن بدفع أحد المماليك إلى الإدعاء بكونه سليل العائلة المرادية ظهر للمطالبة بحقه في الحكم سنة 1713-1714. مما يعني أن هناك مراكز قوى لم يكن في مصلحتها إيجاد إستقرار بين الجانبين الجزائري و التونسي لأنها كانت تعيش على المعقولية الحربية.

بعد فشل ثورة علي باشا سنة 1728 فرّ إلى الجزائر و تقلّب في منطقة الزاب ثم قسنطينة ثم بدأ في محاولات الرجوع إلى تونس عندما إنتقل إلى مدينة الجزائر فأبلغه الدولتلي إبراهيم خوجة الثاني " إن شاء الله نبغك ما ترجاه و ما تتمناه و لكن نحن الآن في قتال النصارى الذين غلبوا وهران و إذا نصرنا الله عليهم و فكينا وهران ننصرك بالعسكر و القومان و نرسلك إلى مدينة تونس أنت و ولدك يونس"<sup>2</sup> ، عمل علي باشا خلالها على ضمان مساندة قبيلة الحنانشة فتزوج من ابنة محمد الصغير شيخ أولاد عمار و زوج أبنة يونس ابنة الشيخ بوعزيز بن نصر، و في المقابل كان حسين بن علي يحضّ حكام الجزائر على ضرورة التخلص من علي باشا ففي سنة 1730 بعث الباي بحسين المورالي إلى الجزائر من أجل رأس الباشا مقابل 40 ألف ريال لكن رفض عبدي باشا هذا المقترح ، و عندما

لقد تواصل هروب التونسيين إلى الجزائر حتى في الفترة المعاصرة و مثال ذلك ما وقع أثناء إنتفاضة الحوض المنجمي سنة 2008 من هروب السكان إلى الجزائر ، الماجري (الأزهر)، القبيلة الولائية و الإستعمار: أولاد سيدي عبيد و الإستعمار الفرنسي في الجزائر و

تونس 1830-1890 مسار التفكك و آليات المقاومة ، المطبعة المغاربية للطباعة و النشر ، تونس 2013، ص 7.1

بن يوسف (محمد الصغير)، المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي تركي ، تقديم و تحقيق أحمد الطويلي ، المطبعة العصرية ، الطبعة الأولى تونس 1998، المجلد الأول، ص 243.2

رفض حسين بن علي مساعدة الجزائر في حربها ضد الإسبان أدرك الداوي ضرورة التخلص من باي تونس لأنه كان يريد أن تصبح الجزائر دولة ضعيفة و تنكفاً على أزماتها الداخلية.

عندما تمكن علي باشا من العودة إلى تونس و الإنتصار على عمه نجد أن أبناء الباوي إختاروا بدورهم الهروب إلى الجزائر حتى أن علي باي تزوج من محبوبة في الجزائر و هي جارية من أعلاج القرج ، و أنذر أنه عندما يستلم الحكم سوف يبعث بالزيت لمقامات الصالحين بالجزائر ، و رغم إلحاح أبناء حسين بن علي بضرورة مهاجمة الباشا في تونس إلا أن حكام الجزائر كانوا مترددين في ذلك.

لجأ علي باي إلى تخويف حسن باي قسنطينة بسبب ما إستحكم لعلي باشا من الملك، و حذرته سوء عاقبة عدم غزو علي باشا " لأن رعية قسنطينة سوف ينتصرون بعلي باشا ضد حاكمهم فيصبح أقوى من حاكم الجزائر" <sup>1</sup> ، رغم ذلك لم يشأ رأس الحنانشة أبو عزيز أن يهاجم باشا تونس مما حدا بباي قسنطينة أن يأسر ابنه حتى يضمن دعمه في حرب تونس.

لم تنخرط الجزائر في حروب تونس إلا بعد أن تولى علي برمق سز الحكم و كان علي باشا يصغر من شأنه و يحتقره لذلك عمل على الإنتقام منه و عندما دخل إلى تونس رفض قتله " لأن الأوجاق الثالث من ممالك السلطنة العلية الثمانية ونحن على طاعتها" <sup>2</sup> ، يشي هذا الأمر أن الضرورة هي من فرضت على حكام الجزائر في كل مرة الإنخراط في صراعات الأجنحة داخل البلاط الحسيني.

تواصلت الفتنة الباشية الحسينية حتى بعد مقتل علي باشا إذ بادر حفيده إسماعيل بن يونس إلى الثورة على علي باي ثم الفرار إلى الجزائر سنة 1762 ، و في سنة 1799، أمر حمودة باشا بقتل حسن بن إسماعيل بن يونس بعد أن بعث من بتحيّل في الإتيان به من الجزائر.

تواترت عمليات هروب السكان من مجال الإسلام (تونس) إلى مجال الكفر (الجزائر الفرنسية) سواء من خلال التهرب من الجباية <sup>3</sup>، أو من خلال الهروب من الحملات الزجرية للسلطة <sup>4</sup>.

إغتنتم تونس خلال القرن 19 حالة الأزمات الداخلية و الحروب الخارجية للمحاولة تحجيم القوة الجزائرية مثل حروب حمودة باشا الحسيني سنة 1807 الذي عمل كذلك على تحديد الحدود مع الجزائر حتى يتجنب كل مواجهة معها و خاصة بعد توتر الأوضاع في برج القالة <sup>5</sup>، أما في شأن واد سراط فقد أمر حمودة باشا بعدم مجاوزته غرباً

<sup>1</sup> الأندلسي (محمد بن محمد) المعروف بالوزير السراج. التحليل السندسية في الأخبار التونسية ، تحقيق محمد الحبيب هيلة ، تونس 1970. ، ص ص 278-281.

إبن أبي الضياف (أحمد)، إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس و عهد الأمان ، تحقيق لجنة من وزارة الشؤون الثقافية، الدار

العربية للكتاب، تونس 2001، ج2، ص 164.

أ و ت ، نفس المصدر، س ت ، ص 18، م 198، و 14906، ت 1861.

أ و ت ، نفس المصدر، س ت ، ص 185، م 1038 مكرر، :مراسلة بين حاكم تبسة وكاهية وجق تونس في ثورة أولاد عزيز...كذلك :

المصدر نفسه ، ص 185، م 1053، ت 1874: طلب حاكم تبسة بطرد أولاد عبدالكريم أو محاربتهم.

من حمودة باشا صاحب كرسي تونس المحروسة إلى الأغوات و الكواهي و قواد الرقبة و قام في هذه المراسلة بتحديد القتل و الدية و

التجارة و التنقل و التبعية. *archives de France, correspondance commerciale, Tunis 1834-1837, tome 51, p 228.*

ورد البلب من العدو<sup>1</sup>، إن إعتبار حمودة باشا أن الجزائر هي مجال عدو يكشف الذهنية التي تعامل بها بايات تونس مع الشأن الجزائري و الذي سيتجلى أثناء الأزمة الجزائرية الفرنسية.

## (2) إحتلال الجزائر وتدايعياته على تونس :

لم يكن الأدميرال الأنقليزي سيدني سميث مخطئا حين صرّح بأن إحتلال الجزائر سيكون له تدايعيات عالمية<sup>2</sup>، فقد مثلت أحداث سنة 1830 نتيجة حتمية لمسار طويل من الإنهيارات في الإمبراطورية العثمانية، وخاصة في جناحها الغربي، كما أنها كشفت بوضوح عن المشاريع الأروبية الرامية إلى بسط هيمنتها على كامل أرجاء الإمبراطورية. لذلك فقد أصبح بقاء النظام السياسي في تونس رهين ما ستفرزه الصراعات الخارجية، بين الإمبريالية الغربية و بين السلطان العثماني، وكانت تونس من أولى المجالات التي طالتها تبعات الإحتلال الفرنسي للجزائر أولا للقرب الجغرافي وثانيا لتشابه الأوضاع الداخلية للأوجاق المغربية.

قبيل الإحتلال الفرنسي للجزائر أصبحت المنطقة المغربية ساحة للصراعات الخارجية ، وتعدد الفاعلون في نسج الأحداث التاريخية. فالسلطان العثماني محمود الثاني أنهكته الإضطرابات المستمرة للإنكشارية والصراعات المحمومة على العرش، كما صرف كل قواته لمعالجة الحروب المندلعة في تخومه في منطقة البلقان، و بات عاجزا عن الدفاع على الأوجاق المغربية . ففي 20 نوفمبر 1827 إندلعت حرب نافارين وفيها فقد الباب العالي و كذلك تونس و الجزائر أغلب أساطيلهم البحرية، وما كاد السلطان ينتهي من هزيمته في نافارين حتى دخل في حرب أخرى ضد روسيا إنتهت بدورها بهزيمة مذلة ثم تبعها معاهدة أدرنة في سبتمبر 1829 و تنص على إستقلال اليونان مع تقديمها لضريبة سنوية، هذه الهزائم العسكرية المتتالية كشفت عن مدى الضعف الذي آلت إليه الإمبراطورية<sup>3</sup>. في هذا السياق من الضعف إندلعت الأزمة الجزائرية مع فرنسا، و كانت في ظاهرها أزمة عادية بين القنصل و الداي في شأن معاملات تجارية إنتهى بحادثة " المنشة " و تسارعت الأحداث لتقوم فرنسا بإحتلال عسكري للجزائر، و الواقع أن هذا الإحتلال كان وليد صراعات خفية بين الأستانة ومصر وفرنسا و أنقلترا وتداخل المشاريع الخارجية في الجزائر و بداية توضح المشروع الكولونيالي لكل من فرنسا و أنقلترا<sup>4</sup> لكن إختلافات عميقة بين البلدين حالت دون تجسيد الفكر التوسعي.

أوت، نفس المصدر، س ت ، ص 212، م 229، و 9، ت 1813: مراسلة حمودة باشا إلى محمد بالضياف قايد أولاد بوغانم برد

البلب من العدو و عدم مجاوزة واد سراط.<sup>1</sup>

<sup>2</sup> Courtinant (R), *La piraterie barbaresque en méditerranée XVI-XIX siècle*, préface d'evelyne joyaux, dulapha édition, Paris 2008. , p 116.

<sup>3</sup> مثال ذلك أنه عقب هزيمة نافارين و في سنة 1828 طلب قنصلا كل من فرنسا و بريطانيا من حسين باي الإلتزام شخصيا بحماية كل الأروبيين الموجودين بالإيالة فوافقهم الباي على ذلك .

<sup>4</sup> سنة 1797 و لأجل القضاء على نهائيا على القرصنة حضرّ دي سيزيو DI Saizieu مشروعا لإحتلال الأوجاق المغربية و سنة 1809 إقترحه القنصل ديفواز على نابليون و لكن خلال مؤتمر فيانا إلتزمت فرنسا بالإلتزام للقوى الأروبية . Le Revault (Jacques), *Fondouk des français et les consuls de France à Tunis 1660-1860*, éditions recherche sur les civilisations, Paris 1984, p 75.

إنطلق تنفيذ مشروع إحتلال الجزائر عن طريق القنصل الفرنسي في مصر دروفيتي drovetti الذي إقترح هذا الأمر على رئيس الوزراء برنس دي بولنيك prince de polinagak ويقضي هذا المشروع بأن تدفع فرنسا محمد علي باشا مصر إلى إحتلال طرابلس وتونس و الجزائر، " في 10 رمضان 1245 قدمت علينا مركب من القورنة وجابت أوراق من عند حاي موشيك وغيره في قضية محمد علي والي مصر بأنه طالب الوجاقات الثلاثة تونس و الجزائر وطرابلس بيغهم وأنه مجهز روحه بالقدوم إليهم بر و بحر إلى طرابلس و تونس و أما الجزائر فإن الفرنسي متكلم معاه وقال له أنا نهنيك منها"<sup>1</sup> ، و عرض قيبو Guillot السفير الفرنسي في القسطنطينية لكن تدخل النمسا وأنقلترا أفضل المشروع لذلك إرتأت فرنسا تنفيذ إستراتيجياتها بمعزل عن القوى المنافسة، و قام الباب العالي بمحاولات متعددة لأجل إحتواء الأزمة بين الجزائر و فرنسا<sup>2</sup>، و إستفاد السلطان من تقاطع مصالحه في هذا المجال مع أنقلترا، فالإختلاف الشديد بين أنقلترا وفرنسا في كيفية التعامل مع تركة "الرجل المريض". فأنقلترا كانت تريد محافظة السلطان العثماني على جانب من قوته العسكرية حتى يبقى التمدد الروسي بعيدا عن منطقتي البلقان و القوقاز أما فرنسا فكانت تريد التعويل على محمد علي باشا مصر عوضا عن السلطان الذي لم يعد خافيا وقوعه تحت الهيمنة البريطانية وهوما يعنيه من عرقلة الوجود الفرنسي في شمال إفريقيا و منعها من تمديد حضورها العسكري في تونس، ولذلك أرادت توجيه أطماع محمد علي باشا مصر نحو الشرق فأمدته فرنسا بكل الدعم أثناء حملة ابنه إبراهيم باشا على سوريا و إنتصاره على الصدر الأعظم رشيد محمد باشا في معركة قونية وتوقيع معاهدة كوتاهية مما يعني بقاء الباب العالي بعيدا عن المنطقة المغربية عدم قدرته على الدفاع على تونس ، و رغم هذا التباين في إستراتيجيات القوى الكبرى في المنطقة فقد إتخذ الملك شارل العاشر قرار إحتلال الجزائر في 7 فيفري 1830 وبعد حصار على مدينة الجزائر تمكنت القوات الفرنسية من الرسو في ميناء سيدي فرج وإحتلال القصبة في 5 جويلية 1830 لتعلن هذه الحادثة عن تحول عميق في تاريخ الإيالات المغربية.

بعيد إحتلال فرنسا للجزائر كانت السفن الحربية الأوروبية تزداد حضورا في سواحل البلاد التونسية مما شكّل ضغطا متزايدا على السلطة الحسينية<sup>3</sup>، ساهمت تونس في إحتلال فرنسا للجزائر من خلال الوقوف ضد محاولات الباب العالي إيجاد حل للأزمة سلميا ، إذ أن الباب العالي كان غير قادر فعليا على إنقاذ الجزائر أو إعادة تونس لإشراف السلطان المباشر، فمحمد علي باشا مصر أصبح لا يخفي تهديداته للباب العالي الذي فقد الجزء الأروبي من الإمبراطورية و كان التهديد الروسي في تزايد مستمر، لذلك كانت محاولات سفراء السلطان في هذا حلّ الأزمة الجزائرية لا تعدو أن تكون من الإستراتيجيات السياسية لكسب ود بقية المجالات التي بقيت خاضعة لسلطته . لم

<sup>1</sup> حسن (الفقيه حسن) ، اليوميات الليبية، تحقيق محمد الأسطى و عمار جحيدر، طرابلس 1984 . ، ص 457.

<sup>2</sup> في نوفمبر 1829 حاول خليل أفندي إبرام صلح بين الداوي و فرنسا لكنه فشل وهونفس مأل رحلة حافظ محمد رشيد و في محاولة أخرى قام طاهر باشا مسعى الدخول للجزائر أثناء الحصار لأجل إقناع حسين داي بتزج فتيل الأزمة لكن تونس منعتة من ذلك ، لأجل مزيد الإطلاع على الجهود العثمانية المساندة للجزائر راجع : كوران (أرجمند) ، السياسة العثمانية تجاه الإحتلال الفرنسي للجزائر 1828-1847، نقله عن التركية عبد الجليل التميمي ، المطابع الرسمية ، الطبعة الثانية ، تونس 1974.

-juin 1970, p<sup>3</sup> Chérif (M H), L'Expansion européenne et difficulté tunisienne de 1815 à 1830, *Annales E-S-C*, Mai

تتوانى السلطة في تونس عن تقديم الدعم لفرنسا<sup>1</sup> لتمر تونس بعد ذلك إلى طور التعاون المباشر لتجذير الوجود الفرنسي في الجزائر لم يعلن بلاط باردو أية مواقف رافضة لإحتلال الجزائر و الذي عكس الخضوع الكلي للسلطة الحسينية تجاه السياسات الفرنسية فكما أسلفنا القول فقد منع البلاط الحسيني محاولات الباب العالي التدخل عبر البلاد التونسية لتنعية حسين داي و بالتالي إثناء فرنسا عن غزو الجزائر لكن السياسة التونسية كانت متماهية تماما مع الإستراتيجيات الفرنسية في المنطقة، لاحظ في هذا الشأن الموقف السياسي الرسمي للحكم الحسيني و الذي عبّر عنه مؤرخ البلاط إبن أبي الضياف حين رأى أن إحتلال الجزائر هو مجرد نازلة بين الداي و فرنسا كما نضح هذا الموقف بالترحاب بزوال حكم الدايات بالجزائر<sup>2</sup>.

زادت الحاجة الفرنسية إلى دعم تونس لها في إحتلال الجزائر فمباشرة عقب 1830 شهدت البلاد إضطرابات سياسية إنتهت بهروب الملك شارل العاشر و تولي لويس فيليب الحكم وترافق ذلك مع بداية تبلور حلف أروبي مناهض للتوجه الإستعماري الفرنسي و ضمّ هذا الحلف كل من النمسا و بروسيا و روسيا فكان على فرنسا أن تتقارب مع أنقلا و الحرص على عدم الصدام مع الباب العالي حتى تستعيد أنفاسها ، فوجدت ضالتها في تونس من خلال الإيهام أن دولة إسلامية مشاركة في هذا الأمر . فقد قام المارشال الفرنسي كلوزال بإقتراح من القنصل الفرنسي بتونس ماتيو دي ليسبس بإبرام معاهدة مع باي تونس في 18 ديسمبر 1830 و يقضي بإعطاء تونس حكم قسنطينة مقابل مبلغ سنوي قدرّ بألف فرنك فرنسي يدفع للخزينة الفرنسية . و في معاهدة ثانية بتاريخ 6 فيفري 1831 تنازلت فرنسا عن حكم وهران للباي، أصبح البلاط الحسيني مطالبا بتسوية الإحتلال لدى عامة السكان، و كانت هذه الإتفاقيات بمثابة توريث البلاط الحسيني في الشأن الجزائري فوجد كل من مصطفى باي في قسنطينة و خير الدين نفسهما معزولين و غير قادرين لا على جباية الأموال و لا على بسط الأمن في هذه الأجزاء و الحقيقة أن الإلتزام التونسي بمساعدة الفرنسيين في الجزائر كشف عن إنصياع الباي للإملاءات الفرنسية<sup>3</sup>، كانت سلطة الباي تبحث عن تجنب المواجهة مع فرنسا بأي ثمن مبعدة في سياساتها العالمية و حتى في سياساتها الداخلية عدد هاما من العوامل التي يمكن أن تغضب محاورها القوي<sup>4</sup> ولذلك كان حسين باي سريعا ما يرضخ للضغوط القنصلية مثل الإلتزام الشخصي بتوفير الحماية لكل الأوروبيين بعد مطالب قناصل عدد من الدول الأوروبية .

<sup>1</sup> في شهر أفريل سنة 1830 قدم لتونس عميلين فرنسيين مهمتهما تجميع المعلومات حول قوات و أحوال سكان الجزائر وتجنيد بعض الجاليات الأوروبية ممن يتقنون اللغة العربية للعمل مع الحملة الفرنسية على الجزائر. روسو (ألفونس)، الحوليات التونسية ، ص 357.

<sup>2</sup> وما درى المسكين أنه في جمع قلة و عصابة منحلّة وطاعة مختلة لأن أهل الجزائر و أعرابها و هم السواد الأعظم سئموا سطوة جند الترك و بلغ السيل الزبي و زهدهم ذلك في الوطن و ضاق منهم العطن و المظالم الفظيعة ربما تفضي إلى مخالفة الشريعة. إبن أبي الضياف (أحمد)، الإتحاف...، نفس المصدر، ج 3، ص 167.

<sup>3</sup> بدا أن حسين باي بمثابة تابع Vassal لفرنسا . Windler ( Christian), *La diplomatie comme expérience de l'autre : consul Français au Maghreb 1700-1840*, librairie droz, Genève 2002, p 29.

<sup>4</sup> الشابي (المنصف)، صورة الغرب لدى المثقفين التونسيين في النصف الثاني من القرن 19، ترجمة عادل بالكحلة، الحياة الثقافية ، عدد 191، تونس 2008، ص 31.

#### خاتمة :

ما يمكن إستخلاصه أن تاريخ تونس و الجزائر كان وثيق الإرتباط بعضه بعضا ، بل لا يمكن تفكيك تاريخ كيان سياسي ما دون ربطه بتاريخ الطرف الآخر ، ففي أحيان كثيرة تلاقحت مصالح بايات تونس مع باي قسنطينة من أجل مقارعة العدو المشترك و هو داي الجزائر، من أجل ذلك كان حريا بالباحثين متابعة الحركة التكتونية للسلطة السياسية في أبعادها المختلفة. فالسلطة المركزية في تونس أساسا تمكنت من إضعاف مواطن النفوذ المضادة و بالتالي تشكل ملامح الدولة المجالية غير أن مفهوم الوطن بقي من المفاهيم المربكة المضللة بالنسبة لغالبية الجسم الإجتماعي.

مارس البايليك سياسة التذهين الفوقي بواسطة أعوان البلاط ، إذ بقيت النخبة العالمية ممزقة بين لاهوت القرون الوسطى ( السلفية التراثية ) و بين الفكر التنويري المسقط لأن العقل السياسي العربي يأبى التخلص من باترياركية المثال السلطوي السلطاني.

الأتراك لبثوا جبهة قلق في المنظومات السياسية لتونس و الجزائر سواء بسواء، إذ أن خط الأتراك بقي محايثا لخط السكان المحليين مما أنتج فجوات عميقة في البناء الإجتماعي ، فالنظرية التعاقدية لم تجد سبيلها إلى الفكر السياسي في تونس و الجزائر قبل المد الإمبريالي الفرنسي، لذلك بقيت السيكلوجيا السلطوية متوجسة من البدو و سكان الأقاليم، فولى الأتراك وجوههم شطر المتوسط و مع ذلك كان للأتراك في كلا البلدين إدراك غير متناغم في التعامل مع البحر المتوسط و القوى المتوسطة. لذلك كانت إستراتيجيات التعامل مع فرنسا غير متبصرة مما أوقع المغارب في أتون الإحتلال.



## الشباب والتنمية المفاهيم والإشكاليات

الباحثة وفاء كردمين جامعة قابس و المعهد العالي للعلوم الإنسانية بمدنين-تونس

### ملخص الدراسة

يقدم هذا البحث تعريفا للمفاهيم الأساسية: "الشباب" و"التنمية"، مبرزاً في ذلك الإشكاليات المثارة عنها ومعرفة العلاقة القائمة بينهما. كما يقف على دور الدولة لتأهيل الشباب وإدماجه اجتماعياً ومهنياً، ومدى تحقيق الأهداف التنموية. ومن أهم النتائج البحثية التي يخلص إليها هذا البحث هي: صعوبة تحديد مفهوم الشباب، الناتج عن كثرة التعريفات له. أما مفهوم التنمية فهو بدوره لم يحقق اجماعاً حول مضمونه رغم إلتقاء المشتغلين عليه في نقطة مفادها: بأن التنمية عملية تغيير اجتماعي إرادي وهادف. فهي استراتيجية لتحسين وضع الشباب، ولا تستقيم دون المشاركة الفعالة للشباب. ويعود فشل التنمية في البلدان العربية لإتباعها للنموذج الغربي، وعدم الفهم العلمي للتنمية، وتنفيذ الحكومات في الغالب لمشاريع تنموية، دون استشارة حقيقية لأفراد المجتمع، وتملص الدولة من دورها تجاه الشباب. فلكي تتحقق النهضة التنموية بالبلدان العربية فعليها الاهتمام بالشباب حتى يتمكن من تخطي المشاكل المتنوعة التي تحول بينه وبين الشراكة الفعالة في التنمية، مع ضرورة التوصل إلى خطة تنموية تتفق مع كافة الأبعاد في المجتمع حتى تحقق النقلة والإقلاع التنموي الهادف.

### الكلمات المفتاحية

الشباب، التنمية، تأهيل الشباب، استراتيجيات التنمية، مشاركة الشباب.

## الشباب والتنمية، المفاهيم والإشكاليات

تمهيد

تمثل فئة الشباب من أهم الموارد البشرية، وتعتبر رأسمال كل المجتمعات التي تريد تحقيق نهضتها وتنميتها، خاصة لدى المجتمعات النامية التي ترتفع بها نسبة الشباب مقارنة بالبلدان المتقدمة التي تشكو من تهرّم سكاني رهيب. ولهذا يطرح موضوع الشباب مسألة المكانة والأفاق داخل كل المشاريع التنموية في المجتمع.

ومن خلال الاهتمام بموضوع الشباب في منظومة تنمية الموارد البشرية واستثمارها، ندرك منذ وجود العديد من الإشكاليات المتعلقة بالشباب والتنمية. ويتحول هذين المفهومين إلى موضوع جدير بالبحث والاهتمام من قبل الدارسين والباحثين. فما هي طبيعة العلاقة القائمة بين الشباب والتنمية؟ وما هي استراتيجيات وأفاق التنمية للهوض بالشباب العربي؟ وما مدى تحقيق الأهداف التنموية مقارنة بالاستراتيجيات والبرامج المعلنة لها؟

### 1- الجهاز المفاهيمي:

للمفاهيم أهمية بالغة في البحوث الاجتماعية إذ لا يمكن للباحث أن يحصر مجال بحثه إلا بتحديد المفاهيم وتعريفها تعريفا علميا حتى تكتسب سيقا اجتماعيا. وقد أكد هذا الأمر عالم الاجتماع الفرنسي "إميل دوركايم" Emile Durkheim حين اعتبر تحديد المفاهيم وتعريفها تعريفا علميا إجرائيا من القواعد الأساسية التي تكوّن المنهج في علم الاجتماع.<sup>1</sup> ويقع الانطلاق من تحديد المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها البحث حتى ينتهي ولو نسبيا الغموض الذي يكتنفها.

#### 1.1- تعريف مفهوم الشباب:

##### أ- التعريف النظري:

● **التعريف اللغوي:** الشباب: شبب. شب. يشيب. شبابا وشيبية: الغلام أدرك طور الشباب شبّ عن الطوق، تعدى مرحلة الطفولة.<sup>2</sup> ف"الشباب هو جمع مذكر ومؤنث معا، وتعني الفتاة والحداثة، ويطلق لفظ شبان، وشيبية، كجمع لمذكر مفرد شاب، ويطلق لفظ شبابات، وشائب، وشواب، كجمع مؤنث على مفرد شابة. وأصل كلمة شباب هو شبّ بمعنى صار فتيا، أي "من أدرك سن البلوغ ولم يصل إلى سن الرجولة".<sup>3</sup>

##### ● تعريف مفهوم الشباب من خلال عديد الاتجاهات

■ **الاتجاه البيولوجي:** يعتبر الشباب مرحلة عمرية أو طور من أطوار نمو الإنسان، الذي يكتمل فيه نموّ العضوي الفيزيقي، وكذلك نضجه العقلي والنفسي. وقد حددت هذه الفترة بين سن 15-25 وهناك من يحددها بين 13-30 سنة.

■ **الاتجاه السيكولوجي:** يرى بأن الشباب حالة عمرية تخضع لنمو بيولوجي ولثقافة المجتمع بداية من بلوغ الإنسان إلى سن رشده. وقد تطول هذه المرحلة العمرية أو تقصر وقد تنعدم في بعض الأحيان وذلك حسب الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وأيضا حسب الاختلاف داخل المجتمع الواحد أو من مجتمع لآخر. "ففي المجتمعات البدائية قد تنعدم فترة المراهقة بينما في المجتمعات الغربية الحديثة قد تطول، بل وتمتد إلى ما يقارب أو يتجاوز عشر سنوات".<sup>4</sup>

<sup>1</sup> Durkheim (Emile): *Les règles de la méthode sociologique*, Paris, éd PUF, 1937, P.21.

<sup>2</sup> مجموعة من اللغويين العرب، المعجم الأساسي، لبنان، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 1991، ص 665.

<sup>3</sup> مجموعة من المؤلفين، معجم الوسيط، اسطنبول، دار الدعوة، الطبعة الثانية، 2004 ص 470.

<sup>4</sup> عباس (محمود عوض)، مدخل إلى علم النفس النمو: الطفولة- المراهقة- الشيخوخة، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية، 1999، ص 139.

■ في علم النفس: يستعمل علم النفس كلمة المراهقة Adolescence كمرادف لمفهوم الشباب. والمقصود بها التدرج نحو النضج البدني والجنسي والعقلي والانفعالي.<sup>1</sup> فمفهوم الشباب في علم النفس لا يقصد به مرحلة عمرية محددة بقدر ما تشير إلى مجموعة من الخصائص النفسية والجسمية التي تكون في حالة نشاط وقوة وفي حالة من التهور والاندفاع.

■ في علم الاجتماع: بالاعتماد دائما على المجتمع كإطار مرجعي "يعرّف السن حسب علم الاجتماع السن sociologie des âges، بتعاقب الأدوار الاجتماعية في دورة الحياة، ويسند لها بعدا للوضعية الاجتماعية statut وبعدا معياريا يتجلى في جملة السلوكيات المحددة التي ينتظرها المجتمع والتي تتناسب مع كل وضعية".<sup>2</sup>

فحسب علماء الاجتماع تبدأ مرحلة الشباب من خلال دخول الفرد إلى المجتمع الذي يسعى بدوره إلى إدماجه وتأهيله ليقوم بمهامه المختلفة داخله. وإن من الصعوبات التي تواجه أي باحث هي تحديد مرحلة الشباب في أي سن تبدأ وأي سن تنتهي فهو مفهوم ليس له حدود مضبوطة وواضحة فحسب بيار بورديو Pierre Bourdieu الحدود بين الأعمار أو الشرائح العمرية هي حدود اعتباطية، ونحن لا نعرف من أين ينتهي الشباب لتبدأ الشيخوخة مثلما لا يمكننا أن نقدر أين ينتهي الفقر ليبدأ الغنى".<sup>3</sup> فالفئات العمرية حسب بورديو هي نتاج بناء مجتمعي يتحدد بشروط اجتماعية معينة وتتطور عبر التاريخ ويتخذ أشكالا ومفاهيم في ارتباط وثيق بالأوضاع والحالات الاجتماعية.

إذن الشباب حسب علم الاجتماع هو حقيقة اجتماعية وليست ظاهرة بيولوجية فقط. فهو ظاهرة اجتماعية تشير إلى مرحلة من العمر تبدو من خلالها علامات النضج الاجتماعي والنفسي والبيولوجي واضحة المعالم. ويصفها علماء الاجتماع بمرحلة التعليم وتبلور شخصية الفرد وصقل مواهبه من خلال اكتسابه للمهارات والمعارف، كما يتميز الشاب بدرجة عالية من الديناميكية والحيوية والمرونة المتسمة بالاندفاع والانطلاق والتحرر والتضحية. ولكل مجتمع شباب يختلف نوعا ودرجة عن شباب أي مجتمع آخر حسب تنوع المجتمعات. والعلاقة بين الشباب والمجتمع تمرّ أساسا عبر مؤسستي العائلة والمؤسسة التربوية فيتم تأطيرهم من قبل المجتمع ويحدد لهم حقوقهم وواجباتهم فعبهما تتحقق اجتماعية الفرد "la sociabilisation d'individu" على حد تعبير إميل دوركايم. ويصبحوا بذلك قوّة تغيير مجتمعية لأن الشباب هي الفئة الأكثر طموحا في المجتمع، والأكثر تقبلا للتغيير والمواكبة والتكيف مع المتغيرات بشكل مرّن، والتمتع بالحماس والحيوية والنشاط ففكر وحركة.

لقد تعددت وتنوعت المحاولات لتعريف مفهوم الشباب، ويعود هذا التنوع إلى دقة المفهوم وكثرة الإخصائين لتعريفه فكل من موقعه واختصاصه يقدم تعريفا للشباب. وأمام هذا التراكم الهائل لتعريفات مفهوم الشباب، نجد البعض من المختصين في علم الاجتماع، مثل "قالان" Galland<sup>4</sup> يعطي أهمية للبعد التاريخي لمفهوم الشباب. إذ يلجّ على ضرورة العودة إلى التاريخ لتحديد هذا المفهوم وخصائصه ويجب أن نبحت في تاريخ طرق التفكير في الشباب.<sup>5</sup> لوضع المفهوم في سياقه التاريخي والاجتماعي والفكري. فالشباب بالنسبة له لا يمثل وحدة منسجمة، إنّها فئة واسعة ذات مشارب فكرية وثقافية ودينية مختلفة ومتناقضة وانتماءات طبقية متضاربة. لهذا فإنّ الشباب بالمعنى السوسولوجي، هو إفراز اجتماعي، تتطور وتتغير تعريفاته مع تغيّر

<sup>1</sup> فبهي (مصطفى)، سيكولوجية الطفولة والمراهقة، مصر، مكتبة مصر، 1998، ص 162.

<sup>2</sup> الزايري (منجي)، ثقافة الشباب في مجتمع الإعلام، الدار البيضاء المغرب، مجلة عالم الفكر، العدد الأول، مجلد 35، 2006، ص 203.

<sup>3</sup> Bourdieu (Pierre): *La jeunesse n'est qu'un mot*, in questions de sociologie, Paris, Ed Minuit, 1984, P.143

<sup>4</sup> G Galland (Olivier) : *Sociologie de la jeunesse*, Ed Armand Colin, Paris.1997.

<sup>5</sup> G Galland (Olivier): *Sociologie de la jeunesse*, Op. Cit. P.7.

المجتمع<sup>1</sup> وهو مرحلة انتقالية بين الطفولة والكهولة ويمرّ الشباب بثلاث مراحل هامة: الخروج عن العائلة الأصلية، الدخول في الحياة المهنية، وتكوين أسرة.<sup>2</sup>

ولو تجاوزنا الوصف التاريخي للظاهرة الشبابية فإننا نجد أنفسنا مجبرين على التفكير في الصلة بين الشباب والتربية. ويمكن أن نذكر هنا مساهمة عالم الاجتماع الفرنسي إميل دوركايم في مؤلفه Education et sociologie حيث يقول "التربية هي التنشئة الاجتماعية الممنهجة لجيل الشباب"<sup>3</sup> ومن هنا بدأ اهتمام علم الاجتماع بالشباب.

#### ب- المفهوم الإجرائي للشباب:

يرتكز المفهوم الإجرائي للشباب على شروط المرور أو الدخول في سن الكهولة هذه الشروط هي الاستقلال المادي والاستقرار الاجتماعي. وتقترح الجهات الرسمية وبعض الباحثين، أن يتواصل تعريف الشباب إلى حدود سن الثلاثين. نذكر لذلك التعريف الذي صاغه علي الحوات عندما اعتبر "الشباب فئة اجتماعية ومرحلة عمرية وتجاوز ذلك إلى تدقيقه انطلاقاً من الدراسات النفسية فيرى بأن فترة الشباب تمتد من بداية الحلم أو البلوغ أي سن 12-13 سنة إلى سن 30 سنة وهو يعيش في ذلك بالتشريع الإسلامي والقوانين الوضعية"<sup>4</sup>

كما يمكن أن تتواصل مرحلة الشباب إلى ما بعد سن الثلاثين فتكون الفئة العمرية للشباب بين سن 15 سنة أي السن الذي غالباً ما يكمل فيه الشباب تحولاته البيولوجية والفيزيولوجية ويصبح له احتياجات الكهول إلا أنه لا يستطيع تحقيقها فيبقى يعيش "الزمن الميّت" إلى حدود 34 سنة السن الذي تنقص فيه العزوبة والبطالة والتبعية للعائلة. وهذا التحديد ليس قطعياً وإنما تفرضه الضوابط العلمية والمنهجية ويبقى المجال مفتوحاً للدخول والخروج من فئة الشباب لأنه يمكن لبعض الأفراد أن يخرجوا من الكهولة ويعودوا إلى فئة الشباب نتيجة الطلاق أو الترمّل أو الانقطاع والطرّد من العمل.<sup>5</sup>

ويختلف تصنيف الشباب من مجتمع إلى آخر فقد صنف الشباب العربي وفق تميز جامعة الدول العربية بالفئة العمرية المتراوح ما بين 15 و29 سنة. بينما حددته الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأورو-متوسطي حدها بالفئة العمرية 16 و35 سنة.

انطلاقاً من هذه التعريفات فإن الشباب هو فئة عمرية ذات مرحلة شبابية في انفصالها عن مرحلة الكهولة وأيضاً هي فئة اجتماعية حاملة لقيم جديدة. ومن هنا تتجلى الصعوبة على مستوى الفهم والإدراك والضبط لهذا المفهوم. وذلك لعدم الاتفاق على وجود تعريف واحد وشامل له. فكل من موقع اشتغاله يحاول تقديم تعريف للشباب فتتعدد بذلك معانيه ومقاصده.

<sup>1</sup> Galland (Olivier) : les jeunes, Paris, ed la découverte, 1987, P 6-7.

<sup>2</sup> جميعي (توفيق)، الشباب والتنمية في الشمال الغربي: دراسة ميدانية حول علاقة شباب عين دراهم بالبنك التونسي للتضامن والصندوق الوطني للتشغيل، أطروحة دكتوراه، تونس، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، 2004، ص 30.

<sup>3</sup> Durkheim (Emile) : Education et sociologie, édition P.U.F.Paris,1922.

<sup>4</sup> بشوش (محمد)، ملامح الشبيبة العربية في الخطاب العلمي العربي، ورد في مؤلف الشباب والتغيير الاجتماعي، تونس، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، سلسلة الدراسات الاجتماعية 10، 1984، ص 11.

<sup>5</sup> جميعي (توفيق)، الشباب والتنمية في الشمال الغربي، مرجع سابق الذكر، ص 35.

## 1.2- تعريف مفهوم التنمية:

### أ- التعريف النظري لمفهوم التنمية:

لا يقلّ مفهوم التنمية قيمة وأهمية عن مفهوم الشباب، فوجوده دائم ضمن المشاغل السياسية والاجتماعية والإعلامية... ونظرا لهذه الأهمية أصبحت التنمية، موضوعا للدراسات العلمية والأكاديمية التي تتناولها مختلف العلوم الاجتماعية والاقتصاد والبيئية... فتعددت بذلك التعريفات بتعدد واختلاف الاختصاصات.

● **التعريف اللغوي:** التنمية مأخوذ من النماء بمعنى الزيادة، نهي ينمي نميا ونميا ونماء، زاد وكثر وربما قالوا ينمو نموا، وأنميت الشيء ونميتته جعلته ناميا، ونهى الحديث ارتفع، ونميتته رفعت، ونمية النار تنمية إذ أقيت عليها حطبا وذكيتها به، ونميت النار، رفعتها وأشبع قودها، والنامي الناجي.<sup>1</sup>

● **التمييز بين النمو والتنمية:** لقد وقع الخلط بين مصطلحي النمو والتنمية في الدول النامية، لهذا علينا أن ندرك الفرق بينهما: "إنّ النمو تلقائي يحصل مع مرور الزمن باستمرار وجود تشكيلة اجتماعية معينة، وسعها الدائم للعيش... وبذلك ارتبط النمو بمعدل نمو الناتج القومي الإجمالي، ومعدل نمو متوسط لكل فرد... أما التنمية فهي فعل يستوجب التدخل والتوجيه من قبل الدولة التي تملك القدرة على أن تنمي المجتمع، وتكون مسؤولة عن مدى نجاح تدخلها أو فشله باستعمالها إمكانياتها المادية والمالية والتشريعية كافة... وتعمل على إحداث التغييرات المؤسسية والتنظيمية والتقنية اللازمة لذلك.<sup>2</sup> أي: التنمية فعل إرادي تقوم به الدولة بقرار سياسي واع، بينما النمو تلقائي يجري مع مرور الزمن وينتج عن الحركة الدائمة للمجتمع. كما إنّ التنمية هي تراكم نوعي يطال مختلف جوانب الحياة، والنمو هو تراكم كمي. أيضا فالتنمية هي تغيير بنيوي في الوضع القائم، ويتمّ النمو في إطار المؤسسات والبنى القائمة. ولهذا التنمية هي مشروع شامل ومتكامل وتتطلب تغييرات سياسية وثقافية واقتصادية... في حين النمو لا يتطلب مثل هذه التغييرات.

● **من الناحية الاجتماعية:** يأخذ مفهوم التنمية معاني عدّة ويحمل مضامين متنوّعة ويعود ذلك لاختلاف التوجهات الفكرية والإيديولوجية لكل باحث. فالتنمية هي "تحول المجتمع الثابت STATIC إلى المجتمع المتغير DYNAMIC وفق احتياجات جماهير الشعب.<sup>3</sup> وهي "عملية شاملة معقدة تضمّ جوانب الحياة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والأيدولوجية.<sup>4</sup> كما إنّ التنمية هي تغيير اجتماعي إرادي ومقصود... فهي بهذا المعنى تكون تطوّرا، حيث انتقالها بالمجتمع من طور إلى آخر، وتأخذ بيده إلى الأمام إلى الطور الأحسن والأفضل.<sup>5</sup> لهذا فهي ليست عملية اقتصادية بحتة وإنما هي عملية إنسانية تهدف إلى تنمية الإنسان في المجالين المادي والمعنوي.

ونحن اليوم في حاجة ماسة إلى صياغة تنمية تحقق لنا جملة من الغايات والأهداف وتشتمل على أبعاد مختلفة للتنمية دون الاقتصار على البعد الاقتصادي، وذلك بالتركيز على الجانب الكيفي لا الكمي. ومراعاة التفاعل بين الأبعاد المختلفة interactive، والتوافق بين الحركة الذاتية والدفع الخارجي للفعل التنموي، الذي عليه أن يرتبط بالإنسان دون الاقتصار على

<sup>1</sup> ابن منظور، لسان العرب المحيط، بيروت، دار لسان العرب، 1997، ص 825.

<sup>2</sup> فتح الله (سعد حسين)، التنمية المستقلة المتطلّبات والاستراتيجيات والنتائج دراسة مقارنة في أقطار مختلفة، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1990، ص 22.

<sup>3</sup> بدوي (أحمد زكي)، معجم المصطلحات الاقتصادية إنكليزي، فرنسي، عربي، القاهرة، دار الكتاب المصري، 1987، ص 66.

<sup>4</sup> الحسيني (السيد)، التنمية والتخلّف، دراسة تاريخية بنائية، القاهرة، دار المعارف: سلسلة علم الاجتماع المعاصر، الطبعة الثانية، 1982، ص 6-5.

<sup>5</sup> الجوهري (عبد الهادي) وآخرون، دراسات في التنمية الاجتماعية، مدخل إسلامي، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1986، ص 8.

الجانب الاقتصادي المادي البحث، ووجود معايير للتقييم والتوجيه والتصويب تقوم على الشفافية والكفاءة. فالتنمية يجب أن تشمل إلى جانب العنصر المادي الجوانب المعنوية والمنظومة الثقافية التي توفر للفرد حاجاته الذاتية وتحدد له شبكة علاقاته مع المجتمعات المحلية والوطنية والعالمية. وتعمل على توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الأفراد، كالتمكن من تعليم جيد والعلاج الصحي والبيئة النظيفة الخالية من الأخطار، والحصول على الموارد التي تكفل مستوى عيش كريم، والمشاركة في الحياة السياسية، والثقافية... كما يجب أن يكون الإنسان هدف كل تنمية اجتماعية ووسيلتها الفعالة ويجب أن تحقق جهود تلك التنمية للفرد مزيدا من الكرامة والأمن النفسي والاقتصادي والسياسي وتعمل على تمكينه من المعارف الصالحة والمهارات النافعة... فعملية تنمية الإنسان عملية تربوية بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى.<sup>1</sup>

#### • نظريات التنمية:

عندما يهتم الباحث الاجتماعي بموضوع التنمية لا يستطيع أن يتجاهل تغلغلها في النظرية السوسولوجية، الاتجاه المحافظ بكافة أشكاله ومداخله والاتجاه الثوري بكافة أشكاله ومداخله وأهدافه.<sup>2</sup> ضمن هذا الإطار فقد شهد القرن العشرين نقد وتهذيب وحتى مناقضة آراء الرواد الأوائل لعلم الاجتماع لتتأسس في الأخير مدرستان فكريتان بارزتان في مجال التنمية.<sup>3</sup>

#### ▪ نظرية التحديث Modernisation- Theory

ظهرت في الخمسينات والستينات وتمهض على تحاليل كل من إميل دوركايم في مؤلفه "تقسيم العمل الاجتماعي"<sup>4</sup> وماكس فيبر في مؤلفه "الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية"<sup>5</sup>. وقد شكّلت ثنائية مجتمع تقليدي مجتمع حديث، وعملية الانتقال بينهما، الإطار العام لنظرية التحديث. وتمّ النظر من خلال هذه النظرية إلى التطورات التي حدثت في المجتمعات الأوروبية إثر قيام الثورة الصناعية نظرة إيجابية تفاعلية باعتبارها الركيزة التي قامت عليها الانجازات الكبرى في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وعلى ضوءها حاولت معالجة التنمية في الدول المتخلفة من خلال المنظور الغربي.<sup>6</sup> الذي يتمثل في استبدال القيم التقليدية والتخلي عنها واعتناق القيم الحديثة المبنية على المنطق العملي والعقلانية.

#### ▪ نظرية التبعية: Underdevelopment Theory أو Dependency Theory

ظهرت هذه النظرية في الستينات من القرن الماضي، كردّ فعل على فشل السياسات التنموية التي اعتمدت على تحاليل مدرسة التحديث، وتمهض هذه النظرية وتستمد أفكارها من الإسهامات التي قدّمها كارل ماركس في تحليله للنظام الاقتصادي الرأسمالي، وتفسره للنظم السياسية والاجتماعية بإرجاعها إلى الظروف المادية. وقدّمت هذه النظرية نفسها كبديل نظري

<sup>1</sup> بوعزيزي (محمد العربي)، 1991، "دور الثقافة في التنمية الاجتماعية"، تونس، في العنصر الثقافي في التنمية، مركز الدراسات والأبحاث الاقتصادية والاجتماعية، عدد 17، ص 301-303.

<sup>2</sup> السمالوطي (نبيل محمد توفيق)، 1987، علم اجتماع التنمية، دراسة في اجتماعات العالم الثالث، الإسكندرية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الطبعة الثانية.

<sup>3</sup> ويبستر (أندرو)، 1986. مدخل لسوسولوجية التنمية، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، الطبعة الأولى، ص 62.

<sup>4</sup> Durkheim (Emile) : *De la Division du travail social*, Presses Universitaires de France, première édition, Paris, 1983.

<sup>5</sup> Weber(Max) : *L'Éthique protestante et l'esprit du capitalisme*, Gallimard, Paris 2004.

<sup>6</sup> الرشيدان (عبد الفتاح علي)، "رؤية في التنمية العربية نحو الحد من التبعية وتحقيق التنمية المستقلة"، القاهرة، شؤون عربية، عدد 98، 1999، ص 79.

لنظرية التحديث، وأسست لخطاب تنموي جديد متحرر من هيمنة النموذج الغربي، الذي يسعى لإعادة إنتاج تجربته التاريخية الرأسمالية في الدول النامية.

#### ب- المفهوم الإجرائي للتنمية:

يعتبر المفهوم الإجرائي للتنمية بمعنى التنمية كاستراتيجية لتحسين وضع الشباب، أي من جهة أولى تكون بمثابة المشروع المادي والملموس ذو الأهداف القريبة المدى والمباشرة والتي تتلخّص في مساعدة الشباب على الاندماج في الحياة المهنية وتحقيق الاستقلال المادي والإقامي والاستقرار الاجتماعي، والمشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية... وذلك عن طريق استقبال الشباب بالمنابر الحوارية للإعلام السمعي والبصري، ووضع الاستشارات الشبابية وإحداث القنوات التلفزية والإذاعية الموجهة للشباب. ومن جهة ثانية على التنمية أن تضمن للشباب الأهداف البعيدة المدى أو الاستراتيجية التي تسعى إلى تحقيق اندماج الشباب في المشروع التنموي الوطني والدولي.

إذن، مفهوم التنمية هو مفهوم مرّن لم يحقق اجماعاً حول مضمونه وأبعاده الأساسية، وتتنوّع الرؤى حوله بتنوّع المشتغلين عليه، وتنوّع انتماءاتهم واختصاصاتهم العلمية والمعرفية. إلا إنّ هناك نقطة إلتقاء بينهم جميعاً تتمثل في أن التنمية عملية تغيير اجتماعي إرادي وهادف.

#### 2. دور الدولة في تأهيل الشباب وإدماجه اجتماعياً ومهنيًا عبر المشاريع التنموية

تعتبر فئة الشباب من أبرز وأهم فئات المجتمع خاصة فيما يتعلق بعملية التنمية. فهي عنصر هام لتنمية المجتمع وتغييره نحو الأفضل، والقادرة على تحمّل المسؤولية في المستقبل والقادر أيضاً على الاستثمار في المجالات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية. ولندرك جميعاً بأنّ التكلفة الاجتماعية التي قد تنجم عن عدم الاستثمار في هذه الفئة غالباً ما تكون عالية، وإبعاده وإقصائه من كافة هذه الميادين سيعود بالضرر على المجتمع.

منهنا لا بدّ من العمل مع قطاع الشباب، وتعزيز قيم الاحترام المتبادل والتفاهم في الأوساط الشبابية، وتشجيع وتطوير السياسات التي تستهدف تنمية الشباب وادماجها في خطط التنمية الوطنية وتخصيص الموارد المالية لإنجازها، عبر اللجان الإقليمية والمنظمات الحكومية وغير الحكومية والدولية، والمنظمات المعنية بالشباب.

ويحتاج الشباب كذلك إلى إشراكه للمساهمة في مشروعات التنمية وفي كل المراحل التي تمرّ بها سواء من ناحية التخطيط أو التنفيذ، والبرامج والاستفادة من الخدمات التي تقدمها تنظيمات التنمية أو المشاركة في الخدمات العامة التي تزيد من وحدة وتماسك المجتمع أو الوعي بالقيم التي تسعى تنمية المجتمع إلى تحقيقها ويكون لديه الفرصة في أن يشارك في وضع أهداف التنمية، لأنّ تحقيق التنمية في المجتمع يتوقّف على مدى انخراطه في الفعل التنموي. يتطلب هذا الأمر تفهم ظروف الشاب وطريقة عيشه وتلبية حقوقه والتعاطي مع آماله وتطلعاته، لكونه العنصر الحيوي والفاعل الذي لن تتحقق التنمية والتغيير من دونه، ابتداءً من الأسرة إلى المؤسسة المدرسية ومروراً بمؤسسات العمل ومنظمات المجتمع المدني، ومشاركته في اتخاذ القرار في قضايا التنمية. ولا يمكن أن تكون التنمية منتجة إلا إذا توقّرت لها الجهود والوعي من كافة الأفراد، وإذا لم تنتهج المجتمعات هذا المنهج فإن الخطط القومية لن تحقق غاياتها وأهدافها المنشودة وسيضعف ذلك من مقوّمات التماسك الاجتماعي.

#### 1.1- المشاركة في التنمية:

تعتبر مشاركة الشباب في التنمية قيمة اجتماعية. ولا تكون هذه الشراكة فاعلة وناجحة من دون أن تكون هناك مشاركة حقيقية وفعالية لهم. فمشاركة الشباب يجب أن لا تقتصر على أحذفروع التنمية دون غيرها، ويجب أن تكون المشاركة في

جميع النشاطات والمجالات. وإن أهمية مشاركة الشباب في العملية التنموية تمكن في تحقيق الفرد لذاته و شعوره بأهميته وقيمه، كما يشعر بحجم المشاكل التي يمكن أن تواجهه. وبعملية المشاركة تتحقق الرقابة على الأداء الحكومي وأجهزة الدولة المختلفة مما يحسّن من أدائها على الوجه الأفضل. وهو ما من شأنه أن يساهم في تعزيز فرص نجاحا لمشاريع التنمية.

### 1.2- آليات مشاركة الشباب في النشاطات التنموية:

لا بدّ من وجود آليات لتحقيق المشاركة الفاعلة للشباب في التنمية: كضرورة وجود مؤسسات وقوانين يستطيع الشباب أن يمارس من خلالها حقوقه وحرياته، ويجاد المناخ الديمقراطي للمشاركة في إدارة شؤون البلاد، ووجود آليات الحوار والنقاش ومدى إطلاع الشباب على المعلومات وحرّيتهم في الوصول إليها، وإشراك المؤسسات الشبابية في عملية التنمية، وأن يتسم عمل المؤسسات سواء أكانت حكومية أو غيرا لحكومية بالشفافية والمساءلة، وأنتعكس عملية التنمية احتياجات الشباب، والعمل على إزالة كل المعوقات التي تحول دون مشاركة الشباب سواء أكانت سياسية أو اجتماعية أو ثقافية أو إدارية أو اقتصادية...، وإيجاد الدعم الحكومي للمشاريع الشبابية بتوفير الدعم المادي والمعنوي لها. كما إنّ سياسة التعايش السلمي من شأنها أن تسهّل قيام المشاريع التنموية في البلدان العربية وتتيح لها إحراز التقدّم في عملية إعادة البناء الاقتصادي والاجتماعي.

### 3. مدى تحقق الأهداف التنموية مقارنة بالاستراتيجيات والبرامج المعلنة لها

#### 1.3- التبعية المطلقة للأسلوب الغربي:

إن معظم بلدان العالم العربي عملت على تطبيق النموذج الغربي في جلّ مشاريعها التنموية دون الأخذ بعين الاعتبار للظروف الاقتصادية والاجتماعية المختلفة التي تسود في دول العالم العربي. فالاقتصاديّين (العربي والغربي) مختلفين من حيث القدرات والإمكانيات ومن حيث ظروف النشأة. ولهذا فشلت بسبب التبعية المطلقة لمنظومة النظام الرأسمالي، وبسبب عدم الفهم العلمي لقضية التنمية. فالمجتمع العربي لا يمكن أن ينمي نفسه مع استمرار تبعيته لأسلوب الاقتصاد المطبّق في الدول الغربية.

#### 2.3- إقصاء الدول العربية لدور الشباب في البرامج التنموية:

إنّ الحكومات في الغالب تحدد برامج وأماكن تنفيذ مشاريع التنمية دون الرجوع إلى أفراد المجتمع والأخذ بأرائهم ومعرفة وجهات نظرهم قبل الإقدام على تنفيذها. وكثيرا ما يؤدي ذلك إلى التعارض بين المشاريع التنموية والقيم الاجتماعية والثقافية والأوضاع المجتمعية. وهو ما نتج عنه رفض الأفراد ووقوفهم موقفا عدائيا من هذه المشاريع التنموية، فتندلع الحركات الاحتجاجية الشعبية وتتأجج، ويمتدّ المجتمع وتكثر صراعات التي ينخرط فيها الشباب المتمرد على الأوضاع القائمة بقوة فهو بمثابة الوقود الذي يزيد من تأجيجها. وتتواصل هذه الظاهرة وتحتدّ مع تفاقم الأزمات الاقتصادية والاجتماعية وبروز فئة الشباب كقوة ضاغطة في المجتمع، لأنه قد تمّ إقصائه من قبل الدولة للمساهمة في تشكيل البرامج التنموية.

#### 3.3- ملّص الدول العربية من دورها تجاه تأهيل الشباب وادماجه اجتماعيا ومهنيًا:

أصبحت الدول العربية في السنوات الأخيرة تتملّص من أدوارها شيئا فشيئا تجاه عملية تأهيل الشباب وادماجه اجتماعيا ومهنيًا عبر المشاريع التنموية. وهو ما عمّق من زيادة تأزم الفئة الشبابية، وعجز الدولة عن استيعابها واحتوائها لتحسين أوضاعها المزرية. فياس الشباب من الدولة ومن مشاريعها وبرامجها التنموية، وانصرف إلى مألآت ومتاهات أخرى كالعبث والاستهتار ولم يعد من مشاغله بناء وطنه ونهضته والتضحية في سبيله، واختفى عنده الشعور بالمسؤولية وحلّ محلّها اللامبالاة... وهذا ما سيؤدي بالمجتمعات العربية إلى عيش حالة من التوترات الاجتماعية الحادة.

يمكن القول إذن، بأنّ استراتيجيات التنمية وخططها في البلدان العربية لم تتمكّن من تحقيق الاستقلالية الاقتصادية والاجتماعية للشباب، التي تحولت اليوم إلى حلم وطموح يسعى إليه الشاب بكل الوسائل لإدراكه وتحقيقه. كما إنّ الشباب

بإمكانه أن يتبع استراتيجيات متنوّعة ومختلفة يوقّرها بنفسه بمجهوده الخاص وبمعزل عن البرامج التنموية المحلية والوطنية للمرور إلى مرحلة الكهولة والاندماج في دائرة الفعل الاجتماعي.

#### الخاتمة

لقد تبين لنا من خلال تعرضنا لمفهوم الشباب والتنمية أنهما على علاقة وطيدة، كما أنّهما يلتقيان ويختلفان في عديد المسائل. فمفهوم الشباب رغم عمقه التاريخي، فإنّ التحليل السوسولوجي لم يتناوله بالتحليل إلا حديثاً، مع ظهور الظاهرة الشبابية في البلدان الصناعية في فترة الخمسينات من القرن الماضي، وحديثاً أيضاً في البلدان النامية وخاصة العربية منها. أما التنمية فهي مفهوم مرن صعب التحديد نظراً لتعدد واختلاف النظريات والمقاربات وتنوع التجارب في مختلف الميادين، وقد طرأت عليه العديد من التغييرات والتحويلات نتيجة التغيرات الطارئة على المجتمعات. ولنا أن نتساءل في هذا المستوى من البحث، عن أيّ نهضة عربية تنموية مستقبلية؟ فعلى ضوء الفكر التنموي المعاصر وواقع التنمية العربية، من البديهي القول بأنّ أيّ نهضة تنموية عربية مرتقبة منوطة بتحقيق العديد من الشروط، كتطوير الإطارات الشبابية في المجتمع اقتصادياً واجتماعياً، والتركيز على نوعية النمو وليس فقط على معدّلاته، والسعي لسياسة فاعلة في تنوّع مصادر الدخل الوطني، والاهتمام بقضايا البيئة، وتطوير القاعدة التكنولوجية والعلمية، وتنمية الثروة البشرية بمختلف جوانبها. كما إنّ العالم العربي لا يمكنه أن يغيّر من أوضاعه الاقتصادية إلا بقدر ما يطبّق خطة تنمية تتفق مع مختلف أبعاده الاجتماعية والنفسية والثقافية والتربوية والاقتصادية، ويكون هدفها الأساسي الارتقاء بالإنسان بجميع أبعاده في كلّ خطتها واستراتيجياتها. وهذا يتطلب من البلدان العربية جهداً كبيراً لانتهاج واتّخاذ المسار الصحيح في تنفيذ استراتيجيات التنمية العربية وتعزيز فرص نجاحها.





مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية ISSN 2410-3926

جميع الحقوق محفوظة لمركز جيل البحث العلمي © 2017